



الأمانة العامة للأوقاف
دولة الكويت - الكويت



البنك الإسلامي للتنمية
المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب

نظام الوقف في التطبيق المعاصر

(نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية)

ح

البنك الإسلامي للتنمية ، ١٤٢٣ هـ

المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (جدة)

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

مهدى ، محمود أحمد

نظام الوقف في التطبيق المعاصر (نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية)

محمود احمد مهدى - جدة ، ١٤٢٣ هـ

١٤٢ صفحه ، ١٧ سم × ٢٤ سم (وقائع نسوات ، ٤٥)

ردمك : ٩٩٦٠-٣٢-١٣٦-٣

١- الأوقاف الإسلامية أ. العنوان ب. السلسلة

١٤٢٣/٦١٩١ ٢٥٣ ، ٩٠٢ ديوبي

رقم الإيداع: ١٤٢٣/٦١٩١

ردمك : ٩٩٦٠-٣٢-١٣٦-٣

وجهات النظر في هذا الكتاب لا تعكس بالضرورة وجهات نظر المعهد أو البنك. الاقتباس
مسموح به شريطة الإشارة إلى المصدر.
الطبعة الأولى: ١٤٢٣ هـ (٢٠٠٣ م)

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

الصفحة

| | |
|----|--|
| ٧ | تقدير |
| ٩ | المقدمة |
| ١٣ | تجربة الوقف في المغرب |
| ١٤ | نشأة الوقف وتطوره التاريخي |
| ١٧ | دور الوقف في الحياة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية |
| ١٩ | أقسام الوقف وأنواعه |
| ٢٠ | إدارة الوقف في المغرب |
| ٢٦ | استراتيجية الوزارة للنهوض بالدور التموي للوقف |
| ٢٩ | جهات الرقابة على الوقف |
| ٣١ | تجربة الوقف في الجزائر |
| ٣٢ | نبذة تاريخية عن نشأة الوقف وتطوره |
| ٣٥ | إدارة الوقف في الجزائر |
| ٣٧ | دور الوقف الاقتصادي وأساليب استغلاله |
| ٣٩ | تجربة الوقف في الأردن |
| ٣٩ | الإطار القانوني المنظم للأوقاف |
| ٤٨ | الهيكل التنظيمي لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية |
| ٥١ | دور الوقف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية |
| ٥٦ | صيغ استثمار أموال الوقف |
| ٥٨ | نظرة إلى مستقبل الأوقاف في الأردن |
| ٦٦ | مراجع الدراسة |
| ٦٩ | تجربة الوقف في لبنان |
| ٦٩ | مقدمة |
| ٧٠ | لمحة إلى تاريخ مؤسسة الوقف في لبنان |
| ٧٥ | الهيئات المسؤولة عن إدارة الوقف في لبنان وصلاحياتها |
| ٧٧ | الهيكل التنظيمي والإداري لمديرية الأوقاف العامة |

| | |
|-----|--|
| ٨٠ | وأقع الممتلكات الوقفية في لبنان |
| ٨٣ | استثمار الأوقاف في لبنان |
| ٨٤ | اقتراحات وحلول |
| ٨٨ | مراجع الدراسة |
| ٨٩ | تجربة الوقف في الكويت |
| ٩١ | مقدمة |
| ٩٠ | تاريخ الوقف في الكويت وتطور جهازه الإداري |
| ٩٤ | البناء المؤسسي للقطاع الوقفي في دولة الكويت |
| ٩٧ | التوجهات الاستراتيجية للنهوض بالوقف في دولة الكويت |
| ٩٨ | تجربة الصناديق والمشاريع الوقفية |
| ١٠٧ | تجربة الوقف في السودان |
| ١٠٧ | مقدمة حول نشأة الأوقاف السودانية |
| ١٠٩ | إدارة الوقف في السودان |
| ١١٢ | تجربة الأسهم الوقفية |
| ١١٥ | تجربة الوقف في ماليزيا |
| ١١٥ | مقدمة |
| ١١٦ | إدارة الوقف في ماليزيا |
| ١٢٠ | استغلال ممتلكات الأوقاف في ماليزيا |
| ١٢٢ | مشكلات إدارة الأوقاف |
| ١٢٥ | تجربة الوقف في الهند |
| ١٢٥ | التطور التاريخي لتشريعات الوقف في الهند |
| ١٢٩ | دور مجلس الأوقاف المركزي في خدمة المجتمع الإسلامي بالهند |
| ١٣١ | الخاتمة |

تقديم

الوقف من المؤسسات التي لعبت دوراً مميزاً في تاريخ الحضارة الإسلامية. والمتتبع لكتابات المؤرخين، ومؤلفات الرحالة، وأعمال المفكرين، يقف مبهوراً أمام ما قيض الله تعالى لهذه المؤسسة الإسلامية العريقة من أسباب النجاح، و ما هيأ لها من فرص الفاعلية في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المسلمة.

فقد كان نظام الوقف هو الممول الرئيس لمرافق التعليم، والرعاية الصحية والاجتماعية، ومؤسسات الدفاع والأمن، ومؤسسات الفكر والثقافة. ولعل الشاهد على ذلك العديد من المؤسسات والمراافق الشامخة التي نشأت تحت كف نظام الوقف، وظلت إلى يومنا هذا تؤتي واجبها كاملاً غير منقوص، وتستهض العزائم والهمم لصحوة تعيد للأمة الإسلامية مجدها التليد.

وبالرغم من أن نظام الوقف قد شهد بعض التراجع والركود إبان الحقبة الاستعمارية التي خيمت على بعض بقاع العالم الإسلامي وكادت خلالها معظم ممتلكات الوقف ومنجزاته أن تغيب في طي النسيان، إلا أن الآونة الأخيرة شهدت توجهاً جاداً من قبل العديد من الدول والمجتمعات الإسلامية، يهدف إلى إحياء هذه المؤسسة، وتفعيل دورها الاجتماعي والاقتصادي.

وفي إطار ذلك التوجه سعت بعض هيئات الأوقاف ومؤسسات البحث والتدريب في العالم الإسلامي – ومن بينها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية والأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت – إلى إثراء الساحة العلمية بالعديد من المؤتمرات والندوات وحلقات العمل والمسابقات الدولية في مجال أبحاث الوقف التي تتناول مختلف المسائل النظرية والتطبيقية المتعلقة بالصحوة الوقفية المنشودة. وكان من أبرزها التعاون المشترك بين المعهد والأمانة في تنفيذ برنامج توثيق التجارب الوقفية في الدول الأعضاء

والمجتمعات الإسلامية. والمادة التي نضعها في هذا السفر بين يدي القارئ الكريم هي حصاد ذلك التعاون البناء المثمر.

ويشتمل الكتاب على تجارب الوقف في سبع دول إسلامية هي المغرب والجزائر والأردن ولبنان والكويت والسودان وماليزيا، إلى جانب تجربة الوقف لدى المجتمع الإسلامي في الهند. وقد جمعت مادة الكتاب من أوراق عمل قدمت لندوات ومؤتمرات ضمن برنامج توثيق التجارب حيث تم عقد هذه الندوات بالتعاون المشترك بين الأمانة العامة للأوقاف والمعهد ، أو بمفرده أحياناً، وساهمت في استضافتها بهمة وسخاء الجهات المتعاونة في الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية.

والقصد الرئيس من تحرير مادة الكتاب ونشرها هو توثيق تلك التجارب، وإتاحة الفرصة للباحثين والدارسين والقائمين على شؤون الوقف للوقوف على عرض مفصل لتجارب الوقف في مناطق مختلفة من العالم الإسلامي، يستوفي ما تتيحه المادة المتوفرة من تنوع من حيث البيئة الاجتماعية للتجارب المعروضة، واللاماح المميزة لكل تجربة، فتتاح بذلك فرصة طيبة للإفادة العلمية والعملية من محتوى التجارب المنشورة.

نسأل الله تعالى أن يجعل من هذا الجهد فاتحة لجهود متصلة تليه، تستهدف إحياء مؤسسات الأمة، وتسعى إلى بعث ماضيها العريق العamer بالمنجزات، وتجنح لتحقيق ما يعود عليها بالنفع والصلاح، وأن يَهْبِي سبحانه وتعالى للقارئ الكريم أسباب الإفادة منه.

المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب
البنك الإسلامي للتنمية ، جدة

الأمانة العامة للأوقاف
دولة الكويت

مقدمة

اختلف الفقهاء في تعريف الوقف أو الحبس اصطلاحاً، تبعاً لاختلافهم حول طبيعة عقده من حيث لزومه وحقيقة الملك فيه، وما إلى ذلك من مسائل لا يختص هذا الكتاب بتفصيلها.

وقد أورد الشيخ أبو زهرة رحمه الله تعالى جاماً، يستخلص منه أن الوقف هو حبس العين، بحيث لا يتصرف فيها بالبيع أو الهبة أو التوريث، وصرف الثمرة إلى جهة من جهات البر وفق شرط الواقف^١.

فالوقف إذن هو إحدى المؤسسات الخيرية الإسلامية. ويستدل على مشروعيته بنصوص كثيرة من القرآن والسنة، منها آيات القرآن الكريم التي تحض على الإنفاق في سبيل الله، وكذلك نصوص وردت في السنة المطهرة. وللإيجاز نكتفي من كل ذلك بحديث يورده كثير من الفقهاء للاستدلال على مشروعيية الوقف.

فقد أورد الزيلعي ، رحمه الله، في نصب الرأية أن لرجل من بنى غفار عين يقال لها رومة ، وكان يبيع منها القرية بمد، فقال له الرسول صلى الله عليه وسلم: "أتبيعنيها بعين في الجنة؟" قال: يا رسول الله، ليس لي ولا ليعالي غيرها. بلغ ذلك عثمان بن عفان رضي الله عنه، فاشترتها منه بخمسة وثلاثين ألف درهم، ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: أتعجل لي ما جعلت له ؟ قال: نعم، قال: قد جعلتها للمسلمين.^٢

ويقسم الفقهاء الوقف من حيث جهة الانتفاع به إلى ثلاثة أقسام:
١. الوقف الخيري: وهو الوقف الذي يشترط الواقف صرف عائداته إلى جهة خيرية مستمرة الوجود(لا تقطع)، مثل الفقراء، والمساكين، والمساجد، والمدارس، والمستشفيات ونحوها.

^١ انظر: محمد أبو زهرة، محاضرات في الوقف، دار الفكر العربي (القاهرة)، بدون تاريخ، ص ٤٤.
^٢ الزيلعي، نصب الرأية لأحاديث المداية، المجلس العلمي — كراتشي (باكستان)، ط ٢، ج ٣، ص ٤٧٧.

٢. الوقف الأهل أو الذري: وهو الوقف الذي يخص الواقف عاشه لذرته في البداية، ثم من بعدها لجهة خيرية مستمرة الوجود.

٣- الوقف المشترك: وهو ما اشترك في استحقاق عائده الذرية وجهات البر العامة معاً.

ويذكر الفقهاء أن الوقف بحسب وضعه الشرعي كله خيري، لأنّه التصدق بالغلة أو المنفعة، والأصل فيه أن يكون لجهات البر من أوله إلى آخره، لكن للتوسيعة على المتصدقين جاز أن يقف الإنسان على نفسه ثم على شخص معين، ثم من بعد ذلك على جهة من جهات البر.^٣

والوقف من المؤسسات التي أسهمت إسهاماً كبيراً في بناء الحضارة الإسلامية، حيث كان هو المصدر الرئيس لتمويل العديد من المرافق الاجتماعية الحيوية، كالمرافق الدينية والتعليمية والثقافية والصحية والأمنية وغيرها. وقد بهرت منجزات الوقف في تلك المرافق الكثير من المؤرخين والرجالات والأدباء، فأوردوا عنها في مؤلفاتهم ما ظلت تتناقله الأجيال المتعاقبة. ولسنا في هذا المقام بقصد الاسترسال في سرد تلك الشواهد إذ يمكن لمن يريد الوقوف عليها البحث عنها في مظانها ، مثل خطط المقرizi ، ورحلات ابن جبير وابن بطوطة، وغيرها من المؤلفات التي تناولت ازدهار الوقف وتعدد منجزاته في مختلف عصور الحضارة الإسلامية.

وقد شهدت العقود القليلة الماضية اهتماماً متزايداً بدور مؤسسة الوقف كإحدى المؤسسات الطوعية الإسلامية التي يمكن توظيفها في تعزيز جهود التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في المجتمعات الإسلامية المعاصرة، ونشطت الجهات البحثية والتطبيقية في هذا المجال. وحظي الوقف لدى العديد من الدول الإسلامية بالإصلاحات التنظيمية والإدارية والتشريعية.

^٣ الصديق محمد الأمين الضرير، فقه الوقف، في وقائع ندوة تمية الأوقاف الإسلامية التينظمها المعهد الإسلامي للبحوث والتربية (جدة) في الخرطوم في ١٤١٥هـ، ص ١٤.

وكان البنك الإسلامي للتنمية من بين الجهات التي عنيت بأمر الوقف خلال العقدين الماضيين، إذ بذل البنك جهوداً كبيرة في هذا المجال، تمثلت في إجراء البحوث والدراسات وعقد الندوات والمؤتمرات وحلقات العمل حول مختلف القضايا المتصلة بشؤون الوقف، فتوفرت بذلك حصيلة طيبة من الأعمال البحثية النظرية والتجارب التطبيقية المتعلقة بنظام الوقف ودوره الاجتماعي والاقتصادي.

ويشتمل هذا الكتاب على مجموعة من التجارب الوقفية لبعض الدول والمجتمعات الإسلامية اختيرت من بين مجموعة من التجارب قدمت لسلسلة من الندوات نظمها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية في الفترة من عام ٤٠٣ هـ وحتى عام ٤٢٠ هـ، بمفرده تارة، وتارة بالتعاون مع مؤسسات الأوقاف بالدول والمجتمعات الإسلامية، وعلى رأسها الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت التي كانت لها هي الأخرى مساهمة كبيرة في هذا المضمار.

وتشمل المادة المختارة لهذا الكتاب عدة تجارب وقافية معاصرة، جاء اختيارها محكماً بوجود المادة الصالحة للنشر، ومراعاة تمثيل مختلف مناطق العالم الإسلامي بقدر الإمكان. فغطت التجارب منطقة الشام، ومنطقة المغرب العربي، ومنطقة الخليج العربي، وبعض الدول والمجتمعات الإسلامية غير العربية، وكانت الدول المشمولة في العرض هي: المغرب والجزائر والأردن ولبنان والكويت والسودان وماليزيا والهند.

يشتمل الكتاب على عرض مفصل للتجارب، تليه خاتمة هي بمثابة القراءة الموجزة في أبرز ملامح تلك التجارب، ومقوماتها التنظيمية والإدارية والقانونية، والأفاق المتاحة لتطويرها.

ومن ثم فإن ما بذل في الكتاب من جهد متواضع يستهدف غرضين. الغرض الأول هو جمع أكبر قدر ممكن من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية في مجال الوقف على صعيد واحد. فتتاح بذلك الفرصة للدارسين

والباحثين والقائمين على شؤون الوقف العملية، للاطلاع على ملامح التجربة الوقفية الإسلامية في ماضيها وحاضرها ومستقبلها.

وقد حرص المحرر في هذا المنحى على إتاحة ما بالإمكان من تنوع جغرافي في التجارب المحررة، لرصد تجارب الوقف في بيئاته الاجتماعية المختلفة.

أما الغرض الثاني فهو استقراء بعض الملامح المشتركة بين التجارب الوقفية لهذا العدد غير اليسير من الدول والمجتمعات الإسلامية، واستلهم ما يمكن أن يستشف من ثابتاً تلك التجارب من الدروس وال عبر التي تعين على دعم مؤسسة الوقف كأحدى مؤسسات المجتمع الطوعية الفاعلة روحياً واقتصادياً واجتماعياً، واقتراح ما يمكن النظر فيه من حلول من أجل تذليل ما يعترض مسيرة الوقف من عقبات.

ولا يفوتي في هذا المقام أن أشير إلى أن ما ورد في هذه التجارب من آراء إنما يعبر عن وجهة نظر كتابها وليس بالضرورة أن يكون مطابقاً في كل الحالات لوجهة نظر المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب أو البنك الإسلامي للتنمية.

وبالله تعالى التوفيق

التجربة الوقفية بالملكة المغربية

الدرويش عبد العزيز^٤

نشأة الوقف بالمغرب

ارتبط ظهور الوقف في المغرب بالفتح الإسلامي، إذ كان الفاتحون المسلمين كلما وصلوا إلى منطقة بالمغرب، أسسوا مسجداً فيها، اقتداءً بالنبي صلى الله عليه وسلم أولاً، وأن تأسيس المساجد يعد من صميم مهام الفاتحين ثانياً، حيث إن المسجد هو المؤسسة الدينية التعليمية التربوية التي تنشر من خلالها رسالة الإسلام.

وتحدثنا كتب التاريخ أن عقبة بن نافع لما وصل إلى المغرب فاتحاً أسس مسجداً بدرعة، وأخر بسوس الأقصى. وتؤكد كتب التاريخ كذلك أن من وصل إلى المغرب بعد عقبة بن نافع من الفاتحين والولاة المسلمين اجتهد في بناء المساجد. فقد بنى موسى بن نصير مسجداً بقبيلةبني حسان ما زال قائماً ويعرف بمسجد الملائكة، كما بنى طارق بن زياد مسجد الشرفاء الذي يحمل اسمه.

ومن ذلك يتضح لنا أن الوقف قد عرف في المغرب مع وصول الفاتحين المسلمين، وازداد مع ازدياد الحواضر ونموها حتى لم يك يخلو حي أو زقاق من مسجد أو مساجد عدة. ثم توافصل عنابة الحكم بالوقف ومبادرات المحسنين لإنشائه، فتكاثرت المساجد، ورصدت لها الهبات المالية، ووقفت عليها الأراضي والعقارات.

^٤ قدمت هذه الورقة لندوة توثيق التجارب الوقفية لدول المغرب العربي التي عقدت بالرباط في الفترة من ٢٠ ربى إلى ٢ شعبان ١٤٢٠ هـ (١١ - ١٩ نوفمبر ١٩٩٩ م) وشارك في تنظيمها كل من: المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، والمعهد الإسلامي للبحوث والتربية التابع للبنك الإسلامي للتنمية، والأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت.

نبذة تاريخية عن تطور الوقف بالمغرب

بعد الفتح الإسلامي توالت المنشآت الوقفية بالمغرب، فأنشئ في العهد الإدريسي مسجد القرويين الشهير في مدينة فاس، ومسجد الأندلسين. كما بني الزناتيون المساجد والفنادق والحمامات والأرحبة وأغلبها وقف على المساجد، خاصة جامع القرويين. وقد شهد عهد المرابطين أيضاً اهتماماً بالوقف إذ كان يوسف بن تاشفين يحرص على زيارة المساجد وإصلاح أسوارها وبناء السقایات والحمامات في جميع أنحاء مدينة فاس، وكان حين لا يجد مسجداً في منطقة يعاقب أهلها ويجرهم على بنائه.

وفي العهد الموحدي دعا المهدي بن تومرت إلى بناء المساجد والمصليات في الأماكن الخالية، وتعمير ما تهدم منها وترميمه. كما كانت مساهمة يعقوب المنصور الموحدي في ميدان الوقف بارزة، ويكفي أن نعلم أن مدينة فاس في عهده وعهد ابنه الناصر كانت تضم اثنين وثمانين وسبعين مسجد، وعددًا من الحمامات والفنادق والأرحبة والحوانيت والطرازات وغيرها، وكان جلها محبسًا على مساجد في فاس، خاصة مسجد القرويين. وقد تكاثرت هذه المؤسسات الخيرية بفاس، حتى قل أن يجد المرء دكاناً أو فندقاً أو معملاً لا تعود فائدته كلاً أو بعضاً إلى الأحباس. وألحقت بالمساجد كتاتيب القرآن ومكتبات ضمت العديد من المصاحف التي وقفت على المتعلمين، كما أنشئت بعيداً عن المدن رباطات.

ويعتبر عهد الدولة المرinية (٦٥٧ - ٨٦٩ هـ) مرحلة هامة في تطور الوقف كما وكيفًا. وفي كلا الحالين نلمس غلبة الوقف العمومي (الخيري) وندرة الوقف المعقب (الذري أو الأهلي). وأجمع الدارسون على أن الوقف عرف نهضة في العصر المريني. فقد اهتم ملوكبني مرين الأوائل، بشكل عملي ومكثف، ببناء المؤسسات الوقفية والاجتماعية إلى جانب المؤسسات الدينية والثقافية. وفي الواقع فإن وجوه التحبيس في العهد المريني كثيرة وتشمل الأنواع التالية:

- المؤسسات الدينية والثقافية كالمساجد والكتابات والكتب والكراسي العلمية والمدارس والمكتبات وأوقاف مكة المكرمة.
- أوقاف ذات طابع اجتماعي، وهذه تتعدّت وتوسعت بشكل كبير لم تعرفه من قبل. فقد شيد المربيون المارستانات^٥ والزوايا دور المسنين والعجزة، وخصصوا الأوقاف للمبرات المادية وأعمال الإحسان التي استفادت منها الفئات الفقيرة والمرضى المعاقين. وكانت هذه من مستحدثات المربيين. كما وقفوا على المجاهدين وافتراك أسرى المسلمين، وعلى حراس الثغور.
- المنشآت الخاصة بالخدمات العمومية مثل إنشاء السقيايات ودور الوضوء وإنارة الأزقة وغير ذلك.

وخلاصة القول أن المؤسسات الوقفية كثُرت وتتنوعت في العهد المرسي الأول، وقد ارتبطت نهضة الوقف في ذلك العهد بمرحلة دينية وسياسية واجتماعية معينة، وعندما اضطربت العلاقة بين تلك العناصر أثرت على دعائم الوقف، فتراجع في أواخر العصر المرسي، وخلال الفترة الوطاسية.

وقد حاول السعديون إصلاح أمر الأحباس وإعادة تنظيمها من جديد. وتبلورت مساهماتهم في تشييد المساجد أو ترميمها، وإحياء بعض المدارس وتأسيس البعض الآخر، وإنشاء المكتبات أو تزويد القديم منها بالمؤلفات.

أما في عهد العلويين فقد بدأ الاهتمام بالأحباس منذ عهد الرشيد العلوي، ثم توسع في عهد إسماعيل الذي حفظ الكثير من أوقاف المسلمين من الضياع والغصب، وذلك بالعناية بها والمساهمة القيمة في تكثيرها. وأمر نظار الأوقاف في كل جهة من الجهات بإحصاء الأوقاف وتسجيلها في دفاتر خاصة تكون كوثائق قانونية وتاريخية بين أيدي الأجيال القادمة، تعينها على التعرف على ممتلكات الأوقاف ومقاصد الواقفين. وكان من ذلك ما يسمى بالحالات الحبسية الإسماعيلية التي ما زال بعضها موجوداً حتى الآن.

^٥ مستشفيات الأمراض العقلية

وفي عهد عبد الله بن إسماعيل تأسست النظارة العامة للأوقاف وسميت نظارة النظار بنفس اشتقاء أمانة الأمانة (وزارة المالية) وقاضي القضاة (وزارة العدل). وأصبح لها من الاختصاص والنفوذ العام كل ما يلزم أن يكون لوزارة أوقاف حديثة. ومن هذا نستتتج أن وزارة الأوقاف كانت موجودة منذ العهود الأولى للعائلة العلوية مع بداية القرن السابع عشر الميلادي.

وجعل السلطان محمد بن عبد الله يجمع أوقاف كل جهة على حدة ويكلف بها ناظراً واحداً، وقد اقتدى به في هذا عبد الرحمن بن هاشم فقل عدد النظار، وجعل في كل مركز من المراكز ناظراً أو ناظرين على الأوقاف العمومية.

والنظرية العامة التي كان ملوك الدولة العلوية يطبقونها كمن سبقهم من الملوك المغاربة، هي اعتبار الأوقاف الإسلامية تراثاً خاصاً لجماعة المسلمين، ورصد ريعها ل القيام بشعائر الإسلام، وتعليم الدين وما إليه من المعارف، ومواساة المؤسأء. فكان دخلها يصرف في المساجد والمدارس والملجئ والمدارس والمستشفيات، وأحياناً على تحصين التغور وإنارة الشوارع وتتنظيفها، وتوزيع المياه العذبة. وكانوا يأخذون بالإتفاق من أحباس جهة على جهة أخرى متى اقتضت المصلحة ذلك.

وهكذا استمر ملوك الدولة العلوية في الاهتمام بأمر الأحباس والدفاع عنها حتى في عهد الحماية، وأفشلوا المحاولات الاستعمارية للنيل من الأحباس وتعطيل وظائفها.

فعندما انعقد مؤتمر الجزيرة الخضراء في عام ١٣٢٤هـ (١٩٠٦م) رفض المغرب إدراج مسألة الأحباس في جدول أعمال المؤتمر لأنّها قضية دينية لا صلة لها بالدول الأجنبية، وضمن المؤتمر هذا المعنى في الفصل الثالث والستين من العقد العام الذي وقعت عليه الدول في ١٧ أبريل ١٩٠٦م. وجاء في الفصل الأول من الاتفاق الواقع في العهد الحفيظي مع حكومة الجمهورية الفرنسية التصريح باحترام المؤسسات الدينية والأحباس الإسلامية.

واهتمت الدولة العلوية أيضاً بالتقنين للوقف. ففي الفترة ما بين ١٩١٢ - ١٩٢٤م أصدر السلطان يوسف أكثر من خمسة وتلثاتين ظهيراً شريفاً لتنظيم الأح巴斯، وضمت تلك الظهائر عدة قرارات ونشرات وزارية لتفصيلها وتوضيح العمل بها للناظار حتى لا تضيع الأوقاف بالبيع أو الرهن أو نزع الملكية، أو تترامي الإدارات المدنية والعسكرية والفرنسية عليها. وحتى لا يصرف ريع الأوقاف في غير المصالح الإسلامية.

دور الوقف في الحياة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية بالمغرب

لقد أخذ الوقف يساعد في الإنفاق على كثير من مرافق الحياة بالمغرب، بل أصبح الممول الأساسي لبعضها، وأسهم بعطاءاته في المجالات الدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والصحية، ومن مجالات إسهام الوقف ما يلي:

١. دور الوقف في المجال الديني

أما إسهامات الوقف في المجال الديني فتتجلى في بناء المساجد والوقف عليها وعلى ما يتعلق بها من أجور الموظفين من أئمة وخطباء وواعظات ومؤذنات وقيمين ومنظفات، وعلى ما هي في حاجة إليه من فرش ومياه وإنارة.

٢. دور الوقف في مجال التعليم والثقافة

تتجلى إسهامات الوقف في المجال التعليمي والثقافي بالمغرب في كل ما يقوم به الوقف نحو تلك المؤسسات من مساعدة لطلبتها وشيوخها على تحصيل العلم ونشره، مما تمضى عنه قيام جامعات وقفية تنشر نور العلم بالبلاد، وتترى الحياة الفكرية والثقافية بمساهمات الفحول من العلماء والمفكرين. وأفرز كل ذلك تراثاً ضخماً للمغاربة.

٣. دور الوقف في المجال الاجتماعي

في المجال المجتمعي ساهم الوقف في نفع الأرامل والأيتام، وإسعاف المرضى، والعاجزين، ومساعدة المعاقين. كما ساهم في إنشاء ملاجئ خيرية

يمدها المحسنون والواقفون بكل ما تحتاج إليه من عقارات ومنقولات، وإنشاء كثير من الحمامات والأرحبة والسبايات، وإعداد دور خاصة بولائم الأعراس للمقبلين على الزواج حيث تمكّنهم تلك الدور من كل ما هم بحاجة إليه في تلك المناسبات السعيدة.

٤. دور الوقف في الحياة الاقتصادية

وفي المجال الاقتصادي فقد أسهم الوقف في البناء والتعهير واستصلاح الأراضي الزراعية والاستثمارها وتجهيزها. كما كانت هناك أوقاف تمتلك كثیر من الأموال وضعفت مخصصة لتسليف المحتاجين بدون فوائد، وكانت هذه الأموال موضوعة بخزينة يفترض منها المحتاج ليسدد القرض متى وجد.

وإلى جانب القروض النقدية، هناك قروض عينية وفقها أصحابها من أجل إقراض المزارعين المحتاجين إلى البدور، على أساس ردها إلى خزينتها متى ما تأتي لهم ذلك.

وتعتبر أموال الوقف جزءاً من الثروة الاقتصادية القومية بالبلاد، حيث إن رأس المال العقاري وال فلاحي الوقف يساهم في الإنتاج الزراعي بالبلاد، خاصة في إنتاج الزيتون والتمر، إذ تعتبر الأوقاف من أكبر منتجي هذين المحصولين الزراعيين، كما ينتج عن ذلك توفر الكثير من فرص العمل في المجتمع الريفي، وتتحسر تبعاً لذلك موجة الهجرة من الريف إلى المدن وما يصاحبها من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية.

وتساهم الأوقاف أيضاً في إنعاش سوق العقار بالبلاد، حيث تتنبأ سنوياً العديد من الوحدات السكنية، والمحلات والمكاتب التجارية، فتسهم وبالتالي في توفير السكن على وجه الكراء لقطاع كبير من المجتمع المدني ممن لا قبل لهم باقتناة المسالك الخاصة، كما تسهم ورش البناء والتشييد في إتاحة فرص العمل.

أقسام الوقف بالمغرب وأنواعه

عرف الفصل الثالث والسبعين من الظهير التاسع عشر الصادر في ١٩٣٣هـ الوقف بأن "الحبس أموال وقفها المحبس المسلم ويكون الانتفاع بها لفائدة المستفيدين الذين يعينهم المحبس". وينقسم الوقف بالمغرب إلى قسمين رئيسيين هما: الأحباس العامة من جهة ، وأحباس الزوايا والأحباس الخاصة من جهة أخرى . وهذا ما أشار إليه الفصل الخامس والسبعين من ظهير ١٩٣٣هـ الذي نص على وجود أحباس عمومية تديرها الإدارة العامة للأحباس ، وأحباس خاصة تبادر عليها هذه الإدارة نفسها حق الرقابة.

١. الأحباس العامة:

وهي التي توقف على جهة من جهات البر أو الخير ، ولا يكون المحبس عليه شخصاً معيناً. ومثل ذلك العقارات المحبسة على خدمة المساجد والمستشفيات والمدارس وملجئ العجزة والأيتام. يضاف إلى ذلك الصحف والكتب وبعض الأجهزة كالأسطرلابات وآلات التوقيت وغيرها، وكذلك أوقاف المغاربة على الحرمين الشريفين والقدس الشريف.

٢. الأحباس الخاصة:

وتسمى أيضاً الأحباس المعقبة، وتعرف في الشرق بالحبس الذري أو الحبس الأهلي. ويقصد بها ما حبس على أشخاص معينين، مثل حبس الإنسان داراً على أولاده وأبنائهم الذكور ما تعاقبوا أو تناسلوا ليستمر انتفاعهم.

أما أنواع الأعيان الموقوفة بالمغرب فنوعان:

١. العقارات التي توقف للانتفاع بها عيناً وبدون استغلال. ووفق ما جاء في الفصل السادس من ظهير ٦ محرم ١٤٠٤هـ فإن الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي تعتبر وفقاً على عامة المسلمين وينتفي بذلك إمكان الملكية الخاصة لجميع الأماكن التي تقام عليها تلك الشعائر مثل

المساجد والزوايا والأضرحة والمضافات. وبالمغرب أكثر من خمسة وعشرين ألف مسجد. ويدخل ضمن هذا القسم كذلك المؤسسات الوقفية الثقافية والصحية والاجتماعية، والكتب والمصاحف والمنقولات الأخرى المحبسة عليها.

. ٢ العقارات التي يشترط استغلالها وصرف الغلة الحاصلة منها على الجهات المحبسة عليها، وهذه على نوعين:

• الأراضي الزراعية الوقفية وتشكل مساحتها الكلية ١٣% من مساحة الأراضي الوقفية بالمغرب، منها ١٠٠٠٠ هكتار تستغلها نظارات الأوقاف مباشرة في هيئة بساتين للفاكهة، أو مساحات حبسية مغروسة بالأشجار، أما الباقى وتشكل نسبته ٨٧% فيؤجر سنوياً.

• الرابع، وهي المحلات السكنية والتجارية والصناعية والمخابز والحمامات وغيرها من المباني ذات العائد، وتكرى بأجرة شهرية معينة، ويناهز عددها ٤٥٠٠٠.

أما الأحباس المعقبة، فتبقى ضئيلة النسبة مقارنة بالوقف العمومي الأكثر شيوعاً بالمغرب.

إدارة الأوقاف في المغرب

إن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية هي الجهة التي تتولى الدعوة للوقف والمحافظة على أمواله وإدارته واستثماره وصرف ريعه على وجوه البر التي وقف من أجلها. وبموجب الفصل الخامس والسبعين من ظهير ١٩١٣٣هـ تدير هذه الوزارة الأوقاف العمومية. كما تباشر على أحباس الزوايا والأحباس الخاصة حق الرقابة. كما حدد ظهير ٢٣ جمادى الأولى ١٣٣٣هـ اختصاصات الوزارة وهيكلها التنظيمي. وتشتمل الوزارة بالإضافة إلى ديوان

الوزير ، على إدارة مركزية ون扎ارات محلية ومصالح خارجية. وتشتمل الإدارة المركزية على ما يلي:

- الكتابة العامة التي تتولى توجيهه سير الأعمال المتعلقة بالوزارة، والشهر على جميع مهام الدراسات والأبحاث التوقعية.
- المفتشية العامة، وتقوم بجميع أعمال التفتيش والتحريات والدراسات والفحص والتدقيق في حسابات استغلال الأوقاف العمومية واستثمارها.
- مديرية الأوقاف، وتتولى استغلال الأوقاف العمومية واستثمارها والمحافظة عليها، ومراقبة أحباس الزوايا والأحباس الخاصة، كما تتولى التخطيط التنموي للوقف. وتضم مديرية الأوقاف الأقسام التالية:

(أ) **قسم التخطيط والاستثمار** المؤلف من:

- مصلحة الدراسات ومشاريع البناء
- مصلحة البناء والتجهيز
- مصلحة المعاملات العقارية
- مصلحة الحبس المعقّب

(ب) **قسم المالية** ويشتمل على المصالح التالية:

- مصلحة الأكرية وضبط المداخيل الجبائية
- مصلحة الحسابات والميزانية
- مصلحة مراجعة نفقات التسيير

(ت) **قسم الشؤون الفلاحية** ويكون من المصالح التالية:

- مصلحة المغارسات واستغلال الأراضي الواقفية
- مصلحة التحفيظ العقاري

- مديرية الشؤون الإسلامية، وتسهر على الحفاظ على القيم الإسلامية وسلامة العقيدة، وضمان إقامة الشعائر الدينية في جميع أنحاء المملكة المغربية.
- مديرية الدراسات والشؤون العامة، ويعهد إليها بالتدريب والتأهيل في المجال الديني، وتنمية الموارد البشرية في الوزارة.

أما على المستوى الإقليمي ، فتمثل الأجهزة التالية وزارة الأوقاف:

- نظارات الأوقاف والشؤون الإسلامية التي تتولى إدارة الوقف واستثماره والمحافظة عليه، وبناء المؤسسات الدينية والثقافية والاجتماعية وإصلاحها والعناية بها.
- المجالس العلمية الإقليمية التي تناط بها مهام رعاية كراسى الوعظ والإرشاد والتقييف الشعبي، والتوعية بمقومات الأمة الروحية والأخلاقية والتاريخية في المغرب.

وهكذا فإن هيكل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية يستجيب على هذا النحو لمتطلبات الوظائف الأساسية للتبسيير الإداري والمحاسبي والفنى للوقف، ووظائف استثماره والمحافظة عليه. وبجانب هذه الإصلاحات المؤسسية ، فقد عرفت أساليب العمل ووسائله تطوراً ملحوظاً خلال الحقبة الأخيرة. وقد تم تعزيز الكفاءات التقنية والإدارية بالمزيد من ذوي التأهيل العالي في مختلف الاختصاصات التي يحتاجها العمل الواقفي. وسجلت الوزارة قفزة نوعية مشهودة في مجال البرامج المعلوماتية الخاصة بتسمية الموارد البشرية، من قيمين دينيين وموظفين، واستحداث التطبيقات المعلوماتية الخاصة بمنابع أكريية الرابع واستغلال الأراضي الفلاحية الجبسية.

ضوابط استغلال الأوقاف واستثمارها والمحافظة عليها:

أولاً: الأوقاف العمومية:

ظللت الأوقاف العمومية بالمغرب خاضعة دائمًا لمراقبة الدولة وإدارتها، وقد صدرت ظهائر عديدة في شأن تنظيم الأوقاف والمحافظة عليها وتنمية إيراداتها وصرفها في المصالح التي حددها الواقفون.

ومن أهم الظهائر الصادرة بشأن ضبط أساليب استغلال الأوقاف واستثمارها الظهير الصادر في ١٦ شعبان ١٣٣١هـ في شأن تحسين حالة الأحياء العمومية، ويكون من خمسة أبواب.

خصص الباب الأول منه لبيان الإجراءات المتعلقة بكراء الأراضي الواقية الفلاحية والعقارات، وتشكيل اللجان المختصة بذلك وشروط المشاركة فيها، وكيفية أداء الأجرة، وما يترتب على المكتري من التزامات أخرى كحسن استعمال العقار الحبسى، وظروف الحيازة، وشروط الفسخ، وما إلى ذلك. وتؤجر بموجب هذا الظهير الأراضي الفلاحية لسنة والأبنية لستين.

وخصص الباب الثاني لبيان كيفية كراء الأرضي الخالية من البناء وبعض العقارات الخربة لأجل بعيد مدته عشر سنوات، تجدد مرتين لنفس الفترة إذا ثبت أن المكتري قد استمر في العقار الحبسى مبلغًا معيناً خلال المرحلة الأولى، ثم مبلغًا آخر خلال المرحلة الثانية.

وخصص الباب الثالث منه لتنظيم المعاوضة النقدية للأملاك الحبسية، حيث نص على إمكان معاوضة الأراضي الخالية من البناء بالنقد عن طريق السمسرة ضمن شروط خاصة، ومع وجوب قيام الإدارة، في أقرب وقت ممكن، بشراء أملاك أخرى بالشمن المحصل من البيع.

أما الباب الرابع، فهو مخصص لبيع منتجات الأوقاف الفلاحية.

والباب الخامس مخصص لبيان أوجه صرف عائدات الأوقاف، إذ نص على تخصيص العائدات لما نص عليه الواقف، والإصلاح العين الموقوفة وتعهدها وصيانتها، ولإقامة شعائر الدين، وعلى العلم والعلماء والأعمال الخيرية والمصلحة العمومية التي تعود بالنفع على المسلمين. كما نص هذا الظهير على أن للإدارة الحق في استعمال أموال الحبس في بناء المساجد والكتاتيب والمستشفيات، وعلى الفقراء، وغير ذلك من الأعمال بقصد نفع المسلمين، ولكن لابد أن يسبق الصرف على مثل تلك الوجوه ظهير بذلك.

ثم تلت ظهير ١٦ شعبان ١٣٣١هـ عدة ظهائر أخرى منها الظهير الصادر في صدر ربيع الثاني من عام ١٣٣٢هـ بشأن ضبط أمر الجزاء والاستئجار و الجلسة والمفتاح والزينة (تم تغييره بظهير رمضان ١٣٣٤هـ). فقد كان هنالك عدد قليل من العقارات المحبسة غير مجد على حالته، حيث كانت قد أكريت كراءً مؤبداً لمن يؤدي كراءها باستمرار، ويقوم بإصلاحها وبنائها. فأصبح ذلك المكتري مالكاً لمنفعتها مقابل كرائه. وأصبحت تلك العقارات متقللة بالحقوق بصفة دائمة، بحيث لم تعد الأحباس مالكة لغير رقبة العقار المحبس مع حقها في قبض الكراء. وقد صدر ظهير فاتح ربيع الثاني ليعرف بتلك الحقوق العرفية الإسلامية لأصحابها.

و هنالك أيضاً الظهير الصادر في آخر رجب من عام ١٣٣٥هـ والمرخص بكراء الأراضي الوقفية الخالية وال محلات المبنية لأمد متوسط هو ثلاثة أو ست أو تسع سنوات، على أن يشترط في عقود كرائتها البناء أو الغرس أو كلامها. و ظهير ٣ رمضان ١٣٣٦هـ الذي رخص بكراء الأراضي الفلاحية لستين.

وبصفة عامة يبقى الكراء أكثر وسائل استثمار مال الوقف شيئاً بال المغرب. وقد انصبت الاجتهادات الفقهية لاستباط النصوص التشريعية المتعلقة بالانتفاع بالعقارات الحبسية، من حيث المدة ونوع الاستعمال للأملاك الوقفية الفلاحية والسكنية والتجارية حسب حالة العقار الحبسني.

ومن الأساليب الأخرى التي تم اللجوء إليها لاستغلال الوقف واستثماره

بالمغرب ما يلي:

• استغلال نظارات الأوقاف مباشرة للأراضي الوقفية التي قامت باستصلاحها وغرسها بأشجار المثمرة وغير المثمرة، وتراهز مساحتها الكلية ١٠٠٠ هكتار، بنسبة ١٣٪ من مجموع مساحة الأراضي الحبسية بالمغرب.

• استغلال قطاع النخيل الحبسى عن طريق المساقاة التي ثبتت جدواها المالية، إذ تم وضع برامج محكمة لتحسين تقنيات إنتاج أشجار النخيل الحبسية وتجديدها، ويشكل عدد النخيل الحبسى ٤٪ من شروة النخيل بالمغرب.

ثانياً : الأوقاف المعقبة :

لقد صدر في شأن ضبط الأوقاف المعقبة ومراقبتها ظهير آخر ربيع الأول ١٣٣٦ هـ الذي ينص على وجوب التقييد بأحكام الأحباس العامة، خاصة فيما يتعلق بكرائتها أو معاوضتها ، حيث لا تتم معاوضتها إلا بمقتضى ظهير، شأنها في ذلك شأن الأحباس العامة. ولا يتم كراؤها لأكثر من عامين إلا بموافقة الوزارة على هذا الكراء ، وللوزارة الحق في المطالبة بفسخ كل عقد أو اتفاق يبرمه المنتفعون بوجه غير شرعى، أو يمكن أن ينتج عنهم ضرر للأحباس في الحال أو المستقبل.

وعندما تأكد المشرع المغربي من ضاللة مردود الحبس المعقّب على الموقوف عليهم. وقد تعرض الكثير من هذه الأوقاف إلى الخراب والاندثار ولم تجد من يرممها ويصلحها. واعتباراً لما جاء في فتاوى المجالس العلمية ورابطة علماء المغرب، صدر ظهير ٢٤ شوال ١٣٩٧ هـ (٨ أكتوبر ١٩٧٧ م) في شأن تصفيفها. ويمكن تصفيف أي حبس معقب بطلب من المحبس عليهم، أو بمبادرة من السلطة المكلفة بشؤون الأوقاف إذا تبين لها أن المصلحة العامة، أو

مصلحة المستفيدين تستوجب ذلك. وتم التصفية طبقاً للكيفية والشروط التي تم بها.

ويستنتج من مقتضيات هذا الظهير أن المشرع المغربي وضع آليات قانونية لتصفية الحبس المعقّب، لكنه لم يلغه تماماً، أو يمنع تأسيسه من جديد.

استراتيجية الوزارة للنهوض بالدور التنموي للوقف

إن الوقف بالمغرب يعتبر تراثاً يخص جميع المسلمين. ومؤسسة الوقف بالمغرب تتميز بالقدم والاستمرارية في أداء رسالتها، وهي تسdi للمجتمع المغربي الكثير من الخدمات الجليلة. ومن هنا تأتي أهمية دور وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في المحافظة على هذا التراث الإسلامي، وتمكنه من تحقيق الهدف الأساسي الذي ابتغاه له الواقفون، سواء في المجال الديني أو الثقافي أو الاجتماعي أو الاقتصادي.

وفي ضوء هذه الرسالة النبيلة، تسعى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأساسية التالية:

١. المحافظة على الأصول الوقفية وضمان استمرارية دور الوقف في المغرب
٢. تحقيق نسبة نمو مرتفعة ومطردة في موارد الوقف ليزداد دوره في أداء وظيفته
٣. الدعوة للوقف وإحياء سنته والتشجيع عليه

ولبلوغ هذه الأهداف الاستراتيجية، ظلت الوزارة منذ الثمانينيات تتجه إلى الأساليب والتقنيات الجديدة لاستثمار الوقف والتخطيط له. ومن الوسائل التي أخذت بها الوزارة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية ما يلي:

أولاً: تنوع أساليب استثمار الموارد الوقفية وتطويرها

ففي مجال تتميم عائدات العقارات السكنية والتجارية والصناعية والحمامات والمخابز وغيرها، تعرض نظارات الأوقاف هذه الأملاك الوقفية على سمسارات (مزایدات) عامة انطلاقاً من سومة كرائية (مبلغ إيجار) تحددها جهة ذات خبرة، وترفع نتائج المزايدة للوزارة للمصادقة عليها. كما تتولى وزارة الأوقاف تعديل هذه الأكرية كل ثلاث سنوات، باستثناء الحمامات التي يتم تعديل مبالغ كرائها كل سنتين. ولما كان مكترو الأموال الحبسية يولون كراءها للغير مقابل مبلغ يدفعه المكتري الجديد للمكتري الأصلي في ما يعرف في المغرب ببيع المفتاح، صدرت فتوى شرعية باستخلاص ما يعرف بالغبطة (جزء من المبلغ المدفوع) للأوقاف تحدد طبقاً لمقتضيات منشور خاص بذلك. وال محلات الحبسية غير القابلة للاستعمال على الحالة التي تكون عليها، فتؤجر لمن رغب فيها على حالتها على أساس قيامه بإصلاحها أو إعادة بنائها. أما في مجال الأموال الوقفية الفلاحية، فقد أعادت الوزارة تنظيم كراء هذا النوع من أملاك الوقف ليتناسب والتباوب الزراعي المعمول به في كل منطقة، وكى تضمن للمكترين الاستقرار اللازم لمزاولة نشاطهم الفلاحي في ظروف اقتصادية ملائمة. كما شجعت الوزارة الخواص على الاستثمار في الأراضي الفلاحية الحبسية، وذلك بالسماح لهم بالمدة الكافية لاستهلاك مبالغ الاستثمارات التي يقومون بها. وفي هذا الإطار تم استصلاح نسبة ملحوظة من الأراضي الفلاحية الحبسية واستثمارها. وقد أثاحت هذه الإصلاحات زيادة عائدات كراء العقارات الحبسية بالرغم من توالي سنوات الجفاف بالمغرب. وهذا شهد الناتج الصافي لاستغلال الأوقاف بالمغرب زيادة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة، الأمر الذي هيأ للأوقاف أبواب النهوض بدورها الكامل، والنجاح في تمويل مجموعة من استثماراتها بإمكاناتها الذاتية.

ثانياً: الحفاظ على الأصول الوقفية:

لكي يبقى رأس المال الثابت للأوقاف محافظاً على قيمته، لابد من تعويض الجزء المستهلك منه. ولهذه الغاية تخصص الوزارة سنوياً جزءاً من ربع الوقف لتمويل البرامج التالية:

- إصلاح وترميم المباني الوقفية والمؤسسات الدينية
- تجديد المعدات والآلات الفلاحية
- الحفاظ على بساتين الفاكهة الحبسية وتجديدها
- المحافظة على الأماكن العقارية
- المساهمة بجانب المحسنين في إصلاح المؤسسات الدينية والثقافية

ثالثاً : تنمية مال الوقف:

من المبادئ المقررة في المغرب عدم معاوضة الأراضي الفلاحية والمباني الوقفية. أما الأراضي الوقفية الحضرية المعطلة النفع، فتقوم الوزارة برصدها وتستحدث فيها التجهيزات التي ترفع قيمتها الاستثمارية، ثم تقوم بمعاوضتها. وتستخدم المال المحصل من المعاوضات النقدية لتنمية الأصول الوقفية على النحو التالي :

- بناء الوحدات السكنية والمجمعات التجارية والمخابز والحمامات وغيرها
- استصلاح الأراضي الفلاحية واستثمارها
- بناء المساجد والمجمعات الثقافية والمدارس والمعاهد الإسلامية وغيرها

رابعاً: الدعوة إلى الوقف وإحياء سنته:

تستخدم الوزارة عدة وسائل للحث على الوقف وإحياء سنته منها:

- إعفاء الهبات والأحباس من الضرائب. فقد جاء في خطاب لجلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله ألقاه بمناسبة عيد العرش في عام ١٩٨٥ م

"وَجَدْتُ أَنْ مِنْ قَدْمِ هَبَةٍ أَوْ وَقْفًا فَإِنَّهُ يَكُونُ تَحْتَ وَطَأَةِ الضرائبِ.. حَتَّىْ أَنْ أَحَدًا لَمْ يَعْدْ يَحْبَسْ أَوْ يَقْدِمْ هَبَةً، ثُمَّ أَمْرٌ بِإِعْفَاءِ الْهَبَاتِ وَالْأَحْبَاسِ مِنْ الضرائبِ، فَفَتَحَ بِذَلِكَ مَتَنْفِسًا وَاسِعًا لِلمُقدِّمِينَ عَلَىْ أَعْمَالِ الْبَرِّ وَالْإِحْسَانِ.

- استصدار ظهير ٦ محرم ٤٠٥ هـ (٢ أكتوبر ١٩٨٤) الذي ينص الفصل الثالث منه على عدم منح رخص بناء المساجد والأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي إلا إذا كان صاحب الطلب يملك أو يتبعه بأن يبني أو يقتني، قبل الانتهاء من بناء المسجد، عقارات يحبسها على المنشآت الدينية المذكورة، لصرف ريعها على إصلاحها والعناية بها وصرف أجور القيمين عليها. وقد اقتدى المحسنون بهذا المنهج الجديد، وأصبحوا يشيدون مراافق مهمة بجانب المؤسسات الدينية والثقافية ضمنت لها الاستقلالية المالية.
- المساهمة في تمويل المشاريع الوقفية التي ترغب في إنجازها الجمعيات الخيرية العاملة في هذا المجال، أو غيرها من المحسنين.
- بث الوعي على المستوى الوطني بأهمية مؤسسة الوقف كإحدى المؤسسات الإسلامية الكفيلة بتحقيق التكافل الاجتماعي، والتشجيع على الوقف عن طريق استخدام الإعلام السمعي والبصري، إلى جانب مجلة الإرشاد التي تصدرها الوزارة.

جهات الرقابة على الوقف

يخضع الوقف بالمغرب لرقابة عدة جهات. ومن مميزات الأوقاف بالمغرب أنها كانت وما زالت تحظى بالرعاية الملكية الفعلية. وكانت هذه الرعاية أكبر ضامن لاستمرار الوقف بالمغرب وازدهاره. ومن الظواهر المؤكدة لتلك الرعاية السامية أن تنظيم هيكل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وتحديد اختصاصاتها يتم خلافاً لغيرها من الوزارات، بظهور شريفة. كما أن نظارات الأوقاف والشؤون الإسلامية والمجالس العلمية الإقليمية لا

تُخضع لِإشراف وِلَة الأقاليم وَعَمَالِها. وَكَذَّلِكَ لَا تُعْتَبِرُ أَيْة معاوِضَة نَهَائِية، إِلَّا
بَعْد موافقة الجناب الشَّرِيف عَلَيْهَا.

وَإِلَى جَانِبِ الرِّقَابَةِ الْمُلْكِيَّةِ، تُخضعُ الأوقافُ بِالْمَغْرِبِ لِرِقَابَةِ السَّلَطَةِ
الشَّرِيعِيَّةِ الَّتِي تَنَاقِشُ وَتَبْدِي رأِيهَا فِي مِيزَانِيَّتِ التَّسْبِيرِ وَالْاسْتِثْمَارِ لِقَطَاعِيِّ
الأوقافِ وَالشَّؤُونِ الإِسْلَامِيَّةِ، كَمَا تُخضعُ الأوقافَ لِرِقَابَةِ الدَّاخِلِيَّةِ إِذْ تَتَولَّ
المُفْتَشِيَّةِ الْعَامَّةِ بِالْوِزَارَةِ مَهْمَةَ التَّفْتِيشِ وَالْفَحْصِ وَالتَّدْقِيقِ فِي حِسَابَاتِ اسْتِغْلَالِ
الأوقافِ، وَلِرِقَابَةِ الْمَحَاسِبَيَّةِ مِنْ قَبْلِ الْجَهَاتِ الْمَرْكُزِيَّةِ الْمُخْصَّةِ وَالْمَقْسُمِ الْمَالِيِّ
وَذَلِكَ فِي مَراقبَةِ نَفَقَاتِ وَالْتَّزَامَاتِ نَظَارَاتِ الأوقافِ.

الأملاك الوقفية في الجزائر^١

مقدمة:

ما من شك أن تاریخ الحضارة الإسلامية رصيده هائل من القيم والمفاهيم الأخلاقية والفكرية.

ولاشك أن الاستغلال الأمثل لهذا المخزون من شأنه المساهمة بصفة فاعلة في نهضة الأمة من جديد، وإعادة بناء صرحها وتعزيز قدرتها حاضراً ومستقبلاً.

والضرورة تقضي باستخدام هذا المخزون لتسخير الطاقات والخبرات المعتبرة التي يتوفر عليها العالم الإسلامي لتنسق ولغة العصر، وتتوافق مفروضات الواقع الاجتماعي والاقتصادي ومتطلباته.

وإذا كان الإسلام قد قدم نماذج، ولا يزال، في ضبط مختلف أوجه حياة الأفراد والجماعات وتسوييرها، معتمياً بصفة أساسية بالتنمية الفعلية للفرد والموارد، صافلاً لطرق التفكير وأنمطه، فقد أوجد الإسلام لذلك العديد من المؤسسات الخيرية والاجتماعية والتربوية، ومن تلك المؤسسات الوقف، بل هو أهمها وأكثرها تقدراً في تاريخ المجتمعات الإسلامية.

وإذا كان الوقف نظاماً عرفته المجتمعات الإنسانية قديماًها وحديثها وتطورته لدرجة أثبتت مكانته الناجعة كوسيلة للتنمية الاجتماعية، فقد ظل الوقف منذ ظهور الإسلام سمة من سمات الأمة الإسلامية ومظهراً من مظاهر حضارتها، فاحتلت به الدول من حيث تعظيم موارده والمحافظة عليه من الاندثار والزوال.

^١ ورقة عمل باسم مديرية الأوقاف - وزارة الشؤون الدينية (الجزائر)، قدمت إلى ندوة تطوير الأوقاف الإسلامية وتنميتها التي نظمها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب السابع للبنك الإسلامي للتنمية، في نواكشوط في عام ١٤١٨ هـ - (٢٠٠٠ م).

نبذة تاريخية عن الأوقاف في الجزائر

عرفت الأوقاف في الجزائر كمؤسسة اجتماعية دينية عريقة في الفترة الإسلامية التي سبقت مجيء الأتراك إلى الحكم واستمرت في الانتشار والتوزع طيلة الفترة العثمانية، واكتسبت أهمية كبيرة خاصة في أواخر العهد العثماني وببداية الاحتلال الفرنسي واستحوذت على نسبة كبيرة من الممتلكات داخل المدن وخارجها مشكلة بذلك نظاماً قائماً بذاته.

وقد تميزت الفترة العثمانية بتكاثر ملحوظ وانتشار واسع للأوقاف في مختلف أنحاء البلاد وذلك بفعل الظروف التي عرفتها الجزائر منذ أواخر القرن الخامس عشر وحتى مستهل القرن التاسع عشر الميلادي، وتلك حقبة اتصفـت بازدياد نفوذ الطرق والزوايا، وتعـقـر الروح الدينـية لـدى السـكـانـ الذين وجـدواـ فـيـ الأـوقـافـ أـحـسـنـ وـسـيـلـةـ وـخـيـرـ عـزـاءـ أـمـامـ مـظـالـمـ الـحـاكـمـ وـانـعدـامـ الـأـمـنـ وـهـجـمـاتـ الأـسـاطـيـلـ الـأـورـبـيـةـ عـلـىـ السـوـاـحـلـ وـتـكـرـارـ الـكـوارـثـ الطـبـيـعـيـةـ،ـ فـيـ الـوقـتـ الـذـيـ رـأـيـ فـيـ الـحـاكـمـ الـأـتـرـاكـ أـنـ خـيـرـ وـسـيـلـةـ لـتـأـكـيدـ نـفـوذـهـ وـاسـتـمـرـارـ حـكـمـهـ تـكـمـنـ فـيـ تعـزـيزـ الـرـابـطـةـ الـرـوـحـيـةـ مـعـ بـقـيـةـ السـكـانـ،ـ وـذـلـكـ بـإـظـهـارـ الـورـعـ وـوقفـ الـأـمـلاـكـ عـلـىـ عـلـمـ الـبـرـ تـقـرـبـاـ إـلـىـ اللهـ تـعـالـىـ.

ثم كثرت الأوقاف وانتشرت خاصة في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي حتى أصبحت تستحوذ على مساحات واسعة من الممتلكات داخل المدن وخارجها حيث قدر بعض المؤرخين نسبتها بثلثي الأملاك الحضرية والريفية، ومن ثم أخذت الأوقاف إلى تنظيمات خاصة محكمة بهدف ضبط مواردها، وإخضاع ريعها للتسجيل في دفاتر خاصة. والملاحظ أن تلك التنظيمات قد اتخذت شكل إدارة محلية مميزة، وجهاز إداري مستقل محدد الصالحيـاتـ يتمـيزـ بمـهـارـةـ المـشـرـفـينـ عـلـيـهـ.^٧

ولعل ما عرفته الأوقاف من تطور وتوسيع في الفترة العثمانية كفيل بأن يجعل المرء يطلق على تلك المرحلة من تاريخ الوقف في الجزائر مرحلة

^٧ راجع: صالح حربى، الجزائر والأصالة التورىـةـ، الشـرـكـةـ الـوطـنـىـ لـلـشـرـقـ وـالتـوزـعـ (ـالـجـزاـئـرـ)، بـدونـ تـارـيخـ، صـ ١٧١ـ.

الازدهار الواقعي، إذ بلغت الممتلكات الواقية أوج عظمتها، وشكلت نظاماً وافرا الإسهام في تلبية حاجات المجتمع. غير أن هذا الكم الهائل من الممتلكات سرعان ما امتدت إليه يد المحتل وعملت على تطويقه وإنهائه. وما يدعو إلى الدهشة أن كارل ماركس عند زيارته الجزائر عام ١٨٨٢م كتب في مذكراته أن "المؤسسة الواقية في الجزائر كانت تملك ثلاثة ملايين هكتار من الأراضي الزراعية"^٨، الأمر الذي يثير التساؤل عن كيفية اختفاء تلك الممتلكات!

إن سياسة الاستعمار الفرنسي الرامية إلى هدم ما بنته مؤسسة الوقف كانت لها دوافعها ومسوغاتها إذ وجدت في نظام الوقف إحدى العرائيل الحائلة دون سياسات التوسيع الاستيطاني التي كانت تسعى إلى التمكين لها، وتنافس المبادئ الاقتصادية التي تروج لها، حيث إن الوقف في حد ذاته جهاز إداري ومؤسسة اقتصادية فعالة تحول دون المساس بالمقومات الاقتصادية وال العلاقات الاجتماعية للجزائريين.

ولذا فقد عملت الإدارة الفرنسية جاهدة على إصدار العديد من القرارات والمراسيم التي تتنص吉 جميعها على رفع الحصانة عن الأموال الواقية وذلك بهدف إدخال هذه الأموال في نطاق التعامل التجاري، والتبادل العقاري كي يسهل على المستوطنين امتلاكها والتحكم فيها.

وقد كان أول قرار فرنسي يتعلق بالأوقاف هو القرار الصادر في سبتمبر من عام ١٨٣٠ الذي يحدد ملكية الدولة، وقد تضمن بنوداً تنص على أن للسلطات العسكرية الفرنسية الحق في الاستحواذ على أملاك الحكم الأثراك السابقين والكراغلة (من القبائل القديمة في الجزائر)، وبعض الحضر، فكان بذلك انتهاكاً صريحاً للبند الخامس من اتفاقية تسليم الجزائر. ثم تلا هذا القرار مرسوم ديسمبر ١٨٣٠ الذي خول للأوربيين امتلاك الأوقاف ويعتبر هذا المرسوم بداية خطوة تكتيكية، وفاتحة مرحلة انتقالية لتصفية الأوقاف استمرت خمس سنوات وانتهت بسيطرة الإدارة الفرنسية على الأموال الواقية.

^٨ انظر: عبد الله الصيد، الأوقاف الإسلامية وأقمها وآفاقها، بحث تخرج في المدرسة العليا للتجارة (الجزائر)، ١٩٩٠م، ص ٣٥.

وتمكنـت الإدارـة الفرـنسـية من فـرض رقـابتـها الفـعلـيـة عـلـى الأـوقـافـ، وـشـكـلت لـجـنة لـتـسيـيرـها تـنـالـفـ من الـوـكـلـاءـ المـسـلـمـينـ، بـرـئـاسـةـ المـقـصـدـ المـدنـيـ الفـرنـسـيـ الـذـيـ أـصـبـحـ يـتـصـرـفـ بـكـلـ حـرـيـةـ فـيـ الـأـفـيـ وـقـفـ، مـوزـعـةـ عـلـىـ مـائـةـ مـؤـسـسـةـ خـيرـيةـ.

وبـمـقـتضـىـ هـذـاـ الإـشـرـافـ الفـعلـيـ عـلـىـ الأـوقـافـ صـدـرـ قـرـارـ آخرـ فيـ أـكتـوبرـ ١٨٤٤ـ مـ يـنـصـ بـصـرـيـحـ العـبـارـةـ عـلـىـ أـنـ الـوـقـفـ لـمـ يـعـدـ يـتـمـعـ بـالـحـصـانـةـ، وـأـنـهـ بـحـكـمـ هـذـاـ القـرـارـ أـصـبـحـ يـخـضـعـ لـأـحـكـامـ الـمـعـاـمـلـاتـ الـمـتـعـلـقـةـ بـالـأـمـلاـكـ الـعـقـارـيـةـ، وـهـذـاـ مـاـ أـدـىـ إـلـىـ الـاستـيـلاءـ عـلـىـ الـكـثـيرـ مـنـ الـأـرـاضـيـ الـمـوـقـوفـةـ التـيـ كـانـتـ تـشـكـلـ نـصـفـ الـأـرـاضـيـ الـزـرـاعـيـةـ الـوـاقـعـةـ بـضـواـحـيـ الـمـدـنـ الـجـزـائـرـيـةـ الـكـبـرـىـ، وـبـالـتـالـيـ تـنـاقـصـتـ هـذـهـ الـمـمـتـلـكـاتـ وـقـلـتـ عـوـانـدـهـاـ، فـبـعـدـ أـنـ كـانـتـ تـقـدرـ قـبـلـ الـاحـتـلـالـ بـ٥٥٠ـ أـصـبـحـتـ لـاـ تـتـجـاـوزـ ٢٩٣ـ وـقـفـاـ، وـتـلـاهـ مـرـسـومـ أـكتـوبرـ ١٨٦٨ـ مـ الـذـيـ أـخـضـعـ الـأـوـقـافـ لـقـوـانـينـ الـمـلـكـيـةـ الـعـقـارـيـةـ الـمـطـبـقـةـ فـيـ فـرـنـسـاـ وـسـمـحـ لـبعـضـ الـيـهـودـ وـالـمـسـلـمـينـ بـاـمـتـلـاكـهـاـ وـتـوارـثـهـاـ.

وـعـنـ بـزـوـغـ فـجـرـ السـيـادـةـ الـوـطـنـيـةـ، وـنـتـيـجـةـ لـلـفـرـاغـ الـقـانـونـيـ الـذـيـ وـاجـهـهـ الـدـوـلـةـ الـجـزـائـرـيـةـ آـنـذـاكـ، صـدـرـ أـمـرـ فيـ دـيـسـمـبـرـ ١٩٦٢ـ مـ يـمـدـدـ سـرـيـانـ الـقـوـانـينـ الـفـرنـسـيـةـ فـيـ الـجـزـائـرـ مـاـ عـدـاـ تـلـكـ الـتـيـ تـمـسـ بـالـسـيـادـةـ الـوـطـنـيـةـ، وـعـنـدـئـلـ مـتـهـمـ الـدـوـلـةـ بـرـعـاـيـةـ الـأـوـقـافـ الـمـتـبـقـيـةـ وـصـيـانتـهـاـ وـحـمـاـيـتهاـ، بلـ اـسـتـمـرـ الـعـمـلـ بـالـقـانـونـ الـفـرنـسـيـ فـيـ تـسـيـيرـ الـأـمـلاـكـ الـوـقـيفـيـةـ، فـلـمـ تـكـتبـ الـأـوـقـافـ الـشـرـعـيـةـ الـإـدـارـيـةـ الـلـازـمـةـ لـلـقـيـامـ بـدـورـهـاـ الـحـضـارـيـ وـالـتـنـموـيـ عـلـىـ السـاحـةـ الـاـقـتـصـادـيـةـ وـالـجـمـعـاءـ، بلـ أـنـ الـقـوـانـينـ الـمـتـعـلـقـةـ بـالـأـمـلاـكـ الـوـقـيفـيـةـ آـنـذـاكـ حـصـرـتـ دـورـ الـأـوـقـافـ فـيـ مـيـادـيـنـ مـحـدـودـةـ، وـمـجاـلـاتـ ضـيـقـةـ، مـثـلـ رـعـاـيـةـ دـورـ الـعـبـادـةـ وـالـكـتـاتـيـبـ وـمـاـ إـلـىـ ذـلـكـ.

وـكـمـحاـولـةـ لـتـدـارـكـ الـمـوـقـفـ صـدـرـ مـرـسـومـ فيـ سـبـتمـبـرـ ١٩٦٤ـ مـ يـتـضـمـنـ نـظـامـ الـأـمـلاـكـ الـجـبـسـيـةـ الـعـامـةـ باـقـتـراـحـ منـ وزـيـرـ الـأـوـقـافـ لـكـنـهـ لـمـ يـعـرـفـ النـظـيـبـقـ الـمـيـدانـيـ فـبـقـيـ عـلـىـ حـالـهـ.

وفي نوفمبر ١٩٧١م صدر مرسوم الثورة الزراعية. وبالرغم من أن هذا المرسوم قد استثنى الأراضي الموقوفة من التأمين إلا أن تطبيق ذلك لم يكن عند حسن الظن حيث أدرجت معظم الأراضي الوقفية ضمن الثورة الزراعية. ثم أعقب ذلك صدور قانون الأسرة في يونيو ١٩٨٤م ولم يأت بجديد هو الآخر فيما يخص الأموال الوقفية، بل اقتصر على تحديد مفاهيم عامة للوقف وذلك في بابه الخامس.

إن الإهمال الذي تعرضت له الأموال الموقوفة في الجانب التشريعي قبل الاستقلال وبعده كان له أثر سلبي بالغ على استمرارية هذه الممتلكات، فتعرضت معظمها للاندثار خاصة العقارات بسبب تقادمها وعدم صيانتها، وضاعت معظم الوثائق والعقود الخاصة بالأموال الوقفية، وتوقفت عملية الحبس.

ولم تكن الانطلاق الفعلية في حماية الممتلكات الوقفية وإصلاح حالها إلا بصدور دستور ١٩٨٩م الذي نص في المادة ٤٩ منه على أن "الأموال الوقفية وأملاك الجمعيات الخيرية معترف بها، ويحمي القانون تخصيصها" فأصبحت الأموال الوقفية بدءاً من ذلك الوقت تتتمتع بالحماية القانونية الدستورية.

الهيكل الإداري والتنظيمي لتسخير الأوقاف في الجزائر

يتم تسخير الأوقاف العامة من خلال مديرية الأوقاف التي أنشئت بموجب المرسوم الصادر في مايو ١٩٨٦م والمتضمن هيكلة الوزارة تحت مسمى "مديرية الشعائر الدينية والأموال الوقفية". وعند صدور دستور ١٩٨٩م الذي نص كما أسلفنا على حماية الأموال الوقفية، عدل اسم المديرية بمرسوم تفيذى صدر في ١٩٨٩م لتصبح "مديرية الأوقاف والشعائر الدينية".

وتتجدر الإشارة إلى أن مهام هذه المديرية انحصرت في مهام المديرية الفرعية للأوقاف التي كانت تتولى مهمة التسيير الإداري والمالي للأوقاف في ٤٨ ولاية من خلال موظفين معينين لتسخير الأوقاف على مستوى نظارات الشؤون الدينية (المديريات الولاية للشؤون الدينية).

وازدادت نشاطات الأوقاف بعد صدور قانون أبريل ١٩٩٢م من خلال ملف استرجاع الأموال الوقفية والأراضي المؤسمة في إطار الثورة الزراعية. والمنشور الوزاري المشترك الصادر في يناير ١٩٩٢م عن وزارة الشؤون الدينية والفلاحة الذي حدد كيفية تطبيق مواد القانون المذكور المتعلقة باسترجاع الأوقاف المؤسمة.

ثم استقلت الأوقاف بمديرية قائمة بذاتها هي "مديرية الأوقاف"، وذلك بموجب المرسوم التنفيذي الصادر في ديسمبر ١٩٩٤م، والذي يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية لتضم مديرتين فرعيتين هما:

- المديرية الفرعية للدراسات التقنية والمنازعات.
- المديرية الفرعية لاستثمار الأموال الوقفية.

وأصبحت تبعاً لذلك وزارة الشؤون الدينية هي الجهة المسيرة المباشرة للوقف العام (الخيري) بوصفها الوصي القانوني على الأوقاف العامة. بينما الوقف الخاص (الذري) يسير مباشرة من قبل المستفيدين من ريعه ، ولا دخل للوزارة فيه سوى متابعته حتى لا يزول، أو دخولها كطرف لتسوية النزاع بين المختصين حوله، مع أن الوقف الذري بطبعه خيري في المال.

إن النهوض بالوقف في الجزائر كي يؤدي الغرض الذي أنشئ من أجله أمر حظي بقدر كبير من اهتمام المشرع الجزائري، حيث أعطى دستور ١٩٨٩م كما ذكرنا الحماية الدستورية للوقف، وأكدها دستور ١٩٩٦م المعديل. وتلا ذلك صدور سلسلة من القوانين الداعمة لمكانة الوقف، مثل قانون التوجيه العقاري الذي يؤكد استقلالية الملكية الوقفية بتصنيفها ضمن الأصناف القانونية، إلى جانب الملكيتين الخاصة وال العامة. وعهدت قوانين الوقف بتسخير الأوقاف وإدارتها وحمايتها إلى وزارة الشؤون الدينية.

غير أن صدور قانون الأوقاف لم يتبعه صدور المراسيم التنفيذية الكافية التي يرجع قانون الأوقاف إليها فيما يتعلق ب المجالات تسخير الأوقاف واستثمارها

حيث ما زال معظم تلك المراسيم في هيئة مشروع، ولم يصدر إلا المرسوم المتضمن بناء المسجد وتنظيمه وتسويقه وتحديد وظيفته.

ورغم ذلك كله فإن وزارة الشؤون الدينية الجزائرية تعمل جاهدة على حصر الأملك الوقفية واسترجاعها ورفع الغبن عنها من خلال توظيف خبرات تقنية ميدانية، ترمي إلى البحث عنها، ثم تحديدها وتوثيقها، إلى جانب مراجعة عقود إيجار الأملك المحسوبة وفئات إيجارها في كل الولايات. وقد اقتنى هذا الاهتمام باهتمام رئاستي الجمهورية والحكومة بالأوقاف الذي تجسد من خلال تكوين لجنة تقنية وزارية مشتركة، مهمتها إعداد دراسة تمكن من استرجاع الأوقاف وجمع وثائقها.

الدور الاقتصادي للأوقاف في الجزائر وطرق استثمارها

إن الدور الاقتصادي الذي تلعبه الأوقاف حالياً لا يتعدي ذلك الدور التقليدي الذي عرفت به في الغالب وهو تمويل بعض المساجد والمدارس القرآنية، أو الانتفاع بريعها بصفة مباشرة من طرف الجهة الموقوف عليها في حالة الأوقاف الخاصة. أما الأوقاف العامة فريعها يصب في حساب خاص بها لدى الخزينة المركزية ولا يستخدم منه إلا ما هو ضروري لتسديد نفقات العمليات المتصلة بالبحث عن الأوقاف المفقودة واسترجاعها ، مثل نفقات الدراسات والقضايا المرفوعة للمحاكم، أو ما يستخدم لترميم بعض الأبنية القديمة.

ومن ثم هنالك حاجة إلى توجيه مستقبلي يجعل الأوقاف تتبوأ مكانها المرموق المؤثر اقتصادياً واجتماعياً.

وتحصر الاستثمارات الجديدة للأوقاف حالياً في ما يتم إنشاؤه من متاجر ملحقة بالمساجد، والمدارس القرآنية والمراکز الثقافية الإسلامية . أما استغلال الأوقاف القائمة فيتم عن طريق الإيجار بالتراضي بالنسبة للمساكن، وعن طريق المزيد العلني بالنسبة لاستغلال المتاجر والأراضي الفلاحية

والبساتين المشجرة والأراضي الخالية، وتودع إيراداتها في حساب مركزي
محمد إذ لم تحدد لها مجالات صرف بعد.

إن الأوقاف بشكالها التقليدي – الثابت والمنقول – لا يمكن أن تضطلع بدور بارز في العملية التنموية لأنها لا تلبّي شروط النماء الاقتصادي. والأوقاف في الجزائر بشكالها التقليدي تتقسم إلى: أوقاف ثابتة كالمباني والأراضي الزراعية، وأوقاف منقولة كوقف المصاحف والكتب وغيرها. والأوقاف كما هو معتمد باقية على هذه الصفة وتخضع إلى شرط الواقف من حيث صرف المنفعة سواء أكان إلى الذرية في حال الوقف الذري، أو إلى جهة البر في حال الوقف الخيري، أو إليهما معاً إن كان الوقف مشتركاً. ولا توجد إمكانية لاقتطاع جزء من عائد الأعيان الموقوفة بغرض إعادة استثماره منعاً للإخلال بشروط الواقفين.

وبالنظر إلى التعقيد المتزايد الذي تنسن به الحياة المعاصرة، فإنه يتعدد على مؤسسة الوقف القيام بدور تموي فعال، في غياب آلية تحول الأصول الموقوفة إلى ثروة متتجدة خاضعة لعملية تجدد رأس المال، وقدرة على تعزيز البنية الإنتاجية للأمة. ولعل الخروج من هذا الإشكال يبرز الحاجة إلى آلية جديدة، تمكن من ممارسة الوقف طبقاً لصورته التي أقرها الشرع الحنيف، وتخدم في ذات الوقت أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد يتضمن ذلك من خلال نظر أهل العلم من فقهاء الأمة في هذه المسألة.

تجربة الوقف في المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الفتاح صلاح^١

تمهيد

إن موضوع إدارة الممتلكات الوقفية وتنميتها يعد من الموضوعات الجديرة بالاهتمام. ونظرًا لأهمية نظام الوقف في حياة المجتمع المسلم، وماليه من آثار اقتصادية واجتماعية إيجابية فقد حظي باهتمام المسلمين منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم وما تبعه من العهود الإسلامية.

والمطلع على ما ورد في القرآن الكريم والسنّة النبوية المطهرة وأقوال الفقهاء وأرائهم في هذا الباب يجد أن الفقه الإسلامي، والله تعالى الحمد، غني بالنصوص التي تحض على عمل البر والخير. وانطلاقاً من تلك المبادئ كان نظام الوقف الإسلامي دور كبير في حياة المجتمعات الإسلامية عبر التاريخ.

وتتناول هذه الدراسة تجربة الوقف بالمملكة الأردنية الهاشمية، وجهود وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية في مجال إدارة الأوقاف الإسلامية وتنميتها وتطورها.

الإطار القانوني المنظم للأوقاف في المملكة الأردنية الهاشمية

أولاً: نبذة تاريخية عن نشأة التشريعات الوقفية وتطورها بالمملكة :

كانت أمور الوقف بالأردن تنظم بموجب نظام إدارة الوقف العثماني الصادر في ١٩ جمادى الآخرة من عام ١٢٨٠ هـ. وقد ظل العمل بهذا النظام

^١ قدمت هذه الورقة لندوة توثيق التجارب الوقفية لدول الشام التي عقدت بدمشق ٩ - ١٠ صفر ١٤٢١ هـ - الموافق ١٣ - ١٤ مايو ٢٠٠٠ م وشارك في تنظيمها كل من: وزارة الأوقاف في الجمهورية العربية السورية، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، والأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت.

حتى تم إلغاؤه صراحة بموجب المادة (١٠) من قانون الأوقاف الإسلامية لسنة ١٩٤٦ م.

وعند صدور القانون الأساسي لإمارة شرق الأردن الصادر في ١٩٤٦ م من عام ١٩٢٨ م اهتم بالأوقاف الإسلامية ونص في المادة (٦١) منه على أن "يعين بقانون خاص تنظيم أمور الأوقاف الإسلامية وإدارة شؤونها المالية وغيرها، وتعتبر مصلحة الوقف إحدى مصالح الحكومة". وعند إعلان تأسيس المملكة الأردنية الهاشمية في عام ١٩٤٦ م، أكد دستورها لعام ١٩٤٦ م على ذلك، حيث نص أيضاً في المادة (٦٣) منه على أن "يعين بقانون خاص تنظيم أمور الأوقاف الإسلامية وإدارة شؤونها المالية وغيرها". وبناء على ذلك فقد صدر قانون الأوقاف الإسلامية رقم (٢٥) لسنة ١٩٤٦ م.

ومن الملاحظ هنا أن القانون الأساسي لإمارة شرق الأردن، ثم دستور المملكة لسنة ١٩٤٦ م قد نصا معاً على تنظيم الأوقاف وإدارة شؤونها المالية وغيرها بموجب قانون خاص، إدراكاً لشخصية الوقف المستقلة، وإيماناً بعدم جواز خلط أموال الأوقاف بغيرها من الأموال العامة، وإيماناً بضرورة استقلال الجهة المسئولة عن الوقف عن غيرها من الجهات، واستشعاراً لأهمية منح الوقف وأمواله كل المميزات التي تتمتع بها الأموال العامة والمصالح الحكومية، وهذا يدل على وعي تشريعي مبكر مدرك لطبيعة الوقف.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن الدستور الأردني لسنة ١٩٤٦ م نص في المادة (٦٣) منه على أن "للمحاكم الشرعية وحدها حق القضاء في المواد المختصة بإنشاء أي وقف وقف لمصلحة المسلمين لدى محكمة شرعية وفي الإدارات الداخلية لأي وقف"، كما نص في المادة (٩٤) على أن "تستعمل المحاكم الشرعية حقها في القضاء وفقاً لأحكام الشرع الشريف".

وقد اهتم القانون بالهيكلة الإدارية لمؤسسة الوقف، ووضع الكثير من الإجراءات التي تنظم عمل الوقف وتضبطه.

وعندما صدر دستور المملكة لسنة ١٩٥٢م في عهد الملك طلال بن عبد الله نص في المادة (١٠٧) على مضمون المادة (٦٣) من دستور ١٩٤٦م فجاء النص على أن "يعين بقانون خاص كيفية تنظيم أمور الأوقاف الإسلامية وإدارة شؤونها المالية وغيرها"، كما نص الدستور في المادة (١٠٥) على أن للمحاكم الشرعية وحدها حق القضاء، وفق قوانينها الخاصة، في عدة أمور منها الأمور المختصة بالأوقاف الإسلامية. ونصلت كذلك المادة (١٠٦) من نفس الدستور على أن يطبق الشرع الشريف في أحكام المحاكم الشرعية.

وظل قانون الأوقاف رقم (٢٥) لسنة ١٩٤٦م ساري المفعول حتى عام ١٩٦٢م حيث أدخلت عليه بعض التعديلات، إذ ربطت الأوقاف بقاضي القضاة بدلاً من رئيس الوزراء، كما حدث تعديل في ١٩٥٥م.

وصدر قانون الأوقاف المطبق حالياً في المملكة في ٥ يونيو من عام ١٩٦٦م تحت رقم (٢٦) باسم قانون الأوقاف لسنة ١٩٦٦م، بموجب المادة (١٠٧) من الدستور، وقد جرت على هذا القانون عدة تعديلات، أهمها التعديل رقم (٤) لسنة ١٩٦٨م الذي عدل اسم القانون ليصبح "قانون الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية". وأصبح عمل الوزارة يشمل العديد من الشؤون الإسلامية بالإضافة إلى أمور الأوقاف، ثم توالىت التعديلات التي أملتها الممارسة الفعلية لأنشطة الوزارة في أدائها لدورها الذي رسمه القانون.

ثانياً : قراءة موجزة في تشريعات الوقف بالمملكة:

تنقيد وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية في كل ما يصدر عنها من تصرفات في شؤون الوقف بأحكام الشريعة الإسلامية، مع مراعاة شروط الواقعين، وقد قلل القانون المدني الأردني أحكام الشريعة الإسلامية الخاصة بالوقف في فصل مستقل، هو الفصل الثالث من الباب الثاني من الكتاب الثالث، والذي شمل المواد من (١٢٣٣) إلى (١٢٧٠)، كما أنه عالج موضوع إجارة الوقف في الفرع الثاني من الفصل الأول من الباب الثاني من الكتاب

الثاني الذي خصص لبعض أنواع الإجارة، وذلك في الفرع الخامس في المواد من (٧٤٩) إلى (٧٥٩).

وقد بينت المذكرات الإيضاحية للقانون رقم (١) أن مرجعه في هذه المواد عدة مصادر شرعية منها: كتاب قانون العدل والإنصاف لقدری باشا، ومرشد الحیران إلى معرفة أحوال الإنسان لقدری باشا، وحاشية ابن عابدين، ومجلة الأحكام العدلية وشروحها مثل شرح علي حیدر، وكتاب أحكام الأوقاف للخصاف، وبدائع الصنائع للكاسانی، ونهاية المحتاج للرملي، والمذهب للشيرازی، وأحكام الوقف لزهدی یکن، والفقہ الإسلامي في ثوبه الجديد للشيخ مصطفی الزرقا، وأحكام الأوقاف للشيخ مصطفی الزرقا.

والواقع أن هذه المواد في القانون المدني قد عالجت أهم أحكام الوقف معالجة فقهية قانونية سلیمة، فقد جاء النص واضحاً في هذه المواد على تعریف الوقف وأنواعه، حيث عرفت المادة (١٢٣٤) الوقف بأنه "حبس عین المال المملوك عن التصرف وتخصیص منافعه للبر ولو مآلًا".

وبینت المادة (١٢٣٥) أن الوقف يكون خیریاً إذا خصصت منافعه لجهة البر ابتداءً، ويكون ذریماً إذا خصصت منافعه لشخص أو أشخاص معینین ولذرياتهم من بعدهم، ثم إلى جهة من جهات البر عند انقراض الموقوف عليهم.^{١٠} ويكون مشترکاً إذا خصصت الغلة للذریة وجهة البر معاً.

وبینت المادة (١٢٣٥) أنه في جميع الأحوال لا بد من أن ينتهي الوقف إلى جهة بر لا تقطع. أما المادة (١٢٣٦) فقد جعلت في فقرتها الأولى للوقف شخصیة حکمية یكتسبها بسند إنشائه، وبینت في فقرتها الثانية أن له ذمة مالية مستقلة تسأل عن ديونه التي أتفق على مصارفه طبقاً لشروط الواقف. وبینت المادة (١٢٤٣) أنه بعد إتمام الوقف لا یوهب الموقوف ولا یورث ولا یوصى به ولا یرهن ویخرج عن ملك الواقف، ولا یملك للغير.

^{١٠} انھت بعض الدول إلى إلغاء الوقف الذری أو الأهلی، انظر للتفصیل، أبو زهرة، مرجع سابق، ص ٣٥ وما بعدها، وأحكام الوقف في الشريعة الإسلامية لمحمد الحکیمی ج ١ ص ٤٢ - ٥٠.

وفي موضوع مراعاة شروط الواقفين في إطار تحقيق مصلحة الوقف جاء النص واضحًا في القانون المدني، حيث نصت المادة (٧٥٢) في الفقرة (١) على أن "يراعى شرط الواقف في إجارة الوقف، فإن عين مدة للإجارة لم تجز مخالفتها، ولكنها في الفقرة (٢) بينت أنه إذا لم يوجد من يرغب في استئجار الموقوف المدة المعينة، ولم يشترط للمتولى حق التأجير بما هو أفعى للوقف، رفع الأمر إلى المحكمة لتأدين بالتأجير للمدة التي تراها أصلح للوقف".

ونصت المادة (١٢٤١) في الفقرة (١) على أن "شرط الواقف كنص الشارع في الفهم والدلالة". وفي الفقرة (٢) على أنه "المحكمة عند الاقتضاء تفسير شروط الواقف بما يتفق مع مدلولها".

وذكرت المادة (١٢٤٤) أنه "تسري على شروط حجة الوقف وشروط الواقف وقواعد الاستحقاق، أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين الخاصة بالوقف".

وفيما يتعلق باشتراط متول أو مشرف معين، أجازت المادة (١٢٤٨) للمحكمة، بناء على طلب أصحاب المنفعة، عزل المتولي أو المشرف على الوقف ولو كان الواقف أو من اختاره، إذا ثبتت خيانته أو قيام مانع شرعي من توليه، وذلك حماية للوقف وتحقيقاً لمصلحته.

وأعطت المادة (١٢٣٧) الحق للواقف أن يشترط لنفسه أو لغيره حق التغيير أو التبديل، واستثنى المادة (١٢٣٩) من ذلك المسجد حيث نصت على أنه "لا يجوز التغيير في وقف المسجد، ولا فيما وقف عليه".

وأعطت الفقرة (٤) من المادة (١٢٣٧) الواقف حق تغيير المتولي، ولو لم يشترط ذلك لنفسه حين الوقف، بينما نصت في الفقرة (١) على أنه "إذا أعطى الواقف، حين إنشاء الوقف، لنفسه أو لغيره حق التغيير والتبديل، والإعطاء والحرمان، والزيادة والنقصان، والبدل والاستبدال، جاز له أو لذلك الغير استعمال هذا الحق على الوجه المبين في إشهاد الوقف". وبينت المادة (١٢٣٨) في فقرتها الثانية أنه "إذا اقترن الوقف بشرط غير صحيح، صح الوقف وبطل الشرط".

وأوضحت المادة (١٢٤٠) أن "كل شرط مخالف لحكم الشرع، أو يوجب تعطيلاً لمصلحة الوقف، أو تفويتاً لمصلحة الموقوف عليهم، فهو غير معين"، مما يؤكد أن القانون قد أخذ بمبدأ الاعتبار لشروط الواقفين في حدود ما يحقق مصلحة الوقف، ويضمن تحقيقه لأهدافه.

وقد جاءت المادة (١٢٤٧) واضحة في بيان أن وزارة الأوقاف ينبغي أن تراعي شروط الواقفين في توليهما الإشراف على الوقف الخيري وإدارته واستغلاله. فقد جاء في المادة المذكورة ما يلي: "مع مراعاة شروط الواقف، تتولى وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الإشراف على الوقف الخيري وإدارته واستغلاله وإنفاق غلته على الجهات التي حددتها الواقف".

وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية تلاحظ في التطبيق والممارسة وفاء هذه النصوص بحاجات العمل لإدارة الوقف والنهوض به وفق أحكام الأسس، وأن لديها مرونة واسعة في مجال تطوير العمل وتحديثه. وإن الأمر لا يتعorre نقص تشريعي أو تعقيد في الأحكام، وإن كان الأمر على المستوى الإداري والإجرائي يتطلب باستمرار مزيداً من الأنظمة والتعليمات التي تنهض بالعمل وتزيد من فاعليته، وتمكن من تحقيق المهام الجسمانية التي تضطلع بها مؤسسة الوقف.

الإدارة المؤسسية للأوقاف في المملكة الأردنية الهاشمية

تتولى وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية إدارة الأوقاف الإسلامية الخيرية وتنظيم أمورها، ويشمل ذلك الأوقاف ذات الحجج المسجلة في دائرة الأراضي والمساحة، والأوقاف التي توقف وتسجل وفقاً باسم الوزارة مباشرة، أو يجري تثبيت وقفيتها عند إجراء أعمال التسوية وتسجيل الأراضي لمالكيها، وذلك بأن يتم إثبات وقفيتها السابقة للتسجيل.

أما الأوقاف الذرية فيقوم متولوها بإدارتها تحت إشراف القضاء الشرعي، وقد جرى القضاء على أنه "إذا اختلف المستحقون في الوقف الذري أو

الأهلي مع المتولي، ولم يتمكن القاضي الشرعي من معالجة الأمر، فإنه ينبع طبقاً لـ "عملية الولاية على الوقف الذري بإدارة الأوقاف الإسلامية".

وقد بين القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٦م، والتعديلات التي طرأت عليه في المادة الرابعة منه أن "الوزارة الأوقاف والشؤون وال المقدسات الإسلامية شخصية معنوية واستقلال مالي وإداري". كما بين هذا القانون والتعديلات التي طرأت عليه الكيفية التي تدار بها الوزارة، والقواعد التي تضبط الأعمال التي تقوم بها لأداء الواجبات والمسؤوليات التي تتحملها، وفيما يلي استعراض لكل ذلك على نحو موجز:

فالقانون المشار إليه يربط وزارة الأوقاف والشؤون وال المقدسات الإسلامية بالوزير، الذي يتحمل بموجب الدستور المسؤولية الكاملة عن إدارة الوزارة بموجب القوانين والأنظمة السارية المفعول، فالمادة (٤٧) من الدستور تنص في الفقرة (١) على أن "الوزير مسؤول عن إدارة جميع الشؤون المتعلقة بوزارته، وعليه أن يعرض على رئيس الوزراء أية مسألة خارجة عن اختصاصه".

والمادة (٥) تنص على أن "رئيس الوزراء والوزراء مسؤولون أمام مجلس النواب مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة، كما أن كل وزير مسؤول أمام مجلس النواب عن أعمال وزارته". وبين القانون أن شؤون وزارة الأوقاف والشؤون وال المقدسات الإسلامية متعددة يديرها كل من:

١. مجلس الأوقاف والشؤون وال المقدسات الإسلامية

٢. أمين عام (وكيل) الوزارة

٣. الجهاز التنفيذي للوزارة

وقد حدد القانون والأنظمة الصادرة بموجب كل ما يتعلق بهذه الأجهزة. فقد بينت المادة (٦) من القانون كيفية تشكيل مجلس الأوقاف والشؤون وال المقدسات الإسلامية، حيث نصت على أن "المجلس يتكون من الوزير رئيساً، وأمين عام الوزارة، وممثل عن كل من وزارات الداخلية، والتربية والتعليم،

والأشغال العامة، والإعلام، وخمسة أعضاء يتم اختيارهم من المهتمين بالأوقاف والشؤون الإسلامية يعينون بقرار من مجلس الوزراء بناء على توصية الوزير". وقد أنابت المادة (٧) من القانون بالمجلس عدداً من الصالحيات، من أهمها في مجال الأوقاف ما يلي:

١. رسم السياسة العامة لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.
٢. وضع الخطط اللازمة لاستثمار أموال الأوقاف وتحقيق الأهداف المنصوص عليها في هذا القانون.
٣. وضع مشروع الموازنة في بداية كل سنة مالية، ورفعها إلى مجلس الوزراء لإقرارها.
٤. تأسيس الكليات والمعاهد والمدارس الشرعية والأيتام والمؤسسات المهنية والأكاديمية وإدارتها وتحديد الرسوم الدراسية فيها وشروط الإعفاء من تلك الرسوم، وذلك بموافقة الجهات المعنية وفق القواعد والأنظمة السارية.
٥. اقتراح الأنظمة، ووضع التعليمات الازمة لتعيين هيئة التدريس، والأجهزة الفنية والإدارية للكليات والمعاهد والمدارس الشرعية ودور الأيتام، وتنظيم سائر شؤونها الإدارية والمالية.
٦. استبدال العقارات الواقية، وترتيب الحكر عليها وذلك عند وجود المسوغ الشرعي بإذن المحكمة الشرعية التي يقع العقار في منطقتها.
٧. الموافقة على الإيجارات التي تزيد مدتها على ثلاثة سنوات، وإقرار إنشاء الأبنية على الأراضي الواقية.
٨. إجازة العطاءات والمقاولات وفق التعليمات التي يضعها المجلس.
٩. الموافقة على إقامة الدعاوى والتوكيل فيها، وإجراء التحكيم والمصالحات في المنازعات وإسقاطها.

١٠. عقد القروض المالية غير الربوية المتعلقة بمشاريع الأوقاف بموافقة رئيس الوزراء.

١١. تعيين المصارف والمؤسسات المالية غير الربوية التي تحفظ فيها أموال الأوقاف.

ولكي تحقق الوزارة أهدافها فقد حددت المادة (٣) من اللائحة رقم (١٦) لسنة ١٩٩٧م الخاصة بالتنظيم الإداري للوزارة ، وسائل تحقيق هذه الأهداف وهي:

١. العناية بال المقدسات الإسلامية والمحافظة عليها وإدارة شؤونها، والاهتمام بالآثار الدينية الإسلامية كالمساجد الأثرية والمقامات.

٢. الإشراف على عمارة المساجد وصيانتها وإدارة شؤونها لتوسيع رسالتها في المجتمع.

٣. الإشراف على دور القرآن الكريم وتنظيم شؤونها، وتأسيس دور تابعة للوزارة، وإجراء المسابقات في حفظ القرآن الكريم وتجويده وتلاوته على المستوى المحلي والدولي.

٤. الإشراف على المراكز الثقافية والإسلامية وتنظيم شؤونها، وتأسيس مراكز تابعة للوزارة.

٥. طباعة المصحف وإجازته وتدقيقه سواء ما يطبع منه داخل المملكة أو ما يرد إليها من الخارج. وطباعة الكتب الإسلامية، خاصة كتب التراث الإسلامي، وتشجيع البحوث والدراسات الإسلامية.

٦. تشجيع الوقف الخيري على جهات البر المتعددة، وترسيخ معاني الوقف الإسلامي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكافل الاجتماعي.

٧. الحث على الأخلاق الإسلامية، وتوجيه سلوك المسلمين نحو معاني الخير والفضيلة، وتعريف المسلمين بأحكام دينهم من خلال دروس

الوعظ والإرشاد وخطب الجمعة والمحاضرات والندوات والمطبوعات وأية وسائل أخرى تخدم هذا الغرض.

٨. تنظيم شؤون الحج والعمرة.

الهيكل التنظيمي لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية حددت اللائحة (١٦) لسنة ١٩٩٧م التنظيم الإداري للوزارة على النحو التالي:

أولاً : الأمين العام، ويرتبط به كل من:

١. مساعدو الأمين العام.
٢. مدير مديرية الشؤون القانونية.
٣. مدير مديرية شؤون الحج.
٤. مدير مديرية المسجد الأقصى.
٥. مدير مديرية العلاقات العامة والإعلام.
٦. مدير مديرية التخطيط والتطوير الإداري.
٧. مفتشون ومستشارون.

ثانياً : مساعد الأمين العام للشؤون الإدارية والمالية، وترتبط به المديريات التالية:

١. مديرية شؤون الموظفين.
٢. مديرية ديوان الوزارة.
٣. مديرية الشؤون المالية.
٤. مديرية اللوازم والخدمات.
٥. مديرية الحاسوب الآلي.

ثالثاً : مساعد الأمين العام لشئون الدعوة والتوجيه الإسلامي، وترتبط به المديريات التالية:

١. مديرية الوعظ والإرشاد.
٢. مديرية التعليم الشرعي.
٣. مديرية شئون المساجد.
٤. مديرية الدراسات والمطبوعات.
٥. مديرية التوثيق وتقنيات الدعوة.
٦. مديرية الشؤون النسائية.
٧. مركز تأهيل الوعاظ والأئمة.
٨. مديرية مسجد الملك المؤسس عبد الله بن الحسين.

رابعاً : مساعد الأمين العام للشئون الوقفية، وترتبط به المديريات التالية:

١. مديرية الأملال الوقفية.
٢. مديرية التنمية والاستثمارات الوقفية.
٣. مديرية الإنشاءات والصيانة.
٤. مديرية السياحة والآثار الإسلامية.

خامساً : مساعد الأمين العام لشئون القدس، ويرتبط به:

١. مديرية أوقاف القدس.
٢. الجهاز الفني والإداري للجنة إعمار الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة.
٣. الأجهزة والمعاهد والمراكز التابعة للوزارة بالقدس.

أما بخصوص الموظفين الذين يعملون في الوزارة، فقد بينت المادة (٦) من القانون أنهم يعينون و تعالج سائر شؤونهم بموجب الأنظمة السارية على

موظفي الحكومة، وأنه يجوز لمجلس الوزراء، بناء على توصية مجلس الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، وضع نظام خاص لهذه الغاية. والذي جرى عليه العمل منذ سنوات طويلة هو تطبيق نظام الخدمة المدنية الساري المفعول على موظفي الحكومة على موظفي الأوقاف فيما يتعلق بجميع شؤون الموظفين، من حيث التعيين والرواتب والتوفيق والنقل وغير ذلك. كما يطبق على موظفي وزارة الأوقاف قانون التقاعد المدني، إلا بعض فئات الموظفين الذين يطبق عليهم قانون الضمان الاجتماعي.

أما بخصوص إدارة الأمور المالية، فقد نصت الفقرة (أ) من المادة (٩) من قانون الأوقاف على أن "يؤسس تحت مراقبة مجلس الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية صندوق مركزي لجميع واردات الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، تدفع منه النفقات المصرح بها بموجب الميزانية".

ونصت المادة (١١) من ذلك القانون على أن "تنظم وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية حساباتها وسجلاتها طبقاً لقواعد المحاسبة التجارية الحديثة، أو طبقاً للأصول المتتبعة في وزارة المالية، وتكون سجلاتها وقيودها خاضعة للتدقيق من قبل هيئة محاسبة قانونية معترف بها يعتمدتها مجلس الأوقاف". كما نصت المادة نفسها على أنه "يجوز لرئيس الوزراء تكليف ديوان المحاسبة لمراقبة حسابات الوزارة وتدقيق سجلاتها ومعاملاتها"، وقد جرى العمل على هذا منذ وقت بعيد.

ونصت المادة (١٤) من القانون على اعتبار أموال الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية وحقوقها كأصول الخزينة العامة، تحصل وفق قانون تحصيل الأموال الأميرية أو أي قانون يحل محله. ونصت المادة (٨) من القانون على إعفاء جميع معاملات الأوقاف ودعواها وأملاكها من الضرائب والرسوم والطوابع على اختلاف أنواعها. كما نصت المادة نفسها على أن يستثنى من هذا الإعفاء الضرائب التي تتحقق على الأبنية الواقية التي ينشئها مستأجرو الأراضي الواقية، حيث يجب استيفاء الضرائب المستحقة على هذه الأبنية والأراضي طوال فترة سريان الإجراء، كما استثنى هذه المادة من

الإعفاء، الضرائب المستحقة على العقارات التي يقفها أصحابها وقفاً خيراًًاً ويشرطون استغلالها خلال فترة معينة أو طيلة حياتهم، فتستوفى منهم الضرائب خلال فترة استغلالهم لتلك العقارات.

دور الوقف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة الأردنية الهاشمية

نظراً لأهمية دور الوقف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد شملت خطط التنمية المتعاقبة في المملكة الأردنية الهاشمية، منذ عام ١٩٧٢م، فصلاًًا مستقلاً لقطاع الأوقاف، يتضمن تقويمًا لإنجازات قطاع الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية ومشكلاته والبرامج والأهداف والإجراءات التنظيمية والمشاريع التي تضمنتها الخطة لهذا القطاع.

ولقناعة القائمين على تنفيذ خطط التنمية بأهمية دور قطاع الأوقاف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد قامت الحكومة الأردنية بزيادة دعم موازنة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية التي تتمتع باستقلال مالي وإداري بموجب قانون الأوقاف رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٦م حيث بلغ الدعم في عام ١٩٩٩م ١٣ مليون دينار أردني.

وتبع أهمية الأوقاف الخيرية في التنمية في المملكة الأردنية الهاشمية من مفهوم الوقف الخيري الذي نص عليه قانون الأوقاف الخيرية رقم (٥٧) لسنة ١٩٥٩م حيث نصت المادة (٢) منه على أن المقصود بالوقف الخيري كل وقف أنشئ، أو جرى التعامل على صرف ريعه، أو تعود منفعته على عموم الناس، أو على قسم منهم، مما يدخل تحت الأمور التالية:

• نشر الدين وإقامة الشعائر الدينية.

• إسعاف الفقراء.

• نشر العلوم والمعارف.

• أية وجوه أخرى تعود بالنفع أو الخير على المجتمع الإنساني.

ويشمل ذلك ما وقف من المساجد، والمدارس، والمستشفيات، والملاجئ والمقابر، وما وقف على أي من هذه المنشآت، ولا يشمل أي وقف أنشأه الواقف

لنفسه أو لذرته، مما يطلق عليه اسم (الوقف الذري أو الوقف الأهلي)، إلا إذا آلت هذا الوقف إلى جهة خيرية.

كما حدد قانون الأوقاف رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٦ م في المادة (٣) أهداف وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية في تنمية الأوقاف الخيرية، وتشجيع الوقف الخيري على مختلف جهات البر، وترسيخ معاني الوقف الإسلامي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونص القانون المدني الأردني في المادة (١٢٤٧) على أن تولى الوزارة الإشراف على جميع الأوقاف الخيرية في المملكة وإدارتها مع مراعاة شروط الواقفين.

مما سبق ذكره يمكن تحديد دور الوقف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجالات التالية:

أولاً : مجال التنمية الاجتماعية

أ. المساجد

تسعى الوزارة إلى تحقيق رسالة المسجد وتمكينه من القيام بدوره على أكمل وجه، من خلال الدروس الدينية وخطب الجمعة وتأهيل الأئمة والوعاظ، كما تم وضع خطة لتزويد الخطباء بالمادة العلمية التي تشتمل على خطب نموذجية تعالج القضايا الاجتماعية، مثل مشكلة تعاطي المخدرات، وحوادث الطرق، وترشيد الاستهلاك وغير ذلك، وذلك بهدف توعية أفراد المجتمع، ومحاربة هذه الآفات الاجتماعية، وتربية جيل مؤمن قادر على الإنتاج والعطاء، متسلح بالفضيلة والخلق الكريم والإيمان الصادق بالله، ليكون لبنة صالحة في المجتمع، ويسمهم في خطط التنمية.

كما تضمنت خطة الوزارة في إنشاء المساجد أن تلحق بها عدة منشآت أساسية لخدمة المجتمع المحلي، مثل المراكز الصحية، ومراكز الأمومة والطفولة، والمكتبات العامة، والمراكز الثقافية، ودور القرآن الكريم، وذلك لدعم

جهود الدولة الموجهة إلى التنمية الاجتماعية والصحية والارتفاع بالحركة العلمية والثقافية.

ب. المدارس والكليات الشرعية

هناك عدة أوقاف خيرية على المدارس الشرعية والكليات والمعاهد، وقد قامت الوزارة بإنشاء كلية جامعية باسم (كلية الدعوة وأصول الدين)، وكلية مجتمع متوسطة باسم (كلية العلوم الإسلامية)، وأربع مدارس ثانوية شرعية، ومدارس لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، كما تدرس في هذه المدارس مجموعة من الطلبة المسلمين من أنحاء شتى من العالم الإسلامي. وتساهم هذه الكليات والمدارس في تخريج دعاة وأئمة ووعاظ مؤهلين، يتولون واجب الإمامة والخطابة في المساجد، فيساهمون من خلال ذلك في تربية الأجيال، مما يحافظ على الأمن الاجتماعي ويؤدي إلى توسيع دائرة واستمراره.

ج. دور الأيتام

هناك أيضاً عدد من دور الأيتام الإسلامية موقوفة لرعاية الأيتام وأبناء الشهداء وتعليمهم. وتسعى الوزارة إلى إنشاء مدرسة صناعية تعلم الأيتام الحرف، كالنجارة والطباعة وأعمال الخيزران والتجيد وصيانة المركبات والآلات وغيرها.

د. المراكز الصحية

قامت الوزارة بتخصيص عقار وقفي ليكون عيادة طبية لمعالجة المرضى الفقراء بالتعاون مع بيت المال الإسلامي في تكساس، كما أنشأت عدداً من المراكز الصحية الملحة بالمساجد.

ثانياً : مجال التنمية الاقتصادية

يلعب الوقف في الأردن دوراً اقتصادياً مستمدأ من الفهم العميق لرسالة الوقف والاجتهادات الفقهية على مر التاريخ الإسلامي. فالوقف يعني بمعالجة

بعض المشكلات الاجتماعية كالمرض والفقر والجهل، ويسمى في رعاية الفئات الاجتماعية الأقل حظاً، كما أن إعمار الوقف يسهم في حل بعض قضايا السكن وتوفير الأبنية التجارية وينعش بذلك الحركة الاقتصادية.

وللوقف دور هام في تنمية الزراعة في الأردن من خلال تنفيذ المشروعات الزراعية، وتأجير قطع الأراضي الزراعية بهدف الاستفادة منها لمدة معينة من قبل الجهة المستأجرة ، تعود بعدها الأرض وما عليها من منشآت ومزروعات لجهة الوقف.

والمتابع لمسيرة الوزارة وما حققته من منجزات، يجد أنها قد خطت خلال السنوات الأخيرة خطوات جيدة لتطوير استراتيجية جديدة ترتكز على مبدأ التنمية الشاملة بكل مناحيها (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والدينية)، آخذة بعين الاعتبار المجتمعات المحلية وما يحيط بها من ظروف.

ولعل مما يمكن الاستعانة به في هذا المقام لشرح أبعاد تلك التجربة مشروع إعمار مسجد الشهداء (جعفر بن أبي طالب وزيد بن حارثة وعبد الله بن رواحة رضي الله تعالى عنهم) ومقاماتهم في بلدتي مؤتة والمزار الجنوبي في الكرك. فهذا الموقع هو أحد الواقع الدینی الهامة بالمملكة الأردنية الهاشمية. وقد قامت الوزارة، من خلال اللجنة الملكية لإعمار مساجد الشهداء ومقاماتهم، بتطوير المنطقة، وذلك بتنفيذ مشروع متكملاً يضم في عناصره الرئيسية المسجد الذي يتسع لثلاثة آلاف مصلٍ، ومقامات الصحابة الأبرار، وسوق تجاري، ومسكنين للإمام والمؤذن، ومرافق عامة للمسجد، ومبني لاستقبال الزائرين من مختلف أنحاء العالم. كما يشتمل المشروع على مدرسة وقاعة متعددة الأغراض، ومكتبة، وساحات. وتبلغ كلفة المشروع الإجمالية حوالي ٢٠٠٠٠٠٠ (عشرين مليون) دولار، وتشمل أبعاده الاستراتيجية ما يلي:

- أثره على الاقتصاد الوطني ، حيث يعمل هذا المشروع على رفد الاقتصاد الوطني من خلال استقطاب أعداد كبيرة من الزوار من مختلف

- أنباء العالم الإسلامي، مما يسهم في إيجاد طابع جديد للسياحة في المملكة يرتكز على البعد الديني.
 - أثره على تنمية البنية الاجتماعية والاقتصادية لأهالي المنطقة، من حيث اسهامه في خلق فرص عمل ومجالات مهنية جديدة يستفيد منها أهالي المنطقة ومن ثم يتحسن وضعهم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
 - أثره على المستوى التعليمي والثقافي، إذ من المؤمل أن تكون للمشروع مساهمة كبيرة ودور فعال في تنشئة الأجيال القادمة على تعاليم الإسلام من خلال مدرسة تعليم القرآن والعلوم الإسلامية المضمنة في المشروع.
 - أثره على مستوى تنمية الوقف وزيادة موارده، وذلك من خلال التأجير والاستغلال المباشر للسوق التجاري، ورسوم دخول المشروع السياحي واستغلال أراضي المشروع الخالية من المباني في المستقبل.
- وتتجدر الإشارة إلى أن وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية تسعى من خلال اللجنة الملكية لإقامة عدة مشاريع تحمل نفس الصبغة التنموية الشاملة في العديد من المواقع ذات الأهمية الدينية ومن هذه المشاريع:
- مشروع إعمار مسجد الصحابي الجليل أبو عبيدة عامر بن الجراح في الأغوار الوسطى وإقامة مجمع ثقافي به.
 - مشروعات مساجد الصحابة الأبرار ضرار بن الأزرور، وشرحبيل بن حسنة، وعامر بن أبي وقاص، ومعاذ بن جبل في الأغوار الشمالية والوسطى.
 - مشروع إعمار مسجد النبي شعيب عليه السلام في وادي شعيب قرب مدينة السلط.
 - مشروع إعمار مسجد يوشع عليه السلام بالقرب من مدينة سلطان.

- مشروع إعمار مسجد الصحابي الجليل الحارث بن عمبر الأزدي في قرية بصيلا.
- مشروع تطوير موقع أهل الكهف (الرقيم) بعمان ويشمل قبة فلكية سماوية تروي قصة أهل الكهف التي جاء ذكرها في القرآن الكريم.

وتشكل هذه المشاريع مجتمعة حلقة من حلقات التنمية الاقتصادية في المملكة، ومن المتوقع أن تكون من أهم روافد السياحة في الأردن.

والتنمية الاقتصادية للأوقاف الإسلامية تتطلب وجود إدارة ماهرة تتولى الإشراف على تنفيذها إذ لا يمكن تصور حدوث التنمية الاقتصادية دون وجود إدارة فاعلة تتولى أمرها. لذا ينبغي أن تكون التنمية الإدارية والتنمية الاقتصادية عمليتين متلازمتين تؤثر كلتاها في الأخرى وتتأثر بها، حيث لا يتسع التخطيط للتنمية الاقتصادية وتحقيق أهدافها دون وجود جهاز إداري فعال، كما أن وجود خطط التنمية الاقتصادية للأوقاف يضع المسؤولين عن إداراتها أمام مهام تجبرهم على التوسيع والتطوير الإداري، حتى تتمكن إدارات الأوقاف من تحمل مسؤولياتها الجديدة التي فرضتها عليها خطط التنمية. ومن هنا فقد أصدرت وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية في المملكة تنظيماً إدارياً جديداً هو التنظيم رقم (١٦) لسنة ١٩٩٧م، بهدف تأمين الإدارة الوعية التي تشرف على تنفيذ خططها التنموية في مجال الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، كما وضعت خطة متكاملة للتأهيل والتدريب بالتعاون مع معهد الإدارة العامة في المملكة.

صيغ استثمار أموال الوقف في المملكة الأردنية الهاشمية

تشمل أهم الصيغ المستخدمة في تمويل مشاريع الأوقاف الإنمائية في المملكة الأردنية الهاشمية ما يلي:

١. التمويل الذاتي، حيث تعد الوزارة الدراسات والمخططات للمشاريع المقترحة وتمويل كلفة التنفيذ من موازنة الوزارة الإنمائية.

٢. الإجارة المتناقصة، وذلك بأن تتفق الوزارة مع جهة ما على تأجيرها أرضاً وقفيه لإقامة مشروع عليها توافق عليه الوزارة، ثم يقوم المستثمر بإقامة المشروع واستغلاله وفق شروط محددة، ومدة محددة يعود بعدها المشروع للوزارة.
٤. المرابحة، وفيها تعد الوزارة الدراسات والمخططات للمشاريع المراد تنفيذها، ثم تخصص الوزارة من موازنتها الإنمائية ما يقارب ثلث كلفة المشروع لتمويل أجور العمال، أما المواد الخام فتقوم الوزارة بشرائها، عن طريق المرابحة، من مؤسسات تعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، حيث تسدد الوزارة للممول كلفة المواد وهاشم المرابحة على أقساط يتفق عليها الطرفان.
٥. الاستصناع، وذلك بأن يجري الاتفاق بين الوزارة وجهة ممولة تقوم بتنفيذ المشروع على أرض وقفيه وفق المخططات والمواصفات التي وضعتها الوزارة، وبعد تنفيذ المشروع تقوم الوزارة باستلامه واستغلاله وسداد كلفته، شاملة الربح، على أقساط للممول.
٦. المشاركة المتناقصة، وتتم باتفاق الوزارة والممول على إنشاء شركة بينهما تكون مساهمة الوزارة فيها بالأوقاف العينية المراد إقامة المشروع عليها، بينما تكون مساهمة الممول في الشركة ما يقدمه من أموال لتنفيذ المشروع. وتقسم الأرباح بين الشركين بحسب حصتيهما في الشركة، كما يتلزم الممول ببيع حصته تدريجياً للأوقاف وذلك عن طريق استرداد قيمتها من نسبة معينة من الأرباح المحصلة من المشروع سنوياً.
٧. المزارعة، حيث تتفق الوزارة مع جهة معينة لاستغلال أرض زراعية وقفيه، لمدة معينة، مقابل حصة محددة من الناتج، وفق شروط يتفق عليها.
٨. سندات المقارضة، وهي أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال بإصدار سندات لجمع الأموال اللازمة لتنفيذ مشروع معين، مقابل نسبة

محددة من ربح المشروع، تعطى كأرباح لحاملي السندات، كما يتم تحديد نسبة أخرى من ربح المشروع تعطى أيضاً لحاملي السندات لسداد قيمة سداتهم تدريجياً إلى أن يتم سداد كامل قيمة السندات لأصحابها حيث تعود ملكية المشروع بالكامل للأوقاف. وينبغي أن تكون سندات المقارضة قابلة للتداول، وأن تشتمل نشرة الإصدار على جميع البيانات المطلوبة شرعاً في عقد المقارضة، من حيث بيان مقدار رأس المال، وتوزيع الربح وشروط الإصدار المتفقة مع أحكام الفقه الإسلامي. ويمكن أن تضمن الحكومة أو جهة أخرى يثق بها المكتتبون سداد قيمة السندات في أوقاتها المحددة في نشرة الإصدار.^{١١}

نظرة إلى مستقبل إدارة الأوقاف الإسلامية في المملكة الأردنية الهاشمية

أولاً : خطط وزارة الأوقاف وبرامجها للنهوض بمؤسسة الوقف:

وضعت وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية في المملكة الأردنية الهاشمية الخطة والبرامج وأجرت الدراسات للنهوض بمؤسسة الوقف وتحقيق أهدافها في المجتمع، وقد اتخذت في هذا المجال مجموعة من الإجراءات نذكر منها ما يلي:

١. إدخال الحوسية الشاملة في أعمال الوزارة، حيث تم إنشاء مركز حديث لضبط شؤون الأوقاف من مساجد وممتلكات وقفية ومشاريع قائمة أو جار تنفيذها أو مستقبلة، وبحيث توفر تلك الأنظمة والبرامج المعلومات اللازمة عند الطلب، لترشيد القرارات بعد تحضير المعلومات والبيانات اللازمة لها، مما يجعل عملية النهوض بمؤسسة الوقف قائمة على أسس علمية سليمة.

٢. استحداث مديرية للتربية والاستثمارات الوقفية، أنيط بها التخطيط اللازم لاستثمار أموال الأوقاف، والبحث عن أساليب متقدمة للاستغلال الأمثل

^{١١} لا بد من الإشارة هنا إلى أن ضمان سندات المقارضة يعني أن يكون من جهة متبرعة وفق قرار جمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بمدة. (الحرر).

لتلك الأموال وفق أحكام الشريعة الإسلامية. ومن المنتظر أن يؤدي ذلك إلى دعم موازنة الأوقاف من خلال تتميم مواردها الذاتية، وزيادة التوجّه عند المواطنين إلى وقف الأموال على مختلف جهات البر والنفع العام. وتعمل مديرية التنمية والاستثمارات الوقفية على وضع الخطط اللازمة لاستغلال الأموال التي تتحقق نتيجة اتخاذ القرارات لاستبدال بعض الأملاك الوقفية بالنقود، أو عند وقوع الاستملك عليها، مما يؤدي إلى تحقق بدل نقدي للوزارة عن هذا الاستملك. وتولى المديرية اقتراح المشروعات التنموية المقامة على الأراضي الوقفية، ومتابعة إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية، والمساعدة في توفير التمويل اللازم لتلك المشروعات. وقد تم بحمد الله إنجاز الدراسات و المخططات اللازمة لأكثر من ستة عشر مشروعًا تبلغ كلفتها الإجمالية أربعة وأربعين مليوناً من الدنانير الأردنية. وتغطي هذه المشاريع الاستثمارية مختلف مناطق المملكة حيث سيجري تنفيذ بعضها عن طريق موارد الأوقاف الذاتية، وتفيذ البعض الآخر عن طريق البحث عن مصادر تمويل من المؤسسات المالية الإسلامية، أو تمويلها عن طريق سندات المقارضة ، أو عقود المرابحة والمشاركة المتقاضة مع جهات تمويل إسلامية، وبخاصة مع مؤسسة إدارة وتنمية أموال الأيتام. وكل ذلك يأتي في إطار سياسة الوزارة الرامية إلى تعزيز دور القطاعين العام والخاص في دعم الأوقاف الإسلامية وتنميتها، سعيًا إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المملكة.

٣. تسعى الوزارة إلى تطوير صيغ عديدة لتنمية الممتلكات الوقفية، وقد كانت للوزارة مشاركة متميزة في هذا المجال، سواء على صعيد الاجتهاد الفقهي، أو في مجال الممارسة والتطبيق.^{١٢}

^{١٢} ينظر في ذلك رسالة ماجستير أعدها محمد علي الععربي بعنوان "صيغ استثمار الأملاك الوقفية"، في مركز الدراسات الإسلامية – جامعة اليرموك. وقد عالج جميع الفقه الإسلامي هذا الموضوع معالجة عامة من خلال نظره في سندات المقارضة، واقترح الجمع بحث مجموعة كبيرة من صيغ الاستثمار في مجال الأوقاف يمكن الرجوع إليها في مجلة المجتمع العدد الرابع – الجزء الثالث ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.

٤. تهتم الوزارة بتمويل المشروعات الوقفية، وتطوير طرق تنفيذها ومدى شمولها وفق نظر معاصر يستوعب المستجدات في مجالات الاستثمار المتعدد، ويراعي الأبعاد الدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية، ولذلك فقد أخذ تنفيذ مثل تلك المشروعات يتبع من خلال مؤسسة الوقف، فجرى تطوير بعض الواقع والمعالم الدينية، على أساس تلاحظ النواحي الدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وفي إطار ما يسمى بالسياحة الدينية. فقامت مشروعات تطوير مساجد الأنبياء والصحابة ومقاماتهم وذلك بإقامة المنشآت الحضرية المتكاملة عليها، والتي تشتمل بجانب المساجد على المراكز الثقافية، والمدارس، والمكتبات، والأسواق، والحدائق، والساحات، والأماكن المخصصة لإقامة الزائرين. كما تشمل أيضاً المتاحف الإسلامية، والأسواق الخيرية، ودور الأيتام الحرفية الشاملة، والكليات والمعاهد والمدارس الشرعية، والمشروعات الخيرية التأهيلية، ودور الرعاية للفئات الضعيفة والمحرومة، ومشروع الآذان الموحد الذي يبث على موجة إذاعية.
٥. تعمل الوزارة على إنجاز دراسة شاملة عن الأراضي الوقفية في المملكة بهدف برمجة استثماراتها، بعد رصد ما هو صالح للاستثمار من تلك الأرضي، ونوع المشروعات المناسبة لها، سواء أكانت زراعية أم تجارية أم سكنية.
٦. أعدت الوزارة مشروع قانون جديد للأوقاف والشؤون وال المقدسات الإسلامية يواكب ما استجد من تطورات في مجال إدارة الأوقاف واستثمارها، ويعالج بعض التغيرات التي حدثت في التطبيق، كما يحدد مهام الوزارة وواجباتها بصورة شاملة في ضوء التعديلات العديدة التي أدخلت على القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٦م. وقد تم إنجاز مشروع هذا القانون، وهو يسير في القنوات الدستورية الالزمة لإقراره. ومن الأمور التي نص عليها مشروع القانون تعريف وأوضاع للأوقاف الإسلامية،

يميزها عن الشؤون الإسلامية الأخرى التي تضطلع بها الوزارة حيث نصت المادة الثالثة منه على أن الأوقاف الإسلامية هي:

- الأراضي والعقارات والأموال المنقوله وغير المنقوله، الموقوفة على جهة بر لا تقطع، أو التي تؤول إلى جهة بر لا تقطع.
- المقابر الإسلامية المخصصة للدفن، أو التي أوقف فيها الدفن، سواء اندرست أم لم تدرس.
- المساجد وملحقاتها.
- الآثار الدينية الإسلامية، كالمساجد الأثرية والمقامات وما يقع في حيزها.

كما أعاد مشروع القانون في مادته الثامنة تشكيل مجلس الأوقاف بحيث أضاف إلى عضويته المفتى العام للمملكة، وممثلاً عن دائرة قاضي القضاة، لصلتها الوثيقة بالوزارة، وخاصة أن القضاء الشرعي يتولى مسؤوليات كبيرة في مجال إنشاء الوقف ومحاسبة المتولين، كما أن وجود المفتى العام للمملكة يثري الجانب الشرعي في المجلس، ويولد الطمأنينة اللازمة لدى المواطنين بالالتزام بالأحكام الشرعية المقررة في مجال الأوقاف الإسلامية. كما نص مشروع القانون في مادته الرابعة عشرة على تسجيل العقارات والأراضي العائدة للأوقاف والشؤون الإسلامية وفقاً صحيحاً باسم الوزارة، وبحيث تلتزم دوائر تسجيل الأراضي بتصحيح قيودها على هذا الأساس، حيث إن بعض هذه السجلات تتصل في خانة المالك على وزارة الأوقاف والشؤون وال المقدسات الإسلامية، والواقع أن الوزارة ليست مالكاً للأوقاف، وإنما هي مشرفة أو متولية عليها، لذلك لا يصح تسجيلها مالكاً لها، بل يجب النص بشكل واضح على أن تلك الأوقاف موقوفة وفقاً صحيحاً إذ أن الوقف كما يعرفه الفقهاء هو (حبس عين المال المملوك عن التصرف وتخصيص منافعه للبر ولو مالاً). وقد نص مشروع القانون في المادة الخامسة

عشرة على منع ترتيب أي حكر جديد على أراضي الأوقاف، كما نص في المادة السادسة عشرة على أن "الحج الصادرة عن المحاكم الشرعية حجية الأحكام القضائية، سواء أكانت تتعلق بأموال منقوله أم غير منقوله"، ونص في المادة نفسها على عدم سريان مرور الزمن على الحج الواقفية، وإلزام دوائر تسجيل الأراضي بتسجيل الحج الواقفية عند تقديمها إليها في أي وقت. ونصلت المادة الحادية والعشرون من مشروع القانون على اعتبار المساحة التي يقام عليها المسجد، والذي أبيح فيه الصلاة للناس عامة، من الأوقاف الصحيحة التي يجب تسجيلها بهذه الصفة وفقاً صحيحاً في دوائر التسجيل، وعلى أن هذا الحكم يسري على ما يتبع المساجد من أبنية ومرافق ومنشآت، حيث إن تسجيل الأراضي المملوكة للأشخاص العاديين الذين يقيمون عليها مساجد، أو تقام عليها مساجد بموافقتهم، يحتاج إلى رضى مالك الأرض ومبادرةه باللجوء إلى دوائر تسجيل الأراضي لتسجيلها وفقاً، ولا تظل أرض المسجد مملوكة ملكاً خاصاً.

.٧. مراعاة لأهمية إدارة الأوقاف الإسلامية واستثمارها، أعدت الوزارة دراسة عن إمكانية إنشاء مؤسسة عامة مستقلة ترتبط بوزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، وتتخصص بإدارة واستثمار العقارات الواقفية، وبحيث ترتب أمور المؤسسة بما يضمن أسلم صور الاستثمار وأنفعها لجهة الوقف، وعلى أن يؤمن للمؤسسة جهاز فني مؤهل في هذا المجال، ومنفصل عن مجالات عمل الوزارة المتعددة الأخرى. وقد تم وضع مشروع قانون لهذه المؤسسة على ضوء الدراسة المعدة ستجري مناقشته مع عدة جهات معنية بهدف اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء هذه المؤسسة، خدمة للأوقاف الإسلامية وإثراء لمسيرتها.

.٨. ومن أجل التجاوب مع الحاجة الماسة لتنظيم توزيع المساجد على مختلف المناطق تعد الوزارة العدة لإنجاز دراسة عن احتياجات المملكة من المساجد، بحيث يتم إجراء مسح شامل لتحديد الأماكن التي تحتاج إلى

مساجد، و اختيار الموقع المناسب لبنائها، وتوفير متطلبات ذلك، والعمل على التنفيذ ضمن الإمكانيات المتاحة.

٩. وضعت الوزارة خطة إعلامية شاملة للتعريف بمؤسسة الوقف و حيث المحسنين على الإقدام عليه في مختلف جهات البر والنفع العام كما كان شأن الوقف في التاريخ حيث أقامت الأوقاف الكثير من وقفاتها على المساجد والمدارس والمستشفيات والتكميلية لمساعدة الفقراء والمحاجين. وتعتمد هذه الخطة وسائل عدّة في مجال الإعلام المعاصر، تشمل الأفلام الوثائقية، والبرامج التلفزيونية والإذاعية، والمعارض والمتاحف والأسوق الخيرية، والكتب والنشرات التعريفية والملصقات.

ثانياً : مستقبل مؤسسة الوقف بالمملكة

تتمتع وزارة الأوقاف والشؤون وال المقدسات الإسلامية باستقلال مالي وإداري نظراً لطبيعة الوقف الذي تقوم بإدارته والإشراف عليه. وقد ضمن الدستور الأردني هذه الطبيعة الخاصة لوزارة الأوقاف دون وزارات الدولة الأخرى، حيث نصت المادة (١٠٧) منه على أن (تعيين بقانون خاص كيفية تنظيم أمور الأوقاف الإسلامية وإدارة شؤونها المالية وغير ذلك).

وإن هذا الاستقلال الإداري والمالي لمؤسسة الوقف يحمي الأوقاف من الذوبان في أملاك الدولة، ويصون الأموال الوقفية من التعدي عليها باستقلالها في النفقات الحكومية. كما أنه يصون الأوقاف من التبديل والتغيير ويمكنها من أداء دورها فيما رصدت له من وجوه النفع العام، فتحقق بذلك رسالتها الدينية والثقافية والاجتماعية، في إطار ما شرط الواقفين من شروط.

وبصفة عامة، فإن هذا الاستقلال المالي والإداري لمؤسسة الوقف له سلبياته أيضاً. فهو من ناحية قد يحرم مؤسسة الوقف من أن تحظى بما تحظى به مؤسسات الدولة الأخرى من رعاية، وبخاصة في الجوانب الإدارية، وقد يؤدي إلى عدم الاهتمام بمؤسسة الوقف على مستوى فعاليات الدولة، مما قد يكون سبباً لضعف التشريعات والتخلُّف عن مواكبة التطور وعن رفد المؤسسة

الوقفية بالكافاءات المطلوبة وتطوير فعالياتها الإدارية والمالية. وتزداد تلك السلبيات إذا كانت مؤسسة الوقف ضعيفة الإمكانيات بسبب قلة الأوقاف وقلة ريعها.

وهذا يتطلب أن تولي إدارة الأوقاف أمر التطوير الإداري كل اهتمام، وبحيث يكون ذلك بإشراف الحكومة ومتابعتها ودعمها، دون تقييد في استقلال الأوقاف المالي والإداري.

ثم إن هذه السلبيات تتلاشى مع وعي الأمة، على مختلف أجهزتها وفعالياتها ، برسالة الوقف ودوره الكبير. وتعتبر الأوقاف الأردنية مثالاً متميزاً لاستقلال الوقف الإداري والمالي وذلك بفضل رعاية المسؤولين الموصولة لمؤسسة الوقف وتقديمهم الدعم المتواصل لها، بالإضافة إلى الاهتمام بالتشريعات الوقفية. ويعمق كل ذلك ويزرعه اهتمام مختلف فئات الشعب بالمؤسسة الوقفية والمشاركة في أعمالها عن طريق عضوية المجالس واللجان الشعبية التي تساعد الوزارة في إنجاز أعمالها. فهناك لجان لبناء المساجد، وأخرى لرعاية شؤونها، ولجان لجمع الزكاة وتوزيعها، ولجان للمساعدة في إدارة بعض الوقفيات ، ولجان لعدد كبير من المشروعات الخيرية ، والمراعي الثقافية الإسلامية.

وقد واكبت الحكومة تنمية الأوقاف بالتشريعات المنظمة لشئونها، وزودتها بالكافاءات الإدارية والفنية المطلوبة، ولم تكتف بكل ذلك بل قدمت الدعم المالي المجزي لموازناتها إذ أن دخل الأوقاف في المملكة لا يتجاوز المليون الواحد من الدنانير سنوياً، بينما يبلغ الدعم الذي تقدمه الحكومة ثلاثة عشر مليوناً منها، وهو فوق ذلك في ازيد من مطرد سنوياً، هذا غير ما تدفعه الحكومة مباشرة لعدد كبير من المشروعات الضخمة التي تقوم بها الوزارة والتي تتجاوز كلفتها ثلاثة ملايين دينار سنوياً. كما ساوت الحكومة موظفي الأوقاف بغيرهم من موظفي الدولة من حيث الامتيازات والحقوق، ومنحت مؤسسة الوقف الإعفاءات من الضرائب والرسوم.

وتسعى وزارة الأوقاف الأردنية إلى تطوير عملها وتحديثه باستمرار، فاستحدثت المديريات المتعددة، والأقسام المتخصصة، والشعب المتعددة، وفق هيكل تنظيمي متميز يعكس طبيعة مؤسسة الوقف المتميزة، وحجم عملها النامي، وتتنوع نشاطها الشامل. كما أنشأت مديرية للرقابة والتفتيش، ويوالي ديوان المحاسبة وديوان الرقابة والتفتيش الإداري جدهما للنهوض بمؤسسة الوقف والاطمئنان على قيامها بأعمالها.

ومن مشكلات الأوقاف التي تحتاج إلى معالجة متأنية انصراف الناس عن وقف بعض أموالهم على جهات البر المتعددة، وافتاء الكثير منهم ببناء المساجد فقط دون تخصيص أوقاف لهذه المساجد كما كان يفعل السلف الصالح. وقد حرصت الوزارة على ترشيد هذا التوجه بحث المواطنين على وقف بعض الأعيان على هذه المساجد، بالإضافة إلى تصميم المساجد بحيث تحتوي على مرافق متعددة، لتصبح المساجد وملحقاتها نقطة استقطاب للمنطقة التي تبني فيها، ويجد الناس فيها، إلى جانب مصليات الرجال والنساء، دور تحفيظ القرآن الكريم والمكتبات والمراکز الصحية والمدارس ورياض الأطفال وغير ذلك من المرافق التي يحتاجها المجتمع. كما توجه الوزارة جهود المحسنين المقدمين على بناء المساجد بحيث يتحقق التوزيع العادل على جميع المناطق.

أهم المراجع والمصادر

=====

١. أبو زهرة، محمد: محاضرات في الوقف، دار الفكر العربي (القاهرة).
٢. الأمين، حسن عبد الله (محرر): إدارة وتطوير ممتلكات الأوقاف، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية (جدة)، ١٤١٢هـ.
٣. الزحيلي، وهبة: الوصايا والوقف في الفقه الإسلامي، دار الفكر (دمشق)، ط١، ١٩٧٨م.
٤. سراج، محمد: أحكام الوقف في الفقه والقانون، دار الفكر (القاهرة)، ١٤١٢هـ.
٥. العبادي، عبد السلام: إدارة الأوقاف الإسلامية في المجتمع المعاصر (الأردن وفلسطين)، ورقة عمل قدمتها وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية لمؤتمر "أهمية الأوقاف الإسلامية في عالم اليوم" الذي عقد في لندن في يونيو ١٩٩٩م.
٦. _____: الرعاية الأردنية الهاشمية للقدس والمقدسات الإسلامية، ضمن سلسلة التنفيذ الشبابي العدد (٢٦)، وزارة الشباب الأردنية، ١٩٩٥م.
٧. العمري، محمد علي: صيغ استثمار الأموال الوقفية، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة اليرموك (الأردن)، ١٤١٣هـ.
٨. الكبيسي، محمد عبيد عبد الله: أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية، مطبعة الإرشاد (بغداد)، ١٣٩٧هـ.
٩. يكن، زهدي: الوقف في الشريعة والقانون، دار النهضة العربية (بيروت)، ١٣٨٨هـ.

١٠. بحوث وقرارات الدورة الرابعة لمجمع الفقه الإسلامي – جدة، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الرابع، الجزء الثالث، ١٤٠٨هـ.
١١. خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة الأردنية الهاشمية ١٩٨٦م – ١٩٩٠م.
١٢. الدستور الأردني لعام ١٩٥٢م.
١٣. واقع وتطورات، وزارة الأوقاف الأردنية، ١٤٢٠هـ.
١٤. القانون المدني الأردني ومذكراته الإيضاحية.
١٥. قوانين الأوقاف وأنظمتها السارية المفعول بالمملكة الأردنية الهاشمية.
١٦. مجموعة القوانين والأنظمة الأردنية، ١٩١٨م – ١٩٤٦م.

تجربة الأوقاف الإسلامية في الجمهورية اللبنانية

مروان عبد الرؤوف قباني^{١٣}

مقدمة

يتحدد إطار هذا البحث بعرض واقع الأوقاف الإسلامية في لبنان من خلال نشأتها ومسارها وبيان أساسها الشرعي والقانوني، وواقعها المادي والمعنوي، وتوضيح أسلوب عملها من خلال تكوينها الإداري والبشري، وما تمتلكه من أدوات تحدد مدى فاعليتها في المجتمع، إضافة إلى معالجة المشكلات التي تعاني منها ، ثم البحث عن الوسائل المتاحة لتجاوز تلك المشكلات والسير في طريق تمييتها بما يحقق دورها والهدف من وجودها.

فالأوقاف هي إحدى ظواهر الحضارة الإسلامية في الإطار الاجتماعي عبر التاريخ، لذلك فإن الظروف التي تعيشها الأوقاف في مختلف البلدان الإسلامية هي وليدة تاريخ طويل، وكانت مرآة لحركة المجتمع المسلم في مجال الدعوة الإسلامية والخدمة الاجتماعية ونشر العلم والثقافة، فبالوقف تصبح العبرة المنفردة لمالك العين قادرة على صنع مؤسسة عامة، لها من القدرة ما يساعد على تلبية حاجات المجتمع وتوفير الضمانات له.

وقد واجه هذا الإلزام الإسلامي ما واجه جميع الظواهر الإسلامية من مد وجزر، وخصوصاً الانحسار الذي طرأ في القرن الماضي، فكان أثره على الأوقاف تحول في المفاهيم المثالية لأهدافها، وأصبحت الأوقاف مجموعة من الأموال جرت محاولة ضبطها دون غاية واضحة، الأمر الذي أدى إلى ظهور مجموعة من الضوابط الفقهية والقانونية حولت تشريعات الوقف إلى مجموعة متتشابكة من الأنظمة، إضافة إلى قوانين التصرف بعقارات الأوقاف من خلال ما

^{١٣} ورقة عمل قدمت إلى ندوة التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة، التي نظمها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، التابع للبنك الإسلامي للتنمية بالدار البيضاء في ٩ - ١٢ محرم ١٤١٩ هـ (٥ - ٨ مايو ١٩٩٨).

عرف بعقود الإجارة الطويلة^{١٤} وعقود الإجارتين^{١٥}، وما دار حولهما من صيغ الاستغلال، فكان أن وجد العهد العثماني بين يديه ثروة عقارية ضخمة مربكة، لم تؤد الغرض منها مما أدى إلى تأكلها بفعل العديد من التصرفات.

ولقد أشرنا إلى هذه الناحية رغبة في الدلالة على مدى السلبيات التي ورثتها الأوقاف الإسلامية في لبنان وأدت إلى التعقيدات التي آلت إليها هذه المؤسسة على جميع الصعد الشرعية والقانونية والإدارية والمالية فحالت دون تحقيق أهدافها، وعودتها إلى أصولتها.

لمحة إلى تاريخ مؤسسة الوقف في لبنان

كان لبنان تابعاً – كما هو معلوم – لسلطة الدولة العثمانية ، وكان من اهتمام السلاطين والأغنياء حبس الأموال لغايات دينية واجتماعية، فكان من الطبيعي أن تنشأ ثروات وقفية متعددة الأهداف فيسائر أنحاء الدولة. ونظراً لأن كل وحدة وقفية من هذه تستقل بشروط الواقف فإن الذي يتولى إدارة الوقف ابتداءً هو المحتولي المعين وفقاً لشروط الواقف، ولكي يمارس المحتولي مهامه لا بد من تعينه من قبل السلطات العامة ذات الاختصاص. ونظراً لكون القاضي الشرعي هو الولي العام في قضايا الوقف على العموم فقد كان يمارس هذه المهمة بطريق مختلفة.

وبناء على ضرورة ضبط هذه الوحدات الوقفية المتعددة شرعت الدولة العثمانية كسلطة عامة في ممارسة إشرافها على الأوقاف، وإصدار التنظيمات الخاصة بالأموال الوقفية، كما حددت الرسوم الواجب استيفاؤها في تقبيلات نشاط الإدارة المختلفة. ف تكونت بذلك سلطان مشرفان على إدارة الوقف:

^{١٤} الإجارة الطويلة صيغة لاستغلال الوقف يكتسب بموجبهها مستأجر الوقف حق إنشاء ما شاء من الأبنية عليه أو الغرس واستغلال ذلك مقابل بدل سنوي يدفعه المستأجر للوقف بالإضافة إلى مرتب دائم تعادل قيمته ^{١٥} وبالألف من قيمة العقار.

الإجارتين عقد يكتسب بموجبه شخص ما بصورة دائمة حق استعمال عقار موقوف مقابل دفع ثمنه، ويولف هذا الثمن من مبلغ من المال كبدل إيجار يعادل قيمة الحق المتنازل عنه، يضاف إليه إنشاء مرتب معدله نسبة ^٣ بالألف من قيمة العقار سنوياً.

- . السلطة القضائية التي يتولاها القاضي الشرعي، وهي تتعلق بإصدار الحجة الوقية، وتعيين المตولى، وتطبيق شروط الواقف.
- . السلطة الإدارية التي تتبع للدولة، وهي تتعلق بوضع الأنظمة الخاصة بأملاك الأوقاف وضبط وارداتها.

وأنشئت في عهد السلطان عبد العزيز (١٨٦٠ - ١٨٧٦م) نظارة الأوقاف العثمانية بموجب قانون حدد أنظمة الرقابة على أموال الأوقاف، واستيفاء الرسوم، والانتقال المتعلق بالإجارة الطويلة والإجرات وشروط الإذن باستبدال العقارات الوقية. ثم جرى وضع أنظمة تتعلق بكيفية توجيه الوظيفة الدينية في المساجد والمعاهد الدينية وفقاً لشروط الواقف، والشروط المتعلقة بذلك. وفي ظل تلك الأنظمة صفت الأوقاف الخيرية كما يلي:

- . الأوقاف المضبوطة: وهي الأوقاف التي وقفت من قبل السلاطين على أن تكون بعهدة إدارة الدولة، أو الأوقاف التي ضبطت أملاكها من قبل نظارة الأوقاف لانفراض المشروطة لهم الولاية عليها، أو التي اتضحت من مصلحة الوقف الخيري ضبطها.
 - . الأوقاف الملحة: وهي الأوقاف التي تدار بواسطة المตولى، إما بإشراف نظارة الأوقاف ومحاسبتها، أو تدار مباشرة بواسطة نظارة الأوقافريثما يتم تعيين متول لها.
 - . الأوقاف المستثناة: وهي الأوقاف التي استثنى من الضبط والإلحاق وفق شروط الواقف الذي أناط الولاية بأشخاص معينين، وتخضع هذه الأوقاف للقاضي الشرعي ومحاسبته
- في ظل هذه الأنظمة تم تحديد الوضع القانوني لإدارة الوقف تجاه المال الواقفي وفق المبادئ التالية:
- إن لكل وقف شخصية معنوية مستقلة.

- تقوم إدارة الأوقاف بدور المحتول المنوط به الإشراف على شؤون الوقف، وهي الممثل له عند عدم وجود متولٍ معين عليه.
- إن التصرف في المال الواقفي محدد بالقواعد الشرعية المتعلقة بشروط الواقفين وبجهات البر.
- إن موارد الأوقاف هي من تحصيل واردات الوقفيات المختلفة والرسوم التي تستوفيها.

هذا من حيث الأنظمة التي طبقت في جميع الولايات، أما من حيث تنظيم الوضع الإداري للأوقاف على مستوى القطر اللبناني فقد قسمت الأراضي اللبنانية وقتها إلى ثلاثة ولايات هي: طرابلس، وبيروت، وصيدا كل منها "مجلس أوقاف" تابع للناظرة العامة في الأستانة يعينه السلطان العثماني، ومهمته الإشراف على الأوقاف الخيرية ومحاسبة متول الأوقاف الذرية والمستثناة والعقارات الوقفية التي عليها حقوق للغير، واستمر هذا الوضع حتى نهاية الحرب العالمية الأولى واحتلال الحلفاء العسكري لسوريا ولبنان في ۱۹۱۸م.

وابتداءً من تاريخ الاحتلال ورثت سلطات الانتداب الفرنسي – كسلطة عامة – الإشراف على الأوقاف الإسلامية في لبنان، قامت تلك السلطة بإنهاء الوضع الانتقالي الحاصل إثر انفصال الأراضي السورية واللبنانية عن الدولة العثمانية ومراعاة للوضع الطائفي القائم في تلك المناطق، قامت بوضع نظام يقرر بأن تحافظ إدارة الأوقاف الإسلامية على استقلالها ومميزاتها الخصوصية بإدارة أفراد مقتدرين من الطائفة الإسلامية مرتبطين رأساً بالمفوضية العليا للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان، فأصدر المفوض السامي قراراً في ۱۹۲۲م، ورد في حديثه أنه بناء على أن القوانين القضائية والإدارية التي تطبق على الأوقاف هي مأخوذة من الشريعة الدينية، وبما أن أحكام هذه الشريعة تختلف اختلافاً بيناً عن القوانين التي تطبق على دوائر الحكومة الأخرى، تم بموجب القرار المذكور إنشاء "مراقبة عامة للأوقاف الإسلامية" لمجموع

مناطق سوريا ولبنان، وأن لهذه المراقبة الاستقلال الإداري والمالي وهي إسلامية محضة، وتابعة رأساً للمفوض السامي، وحائزه على الشخصية الاعتبارية، وتدير هذه المراقبة العامة ثلاثة جهات مرجعية هي:

١. مجلس أعلى للأوقاف
٢. لجنة عامة للأوقاف
٣. مراقب عام للأوقاف

وبهذا تشكلت البيئة القانونية التي تتحرك ضمنها الممتلكات الوقفية على اختلاف أنواعها تحت المبادئ التالية:

١. إشراف الدولة عن طريق موظفين تابعين لها
٢. تطبيق الشرع الإسلامي على كافة استثمارات الوقف
٣. تكليف هيئات وفق أنظمة ستصدر فيما بعد لتقوم بمهامها

واعتبر المجلس الأعلى للأوقاف هو الهيئة الشرعية العليا لمراقبة الأوقاف، واللجنة العامة اعتبرت أكبر سلطة إدارية، ولا يمكن انعقاد أي من هاتين الهيئتين إلا بقرار من المفوض السامي، أما تعيين المراقب العام فيكون من قبل المفوض السامي ومسؤولأً أمامه وهو يدير الإدارات الوقفية ويراقبها برمتها في سوريا ولبنان.

وصدرت تعليمات خاصة بتطبيق القرار ٧٥٣ نصت على : "أن كل مسلم هو ذو علاقة بصيانة الأوقاف فهو مكلف بإعلان المراقبة رأساً على مسؤوليته الشخصية عن كل سوء استعمال يمكن حدوثه من مأمورى الأوقاف أو متوليهما"، وأن جميع القرارات الإدارية والشرعية لا توضع موضع التنفيذ إلا بأمر المفوض السامي.

إضافة إلى ذلك نص القرار على أن مستشار الشؤون العقارية لدى المفوضية العليا هو المندوب الدائم والخاص للمفوض السامي لدى المراقبة العامة للأوقاف، وأن على المراقب العام وضع تقرير عن أوضاع المؤسسات

والمساجد والمعاهد الدينية ونشاطاتها منذ عام ١٩١٨م، وإجراء تفتيش عام عليها.

هذه التنظيمات الصارمة من قبل سلطة الانتداب كانت تتم عن إدراكها لأهمية الثروة الوقفية عند المسلمين وللغايات النبيلة التي حبست من أجلها، لذلك جرى تطويقها بإدارة فرنسية تطويعاً لنشاطاتها، بالإضافة إلى أنها استغلت سلطاتها في الإشراف الأعلى على الأوقاف لبعثرة تلك الثروة، ذلك أن مساهمة أبناء الطائفة الإسلامية كانت وهمية من هيئات محدودة العدد والأثر، وبقي المسلمون غرباء على إدارة أوقافهم التي قام بإدارتها موظفون تابعون للسلطة الفرنسية، فكان أن ضاعت أوقاف كثيرة منها أوقاف الخضر والأوزاعي في بيروت المقدرة بمساحات شاسعة من الأراضي ذات الموضع الهامة، وكثير غيرها ويقال أنه لم يبق من الوقفيات سوى أقل من العشر.

وفي عام ١٩٣٠م ، وتوجهاً نحو نظام اللامركزية تم فصل الأوقاف السورية عن اللبنانية مع إبقاء سلطة التفتيش للرقابة العامة الفرنسية، فعهدت مراقبة الأوقاف السورية إلى رئيس الحكومة، أما في لبنان فإلى أكبر موظف مسلم تحت سلطتها، وجعلت الرقابة على الأوقاف الذرية والمستثنة تابعة للمحاكم الشرعية، وأحدثت مديريات أربع للأوقاف، في بيروت (تتولى سائر أوقاف لبنان) ، ودمشق وحلب واللاذقية. وفي كل مديرية من هذه أنشئ مجلس علمي وآخر إداري ولجنة لتصنيف الموظفين. ثم أنشئ لأول مرة مجلس الانتخاب الطائفي الإسلامي لانتخاب كل من المجلس العلمي والمجلس الإداري ويتألف من ١٤ فئة أهمها: النواب المسلمين، وأعضاء من المجلس البلدي، ومندوبيون من غرفة التجارة والزراعة ومن المحامين والمهندسين والأطباء والقضاة والفقيرين والجمعيات الخيرية والمتولين.

وفي عهد الاستقلال، ابتداءً من عام ١٩٤٣م، استمر الوضع على ما كان عليه أيام الانتداب الفرنسي، باعتبار إدارة الأوقاف مؤسسة رسمية عامة وجزءاً مستقلاً من تنظيمات الدولة، إلى أن بدأ نمط جديد في تنظيم الأوقاف نحو إلى الاستقلالية التامة عن هيكل الدولة الإداري، وذلك نظراً لطبيعة

التركيبة اللبنانية الطائفية، وذلك بتحميل كل طائفة مسؤولياتها الدينية والوقفية، والنص على استقلاليتها بإدارة هذه الشؤون، وذلك بصدور المرسوم التشريعي لعام ١٩٥٥ المعمول به حالياً.

إدارة الوقف في لبنان

أولاً : الهيئات المسؤولة عن إدارة الوقف وصلاحياتها.

المرسوم التشريعي لعام ١٩٥٥ هو الوثيقة الرسمية لتنظيم الشؤون الدينية والوقفية للطائفة الإسلامية في لبنان، وقد جرت من خلاله محاولة جيدة لضبط تلك الشؤون بواسطة تحديد الهيئات التي تمارس عملها، وطرق انتخابها وبيان صلاحياتها ومسؤولياتها وسبل التعاون فيما بينها.

ينطلق المرسوم المذكور من مبدأ نصت عليه المادة الأولى منه وهو أن: "المسلمون السنّيون مستقلون استقلالاً تاماً في شؤونهم الدينية وأوقافهم الخيرية، يتولون تشريع أنظمتها وإدارتها بأنفسهم، طبقاً لأحكام الشريعة الغراء والقوانين المستمدة منها".

هذه الاستقلالية التشريعية والإدارية تتفذ بواسطة الهيئات التالية:

• مفتى الجمهورية اللبنانية

• المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى

• المفتون المحليون

• المجالس الإدارية

• المدير العام للأوقاف

• اللجان المحلية للأوقاف

أما عن صلاحيات هذه الأجهزة، فمفتى الجمهورية هو الرئيس الدينى لل المسلمين وممثلهم بهذا الوصف لدى السلطات العامة، وهو الرئيس المباشر لجميع علماء الدين، والمرجع الأعلى للأوقاف الإسلامية، ويدرس مع المفتين

المحللين في المحافظات والقضاة أحوال المس— لمين الدينية والاجتماعية، وشؤون الأوقاف، ويعين الموظفين الإداريين وأرباب الوظائف الدينية.

أما المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى فهو يؤازر مفتى الجمهورية في بعض المهام المنوطة به ويمثل بنوع خاص سلطة تنظيم الشؤون الوقفية والرقابة عليها، والتصديق على موازناتها، وتعيين موظفي الأوقاف الإداريين وصرفهم، وتحديد طرق استثمار العقارات الوقفية وإقرار استبدالها.

ثم إن المجلس النيابي أصدر قانوناً في ١٩٥٦ م نص على أنه "يحق للمجلس الشرعي الأعلى أن يعيد النظر في جميع أحكام مرسوم ١٩٥٥ م، وأن يعدل ما يراه ضرورياً منها لتحقيق الغاية الأساسية منه وتكون قراراته في هذا الصدد، وفي كل ما يتعلق بالإفقاء وتنظيم شؤون الطائفة الدينية، وإدارة أوقافها نافذة بذاتها، على ألا تتعارض مع القوانين المتعلقة بالانتظام العام".

والمجلس الشرعي الأعلى يتتألف من فريق منتخب لأربع سنوات، وفريق دائم بحكم الصفة المكتسبة (رؤساء وزراء)، وفريق معين من قبل رئيس الجمهورية. وقد مارس هذا المجلس سلطته التفويضية فأصدر تعديلاً لمرسوم ١٩٥٥ م الاشتراكي تناول جوانب عديدة ساعدت في إعادة ترتيب التنظيم والصلاحيات مثل إنشاء المجلس الاستشاري لرئيس الجمهورية، وإنشاء الصندوق المستقل لبيت مال المسلمين للمساهمة في رفع مستوى المسلمين الديني والتqaقي والاجتماعي والصحي (والذي تمثل في إنشاء صندوق الزكاة منذ عام ١٩٨٤ م)، إلا أن المجلس أجرى بالقرار المذكور نفسه تعديلاً في تركيبته الأساسية، فأقال من عضويته من كان يتمتع بصفة العضوية الطبيعية كرئيس المحاكم الشرعية، وقضاة الشرع الذين ما كان وجودهم إلا استناداً إلى حكم وظيفتهم في العمل القضائي، وبذا بذلك كأنه ينحو إلى اعتبار نفسه مجلساً مليئاً متأثراً بالظروف الطائفية في لبنان.

كما عمد المجلس في ١٩٩٦م إلى إجراء تعديل جديد أساسى على تأليف مجلس الانتخاب الإسلامى باختصار عدد الأعضاء وتعديل أسلوب الترشيح لمنصب الإفتاء، وتحديد ولاية الإفتاء لمفتى الجمهورية ببلوغه الثانية والسبعين.

وتشمل صلاحيات المفتين المحليين، فيما يتعلق بالأوقاف، رئاسة المجالس الإدارية في المناطق، والإشراف على أعمال اللجان الوقفية المحلية، وتقديم تقرير إلى مفتى الجمهورية كل ثلاثة أشهر.

وتتولى المجالس الإدارية معاونة مدير الأوقاف العام، وصلاحياتها تشمل وضع موازنات الأوقاف، وتدقيق حساباتها وحسابات المتولين، وتأجير العقارات الوقفية واستبدالها وصيانتها، وهي مكونة من فئات منتخبة متعددة.

ومدير العام للأوقاف تشمل صلاحياته إدارة أوقاف العاصمة، والإشراف على إدارة الأوقاف في كل المناطق، وهو مسؤول عن أعماله أمام مفتى الجمهورية والمجلس الشرعي، وهو الرئيس المباشر لموظفي الدوائر الوقفية، وله اقتراح تعيينهم وترقيتهم، وينفذ قرارات المجالس الإدارية ويحق له استئنافها.

وتتولى اللجان المحلية إدارة شؤون الأوقاف في القرى حيث لا توجد إدارات وقفية (وقد تم حل أغلب اللجان بعد إنشاء دوائر وقفية في عدد من المناطق مؤخراً).

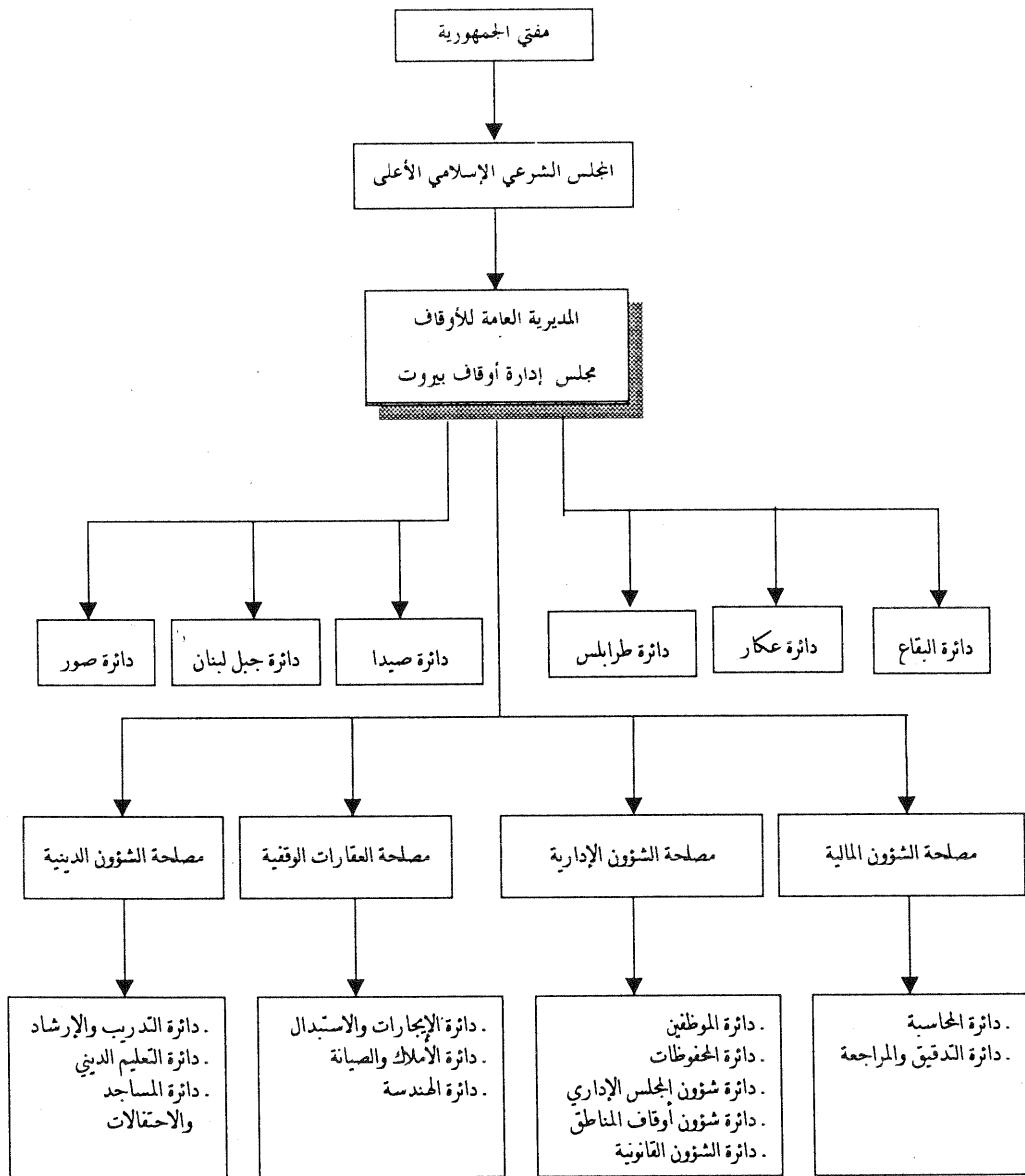
ثانياً : الهيكل التنظيمي والإداري لمديرية الأوقاف العامة

تدبر الأوقاف الإسلامية في لبنان حالياً مديرية عامة مقرها في بيروت وتتفرع منها ست دوائر في المحافظات لكل منها هيكل إداري مبسط يضم جهازين أحدهما إداري والآخر ديني. أما هيكل المديرية العامة فقد بات يشتمل - بعد تطويره مؤخراً - على المصالح التالية:

- مصلحة الشؤون الإدارية والقانونية
- المصلحة المالية
- مصلحة العقارات الوقفية
- مصلحة الشؤون الدينية

ويتفرع من كل مصلحة من هذه المصالح الأربع عدد من الدوائر نرى
تفصيلها في الرسم البياني المبين فيما يلي :

الهيكل التنظيمي للأوقاف في لبنان



وأع الممتلكات الوقفية في لبنان

تعتمد مالية مديرية الأوقاف في لبنان على واردات الممتلكات الوقفية التي تديرها في جميع المحافظات اللبنانية، وتعتبر هذه الأموال رأس المال مديرية الأوقاف، وهي ثروة عقارية كبيرة وهامة من حيث موقعها وتوزيعها الجغرافي وتنوعها بحسب طبيعة كل منطقة.

وهذه العقارات الوقفية هي بالتحديد من الأوقاف الملحة والأوقاف المضبوطة (التي عرقناها آنفاً)، ومنها كذلك ما يعرف بوقف العلماء (متولي وقف العلماء هو مفتى الجمهورية)، أما الأوقاف الذرية فلا تحسب من ثروة مديرية الأوقاف ، لأنها أو لا غير معروفة المواقع والعدد، عدا أنها مقلة بحقوق عينية للموصى لهم في وصية الواقف، وما يصيب مديرية الأوقاف منها هو فقط من قيمتها، وهي الحصة الخيرية فيها، تستوفى عندما تجري تصفية الوقف، سواء عن طريق مديرية الأوقاف أو المحاكم المدنية.

لم تكن لإدارة الوقف في الماضي فكرة واضحة عن جميع الأملاك الوقفية، ولم تكن تملك إحصاء دقيقاً لها وذلك يعود إلى أسباب عدة ليس هذا مجال ذكرها. هذا الوضع غير الصحيح دعا المديرية إلى طلب العون من البنك الإسلامي للتنمية في جدة الذي أعاد المؤسسة على إعداد دراسة من جهة متخصصة بمنحة قدرها مائة الف دولار أمريكي.

وقد أعدت شركة نيم للهندسة الدراسة بالفعل في عام ١٩٨٩م، وقدمت تقريراً شاملأً عن العقارات الوقفية في أربعة مجلدات تضمن إحصاء دقيقاً للممتلكات الوقفية مع جداول تحليلية لموقعها واستعمالاتها ووارداتها ومساحاتها، إضافة إلى دراسة خاصة عن الأوضاع القانونية للأوقاف واستثماراتها، واقتصرت خطة تنمية لها مع تقديم نماذج مبدئية لمشاريع متعددة على عدد من العقارات وفي أكثر من منطقة، والسبل المتاحة لتمويلها.

ويمكن القول إن تلك الدراسة كانت في حد ذاتها إنجازاً كبيراً يحدث لأول مرة لدى مديرية الأوقاف في لبنان، إلا أن الإنجاز الأكبر كان سيحدث لو

تمت الاستفادة من تلك الدراسة عملياً، خاصة في المرحلة التي أعقبت انتهائها إذ أن لبنان يشهد منذ عام ١٩٩١م حالاً من الاستقرار الأمني والاقتصادي، ويعيش مرحلة جادة من إعادة الإعمار. وكان ينبغي أن تكون تلك الدراسة هي محور كل نشاط في مجال الأوقاف للخروج من الصائفة والأزمة التي تعيشها هذه المؤسسة، وهذا ما لم يتم للأسف، إذ بقيت الدراسة في الحفظ حتى الساعة.

تتألف الثروة العقارية الواقية في لبنان - حسب الدراسة المذكورة - من ١٩٧٤ عقاراً، وهذا الرقم تبدل فعلياً في الفترة الأخيرة بسبب استبدال عدّة عقارات في محافظة الشمال، وبسبب مشروع إعادة إعمار وسط بيروت التجاري، حيث استملكت عدّة عقارات، وتحول عدد آخر إلى أسهم في الشركة العقارية المنفذة للمشروع. وتتوزع العقارات الواقية على سائر المناطق اللبنانيّة، ساحلاً وجبلًا، شمالاً وجنوباً، داخل المدن والقرى وخارجها، وفي المناطق الزراعية المختلفة، منها عقارات ذات موقع هامة لاستعمالات متعددة، ومنها أخرى بعيدة عن العمران ذات قيمة متدرّجة. وأغلب هذه العقارات مملوكة لمديرية الأوقاف بالكامل والبعض لها فيه شراكة مع الآخرين. وتتصدّر الدراسة أيضاً على أن طرق الاستفادة من العقارات الواقية تتوزّع على النحو التالي:

- ٥٣٠ عقاراً مستخدماً لأغراض دينية واجتماعية (مساجد ومدارس ومدافن)، مما يعني حصول واستفاد الغرض منها.
- ١٠٢٥ عقاراً مستثمراً، أغلبها مستثمر منذ سنوات بعيدة بشكل غير مجد كالأبنية القديمة مثلًا.
- ٤١٩ عقاراً غير مستثمر، منها ٤٠٣ عقارات ملكيتها كاملة ومهيأة لأي مشروع تثبت جدواه بحسب موقعها، والباقي (١٦ عقاراً) يمكن النظر في إنهاء الملكية المشتركة فيها بالاستبدال.

أما استثمار هذه الثروة العقارية فيتم في الغالب عن طريق التأجير العادي السنوي، وواردات هذا الشكل من الاستثمار تتضاعل باستمرار في ظل التضخم الاقتصادي رغم أن قوانين الإيجار الاستثنائية تعيد كل بضعة سنوات

برمجة الإيجار وفق تطور مؤشر الغلاء من خلال زيادة الإيجارات القديمة بنسب متفاوتة وحسب زمن العقود.

وهناك الاستثمار الزراعي بالتأجير للمزارعين في المناطق الريفية حيث تبقى الإيجارات في غاية الصالحة نظراً لقلة ربحية المشاريع الزراعية.

وقد قدرت الدراسة الإحصائية أن نسبة الريع الإجمالي لمجموع العقارات المستمرة لم يتعد في عام ١٩٨٩م - وفي أفضل تصور - النصف بالمائة. ويمكن أن تكون هذه النسبة قد ارتفعت بسبب تعديل الإيجارات، إلا أن قيمة العقارات قد ارتفعت أيضاً مما يعني أن ارتفاع النسبة المذكورة يبقى منخفضاً.

من ذلك يمكن إدراك سبب عدم قدرة مديرية الأوقاف على القيام بواجباتها تماماً أمام ضخامة مسؤولياتها عن أمور الدعوة الإسلامية، وشئون المساجد والعاملين فيها من أئمة وخطباء ومدرسين ومؤذنين وعمال، وشئون التعليم الديني كافة، وما يتبع هذه الأمور من قضايا متعددة ونشاطات. ولا شك أن هذا لا يسمح بإبقاء أية عائدات لتحريك عجلة الاستثمار حيث تستهلك جميع العائدات على الإنفاق العام والرواتب. هذا مع العلم بأن أوضاع العاملين التابعين للأوقاف متدنية جداً من الناحية المالية مقارنة مع سوق العمل. كما أن مصاريف صيانة العدد الأكبر من المساجد تحصل عليها لجان المساجد عن طريق التبرعات، إذ لا تتمكن مديرية الأوقاف من رصد ميزانيات خاصة كافية لذلك.

وأشير هنا إلى مسألة ينبغي التوقف عنها ومراعاتها من قبل مؤسسات الوقف، وهي أن الواقف عندما جبس عقاراً وشرط الاستحقاق لجهة معينة وعين متولياً لإدارة هذا الوقف وتطبيق شروط الواقف، إنما جعل المتولي أميناً على هذه الشروط، بغية القيام بالاستثمار الأمثل للوقف، وتوجيهه ريعه إلى ما هو مشروط له.

معنى هذا أن أي إخلال بالاستثمار الأثمّل للوقف – فيما أظن – هو إخلال بالأمانة التي حملها المتولى وقبل بها عندما عين في مهمته تلك. وكذلك مديرية الأوقاف هي مؤتمنة على ما تديره وتشرف عليه من ممتلكات وقفية، ويتحتم عليها أن تتحرى أفضل السبل لاستثمار تلك الممتلكات، تأميناً لأكبر قدر من العائدات الموجهة إلى جهات البر المشروطة. فالقصير في الاستثمار أو الركون إلى الاستثمار غير المجدي هو بمثابة العبث بشروط الوقف والغاية التي استهدفها بوقفه. وعندما نقيس هذه المسألة بما روي من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن ولّي مالٍ يتيم ما معناه (أتجرروا في أموال اليتامي حتى لا تأكلها الزكاة)^{١٦}، يتبيّن لنا أن القصد هو القيام بالاستثمار الجيد لئلا يضيع هذا المال سواء بالصدقة أو بالتضخم. ومتولي الأوقاف ليس بأقل مسؤولية من وصي اليتيم، وكلا المهمتين أمانة.

استثمار الأوقاف في لبنان

أولاً: الفرص الاستثمارية المتاحة

قام الاستشاري الذي أعد دراسة الممتلكات الوقفية في لبنان باقتراح عدد من المشاريع ووضع لها دراسات الجدوى المبدئية، هذه المشاريع يمكن أن تشكل خطة للنهوض باستثمار أملاك الأوقاف في لبنان على مدى يتراوح ما بين خمس إلى عشر سنوات، إذا ما حسنت النية وحسن التنفيذ. كما أرفق الاستشاري مع كل مشروع دراسة تبين مقومات تنفيذه ، كالسلامة الشرعية والفنية والتجارية والإدارية والمالية.

وفي مجال البناء للتاجر أعد دراسات لثلاثة عشر مشروعًا رتبها تسلسليًا حسب معدل عائدها الداخلي (IRR) . كما اقترح مشاريع في مجال البناء للاستبدال. وأخرى في المجال الزراعي قسمها إلى فئات هي:

^{١٦} رواه الطبراني في الأوسط عن أنس بن مالك.

- المشاريع الزراعية المتطرفة كالبيوت البلاستيكية للزراعة، والمدارس المهنية الزراعية.
 - مشاريع مزارع الدواجن
 - المشاريع الزراعية العادي، كمزارع الفاكهة بأنواعها المختلفة والتي عرفت بإنتاجها الجيد في لبنان.
 - مشاريع التصنيع الزراعي كتعليق الفاكهة والخضر.
 - مشاريع تربية الأبقار لإنتاج الحليب وتصنيع مشتقاته
- وقد أثبتت هذه المشاريع المقترحة على معطيات الواقع لكل عقار، ومعرفة السوق اللبناني واحتياجاته، ووفرة الأيدي العاملة.

من هنا لاحظ وفرة الفرص الاستثمارية الغنية للممتلكات الوقفية في لبنان بحيث تشكل أمامنا أرضية يمكن الانطلاق منها إلى خطة تموية شاملة للأوقاف، ترتبط بشروط ذكرها في الفقرة التالية.

ثانياً : اقتراحات وحلول تتعلق باستثمار الأوقاف

ظهر لنا مما سبق بيانه أن مجموعة من العقبات حالت دون إحداث أي تطوير أساسى ونوعي في المؤسسة الوقفية في لبنان في العقود الماضية، كما أن عدم إزالة هذه العقبات مع مرور الزمن أدى إلى تراكمها بحيث أصبحت كبيرة الكم متفرعة من حيث النوع أمام من يتصدى لمعالجتها، الأمر الذي يتطلب جهوداً كبيرة مستمرة تقوم بها هيئات متخصصة فاعلة. فبقدر عمق الجراح ووطأة المرض تحتاج المعالجة إلى دأب وفاعلية حتى تؤتي ثمارها.

ومن بيته القول إن أي اقتراح للتطوير ينبغي أن ينطلق من المعرفة بمواطن العجز وأسبابه، وإن الحلول المقدمة يجب أن تكون ممكنة التنفيذ ضمن الوسائل والإمكانات المتاحة.

ومن هذه المنطقات نطرح بعض الحلول لتطوير مؤسسة الوقف في لبنان وترشيد نشاطها، وهي :

١. في المجال التشريعي

رغم صدور الأنظمة المتعلقة بترتيب أوضاع إدارة الوقف في الثمانينيات، إلا أن ذلك كان استدراكاً لنقص تشريعي في الإطار الإداري بشكل خاص لم يتناول المشكلة التشريعية حول قضايا الوقف واستثماره الناتجة عن عدم وجود الأطر التشريعية الازمة لتطوير العمل الوقفي. وإن ما يعتمد حالياً هو أنظمة كانت قد وضعت في تواريخ قديمة، ضمن ظروف تختلف عن الظروف الراهنة، عدا أن التطور قد طرأ على كل نواحي الحياة وخصوصاً في مضمار قضايا الاستثمار والأنمط الاقتصادية، مما يستلزم بالتالي مواكبة التغيير الطارئ بخطوات تشريعية جريئة، خاصة وأن النقاش الدائر حتى الآن في هيئات الوقفية يتمحور أحياناً حول قضايا فقهية بدائية.

بناء على ذلك فإني أرى تطوير الوضع التشريعي للأوقاف ممكناً بالخطوات التالية وهي من صلاحيات المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى:

- توحيد الأنظمة الوقفية المتفرقة الخاصة بأصول إدارة الوقف واستبداله.
- إقرار مبدأ الاستبدال التموي ونعني به ناحيتين:
 - (أ) استبدال العقارات الوقفية ذات القيمة المتدنية والموقع النائي التي لا تستثمر حالياً، أو التي تستثمر بصورة غير مجده، وذلك بالنقد لشراء عقارات بقيمتها تكون ذات موقع نافعة للاستثمار.
 - (ب) تشييد أبنية سكنية على عقارات وقفية واستبدالها بالنقد لتنفيذ مشاريع أخرى تدر أرباحاً جيدة تمكن من تنفيذ مشاريع أخرى.
- استحداث أنظمة تتعلق بممارسة إدارة الوقف للنشاط التجاري والصناعي والزراعي بغية عدم تقييدها بالنشاط التقليدي المتمثل في الإجارة، وتتيح تلك الأنظمة لإدارة الوقف مشاركة جهات ذات خبرة في هذه الحقول في حال عدم قدرتها على التنفيذ المباشر لتلك المشاريع بمفردها. ومن

العلوم أن كثيراً من أمثال هذه الأنشطة مؤكدة الربح ولا يحمل مخاطر الخسائر في المعتمد، وبالتالي يمكن إقحام المال الوقفي فيه.

٢. في المجال الإداري

الإدارة الوقفية في لبنان تعاني من عجز شديد في الحركة يتمثل في تشابك التركيبة الإدارية وتعدد الهيئات التي تبدي الرأي في المسألة الواحدة إضافة إلى ضعف الجهاز الإداري لقلة عدد الموظفين وعدم وجود الاختصاصيين في مجال الاستثمار وإدارة الأموال. هذا العجز أنتج عدم ثقة لدى الآخرين في قدرة إدارة الوقف على التحرك في المجال الاستثماري ودفع بكثيرين إلى الإحجام عن الدخول مع الأوقاف في مشاريع مشتركة.

لذلك ونظراً لصعوبة تعديل الهيئة الإدارية للمؤسسة الوقفية أرى أهمية تنفيذ الخطوات التالية:

- إنشاء هيئة استثمار للأموال الوقفية تعطى صلاحيات استثنائية لتجاوز التعقيد الإداري، وتشمل صلاحياتها وضع الدراسات الازمة لمشاريع الاستثمار وبحث وسائل تمويلها ومن ثم تنفيذها، ويتم بعدها تسليم المشروع للإدارة الوقفية لإدارته (تجربة الأوقاف الكويتية رائدة في هذا المجال بإنشاء الأمانة العامة للأوقاف).
- تعيين اختصاصيين وأصحاب كفاءة في مؤسسة الوقف ضمن نطاق إدارة الأموال.
- تحديث الإدارة الوقفية بتجهيزها بالتقنيات الحديثة الازمة في مجال المعلومات والإحصاء وغيرها
- إنشاء مديرية أوقاف في بيروت مما يسمح للمدير العام بالاهتمام بسائر إدارات المحافظات والمناطق.
- تسمية إدارات المحافظات والمناطق باسم مديريات، وتعزيزها بالكفاءات الإدارية والاختصاصيين.

٠ تركيز الاهتمام بالدعوة إلى إحياء سنة الوقف.

في المجال الاستثماري :

إن قضية الأداء الاستثماري هي أهم قضايا التحديث الواقفي، فمنها يمكن الانطلاق لتحسين أداء الإدارة الواقفية في أوجه نشاطها المتعددة، مما ينعكس إيجاباً على الوضع الإسلامي في لبنان، ويمكن البدء بذلك من خلال التالي:

• الاستفادة القصوى من الدراسة التي أعدتها شركة تيم بتمويل البنك الإسلامي للتنمية، وتضمنت من المشاريع والمقترحات ما هو كفيل بتحريك الوضع برمتها.

• إيجاد مصادر تمويل للمشاريع المقترحة في الدراسة، وذلك بالاتصال بالأفراد أو المؤسسات المالية داخل لبنان وخارجها للحصول على تمويل بالصيغة التالية:

(أ) الاستصناع: وهو أسلوب إسلامي شرعي للتمويل ينص عقده على أن يقوم الممول ببناء المشروع وتقديمه مكتملاً إلى الإدارة الواقفية، كي تقوم باستثماره وتسديد تكاليف الإنشاء مع الربح للممول من واردات المشروع.

(ب) عقود ما يعرف بال (B.O.T) حيث يقوم الممول باستئجار أرض العقار الواقفي لمدة طويلة محددة وينشئ عليها بناء يستمره بنفسه ويعطي الإدارة الواقفية حصة سنوية يتفق عليها، ويعود البناء بعد انتهاء مدة الإجارة إلى المؤسسة الواقفية.

(ت) القروض الحسنة، إذا وجدت الثقة لدى الممول والقدرة على الوفاء لدى الإدارة الواقفية.

المراجع المعتمدة في الورقة

١. كتاب المختصر في الوقف لزهدي يكن ١٩٦٦ م.
٢. دراسة الأستاذ عمر مسقاوي عن الأوقاف وأوضاعها القانونية ١٩٨٥ م.
٣. أبحاث ندوة "تحو دور تنموي للوقف" وزارة الأوقاف الكويتية ١٩٩٣ م.
٤. دراسة عقارات الأوقاف الإسلامية في لبنان (التقرير النهائي) أعدتها شركة الخبراء العرب في الهندسة والإدارة (تيم) ١٩٨٩ م.
٥. مجموعة الأنظمة المطبقة لدى الإداره الوقفية في لبنان.
٦. التقارير والدراسات التي أعدها كاتب الورقة وقدمها إلى إدارة الأوقاف.

تجربة الوقف في دولة الكويت

عبد المحسن العثمان^{١٧}

مقدمة

الوقف صيغة للعمل الاجتماعي التموي، تمنح الفرصة للتقارب إلى الله عز وجل وتلبى حاجات متعددة للمجتمع، فنطاق عمله مفتوح لا يحده إلا أن يكون الموقوف من مال حلال، والموقوف عليه غرض من أغراض البر وليس معصية. وبذلك فالوقف مؤهل للدخول في كل مجالات العمل المجتمعي، وهو قادر على أداء دور بارز كأحد سبل تفعيل دور القوى الأهلية المختلفة في عملية تتميم المجتمع والنهوض به.

وبفضل الله تعالى لفت مشروع النهوض بالوقف في الكويت أنظار العديد من الجهات المسؤولة عن الأوقاف في كثير من الدول الإسلامية، فضلاً عن بعض المؤسسات الرائدة مثل الأزهر الشريف، والبنك الإسلامي للتنمية، والعديد من المختصين والمهتمين بشؤون الأوقاف في الدول والمجتمعات الإسلامية.

تتناول الورقة التي بين أيدينا تجربة الوقف في دولة الكويت، وذلك من خلال المحاور التالية:

١. نبذة عن تاريخ الوقف في الكويت وتطور جهازه الإداري
٢. البناء المؤسسي للقطاع الوقفي في دولة الكويت
٣. التوجهات الاستراتيجية للنهوض بالوقف في دولة الكويت
٤. تجربة الصناديق الوقفية والمشاريع الوقفية

^{١٧} قدمت هذه الورقة لندوة "النهوض بالدور التموي للوقف، التي نظمها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، التابع للبنك الإسلامي للتنمية - جدة، في نواكشوط (موريطانيا) في ربيع الأول من عام ١٤١٨هـ - الموافق ٢٠١٩٩٧م.

تاريخ الوقف في الكويت وتطور جهازه الإداري

نشأ الوقف منذ نشأة دولة الكويت، حيث كان الأهالي يبنون المساجد ويقفون عليها ، ويستدل على ذلك بما ذكره بعض المؤرخين من أن أول وقف موثق بالكويت – وهو مسجد ابن بحر – يرجع تاريخ إنشائه إلى حوالي عام ١١٠٨هـ (١٦٩٥م) . وتوالى إنشاء الأوقاف، منذ ذلك الحين، في دولة الكويت.

وقد تميزت تلك المرحلة بالإدارة المباشرة للأوقاف من قبل الواقفين أو من ينصبونهم نظاراً من خلال حجج توثق عند أحد القضاة المعروفين. وكان المرحوم الشيخ محمد بن عبد الله العسائي أشهر القضاة الموثقين لحجج الأوقاف في تلك الحقبة من تاريخ الكويت. وقد امتدت ولايته لأكثر من ستين عاماً.

وكانت أغراض الوقف تحدد عن طريق تلمس الواقف لاحتياجات المجتمع المحيط به، وقد تتنوع الأعيان الموقوفة فشملت المنازل والممتلكات وأبار المياه ومزارع النخيل والحظائر البحرية (مصادن الأسماك)، مما وقف على مختلف الأغراض كرعاية المساجد وتقديم الأضاحيات والعشيات وتسبيل المياه وحفظ القرآن الكريم والصدقات وعموم الخيرات وتوفير الكتب وإعانة ذوي القربى والفقراء وغير ذلك من الأغراض.

وبالنظر إلى ما كانت عليه وجوه الوقف في الكويت قديماً من أعمال خيرية وإنسانية، نجد أنها قد عبرت أصدق تعبير عن التكافل الاجتماعي، غير أن هذا التوجه النبيل لم يلق من التوجيه والإشراف والإرشاد ما هو كاف لتحديد مسار العمل الواقفي ودفعه إلى الانتشار في قاعدة تسع محيط الأغراض الاجتماعية.

ظل جهاز الدولة في الكويت بسيطاً حتى بداية القرن العشرين حيث كان جل النشاط أهلياً، وكانت الإدارة الحكومية مهتمة بالدفاع والأمن والجمارك وتنظيم التجارة والنشاط البحري. ولكن دخول القرن العشرين – بكل ما جاء به من تغيرات عالمية وإقليمية، وصراعات وحروب ، وتغير في المصالح الدولية

في جميع الأقاليم – حفظ الكويت حكمة وشعباً للسير في طريق المعاصرة، فازداد اهتمام الحاكم والمحكوم بتطوير كافة مناحي الحياة خاصة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

وكانت تلك هي بداية تطور الجهاز الحكومي واتساع نطاق اهتماماته لتغطي دائرة واسعة من النطاق المجتمعي بما فيه قطاع الوقف، فكان من بين الإدارات التي تم إنشاؤها في تلك المرحلة دائرة الأوقاف التي أنشئت عام ١٩٢١هـ، وأخذت على عاتقها وضع ضوابط وأنظمة تكفل تطوير الوقف وتتميته من كل جوانبه بقدر الإمكانيات المتاحة في تلك الفترة.

ولم تكتف الحكومة بالخطوة الأولى التي اتخذتها لوضع بداية للكيان المؤسسي المركزي للقطاع الوقفى في الكويت، المتمثل في دائرة الأوقاف، بل سعت إلى توسيع دائرة إشرافها عليها. ومن أجل تحقيق هذه الغاية تم في أواخر عام ١٩٤٨م توسيع نطاق صلاحيات دائرة الأوقاف بحيث تتمكن، بفاعلية أكبر، من توظيف الوقف لخدمة دور العبادة وذوي الحاجة، كما عززت في نفس الوقت المشاركة الأهلية في الإشراف على شؤون الوقف من خلال إنشاء مجلس الأوقاف الذي يتكون من مجموعة من الأهالي ويرأسه رئيس الدائرة المغفور له الشيخ عبد الله الجابر الصباح. وقد تم تشكيل المجلس الأول في يناير سنة ١٩٤٩م، وأعيد تشكيله في عام ١٩٥١م، ثم في ١٩٥٦م للمرة الثالثة، والرابعة في ١٩٥٧م.

وكان طبيعياً أن تبدأ الدائرة عملها بوضع هيكل إداري يتناسب ومسؤولياتها واحتياجاتها، فصدر قرار بتعيين مدير عام لها، واتخذت لها مقرأً، وبدأت تبسيط إشرافها شيئاً فشيئاً على المساجد، التي كانت موجودة في ذلك الوقت بيد الأئمة والمؤذنين إشرافاً وإدارة. وكانت البداية صعبة حيث عارض البعض تلك الخطوة من الدائرة واعتبروها سلباً لدورهم وانتقاداً لجهودهم. ولكن الدائرة فتحت باب الحوار مع المسؤولين عن هذه المساجد لإقناعهم بتسليمها إلى الدائرة باعتبارها الجهة الرسمية المنوط بها إدارة شؤون المساجد. وتدريجياً تسلمت الدائرة جميع المساجد وممتلكات الأوقاف. كما بدأت

الإدارة في تنفيذ خطة لتنظيم أعمال الوقف، تهتم بإصلاح المساجد وترميمها وإعادة بناء ما تهدم منها، ووضعت جدولًا لرواتب الأئمة والمؤذنين، وكانت تلك خطوة في الطريق الصحيح، وبداية مرحلة جديدة من مراحل إدارة الوقف في الكويت.

وتجدر بالذكر أنه في أبريل من عام ١٩٥١ صدر الأمر الأميري السامي بتطبيق الأحكام الشرعية الخاصة بالأوقاف، حيث عالجت تلك الأحكام شؤون الوقف من خلال مواد مستتبطة من مذاهب الأئمة الأربع - رضي الله عنهم - مع الإحالة إلى الأحكام الشرعية المقررة في المذهب المالكي في أمور الوقف التي لم ينص عليها الأمر الأميركي. وأصبح ذلك الأمر التشريع القانوني المعمول به لحين صدور القانون الجديد للأوقاف.

ومع استقلال البلاد، وتشكيل أول حكومة في تاريخ الكويت دخلت دائرة الأوقاف مرحلة جديدة من تاريخها إذ تحولت إلى وزارة في يناير ١٩٦٢م، وأصبحت تعرف باسم وزارة الأوقاف، ثم أضيفت إليها الشؤون الإسلامية في أكتوبر من عام ١٩٦٥م لتصبح وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وتولت عدة مسؤوليات من بينها مسؤولية الوقف، وأُسندت إدارة الوقف إلى الوكيل المساعد للشؤون الإدارية والمالية، لتبقى في هذا الموقع ضمن الهيكل التنظيمي للوزارة، حتى يوليو ١٩٨٢م حيث تم إنشاء قطاع مستقل للأوقاف في الوزارة برئاسة وكيل وزارة مساعد. وما يُلاحظ على هذه المرحلة أنها اتسمت بتراجع المشاركة الأهلية في الإشراف على الوقف وشأنه.

ثم تلت ذلك فترة دخول العراق الكويت حيث واصل فريق من العاملين في الوقف أعمالهم خلال فترة الاحتلال بناء على توجيهات من المسؤولين في الوزارة وبالتنسيق معهم. وقد كان الهدف من ذلك هو حماية وثائق الأوقاف ومستنداتها القديمة من الطمس والضياع. وقد استطاع العاملون في الأوقاف آنذاك إخراج كافة الوثائق الرسمية الأصلية من مقر الوزارة والاحتفاظ بها في الخارج.

وكانت مرحلة ما بعد خروج القوات العراقية من الكويت من المراحل المحورية في تاريخ الكويت المعاصر، حيث برزت فيها روح جديدة لدى كافة أبناء الكويت مما انعكس على الإدارة الحكومية التي سيطرت عليها رغبة أكيدة في مواجهة التحديات والمصاعب، والاتجاه الجاد إلى النهوض بواقع المجتمع الكويتي وفق رؤية استراتيجية جديدة تطمح إلى مستقبل واعد للوطن.

وقد كان القطاع الواقفي أحد القطاعات الحكومية التي شهدت نهوضاً كبيراً من حيث رسم الأهداف وتطوير الوسائل، حيث صدرت بعض القرارات التنظيمية لإعادة تنظيم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية فأصبح من خلالها القطاع الواقفي يضم قطاعين فرعيين اختص أحدهما بإدارة تنمية الموارد الواقفية تحت إشراف مجلس شكل باسم مجلس تنمية الموارد الواقفية، واختص الآخر بإدارة الشؤون الأخرى للأوقاف. وقد أدى تنظيم جهاز الوقف على النحو السابق إلى كثير من الإيجابيات لعل أهمها تحقيق قدر من المرونة التي كان العمل يفتقدها مما أدى إلى جذب عناصر فاعلة ساهمت في دفع العمل وتطويره.

وقد اتسمت هذه المرحلة بإعادة ترتيب الوحدات العاملة في القطاع الواقفي، كما بدأ الوقف الخيري في توجيهه جزء من إمكاناته في هذه المرحلة إلى المساهمة في معالجة بعض المشكلات الاجتماعية.

ولم يكن التطوير والتحسين الذي شهد了 القطاع الواقفي في السنوات الثلاث التي أعقبت خروج القوات العراقية من الكويت بمستوى الطموح المنشود، لذا كان لا بد من إحداث تحول جذري يكسب الوقف القدرة والمرونة اللازمة لدخول ميدان العمل الاجتماعي بكفاءة، فبدلت محاولات جادة تستهدف استرداد الوقف دوره الفاعل في خدمة المجتمع ودعم ازدهاره ونهضته، وتنظيم المشاركة الشعبية في الإشراف على شؤون الوقف.

وقد أسفرت تلك المحاولات عن إنشاء الأمانة العامة للأوقاف بموجب مرسوم أميري صدر في نوفمبر ١٩٩٣م، ونص على ممارسة الأمانة الاختصاصات المقررة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في مجال الوقف،

فكان أن ولدت الأمانة كجهاز حكومي يتمتع باستقلالية نسبية في اتخاذ القرار وفق لوائح ونظم الإدارة الحكومية الكويتية، ليتولى إدارة شؤون الأوقاف في الداخل والخارج.

وطبقاً لنص المادة الثانية من مرسوم إنشاء الأمانة فهي "تحتكر بالدعوة إلى الوقف والقيام بكل ما يتعلق بشؤونه بما في ذلك إدارة أمواله واستثمارها وصرف ريعها في حدود شروط الواقعين بما يحقق المقاصد الشرعية للوقف وتنمية المجتمع حضارياً وثقافياً واجتماعياً لخفيف العبء عن المحتاجين في المجتمع".

من هنا بدأت انطلاقه جديدة للقطاع الواقفي في دولة الكويت، وبدأت التجربة الكويتية تأخذ منحى جديداً لم يسبق له نظير في التاريخ المعاصر على مستوى دولة الكويت، وفي كثير من البلدان الإسلامية.

البناء المؤسسي للقطاع الواقفي في دولة الكويت^{١٨}

البناء المؤسسي للقطاع الواقفي في دولة الكويت لا ينحصر في مؤسسة واحدة، بل يتكون من شبكة من المؤسسات، وذلك على النحو التالي:

١. الأمانة العامة للأوقاف

وهي المؤسسة المركزية الرسمية التي تمثل الدولة في الإشراف على القطاع الواقفي، وتنظم العلاقات المتبدلة بين الجهات المنتمية إليه، وعلاقات تلك الجهات مع غيرها من مؤسسات المجتمع، ولها النظارة على أوقاف كثيرة.

^{١٨} هذا الجزء من بحثية الأوقاف في دولة الكويت مأخوذ من ورقة عمل قدمها الأستاذ / داهي الفضلي إلى ندوة توثيق التحارب الواقفية لدول المغرب العربي، التي نظمها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، في المغرب في عام ١٤٢٠ هـ.

٢. الصناديق الوقفية المتخصصة^{١٩}

وهي صيغة مؤسسية استحدثت لتسهم في تحقيق أهداف إحياء سنة الوقف وزيادة الأوقاف الجديدة لعدة أغراض يختص كل من هذه الصناديق بوحدة منها.

٣. المشاريع الوقفية

وهي المشاريع التي تمارس من خلالها الأمانة العامة للأوقاف إنشطتها الخدمية في مختلف الميادين، وتتنوع مجالاتها بتتنوع أغراض الصناديق الوقفية المتخصصة، ومن خلال هذه المشاريع يتم الربط بين نشاط القطاع الوقفى وأنشطة مختلف القطاعات الرسمية والأهلية.

٤. مؤسسات التنمية المجتمعية

بدأ العمل في هذا المجال بإنشاء الصندوق الوقفي الوطني للتنمية المجتمعية عام ١٩٩٦م، وهو الذي يرعى حركة العمل التنموي الوقفى في مختلف المناطق السكنية ويدعم تنظيماتهما الوقفية المحلية.

٥. جهاز الاستثمار الوقفى

وهو الجهاز الذي تم تطويره في إطار هيكل الأمانة العامة للاستثمار ليتعنى بالاستثمار الوقفى من حيث أساليبه وأدواته. ويتولى هذا الجهاز مهمة البحث عن فرص الاستثمار والتعرف على المشاريع وتقديرها.

٦. السلطة القضائية

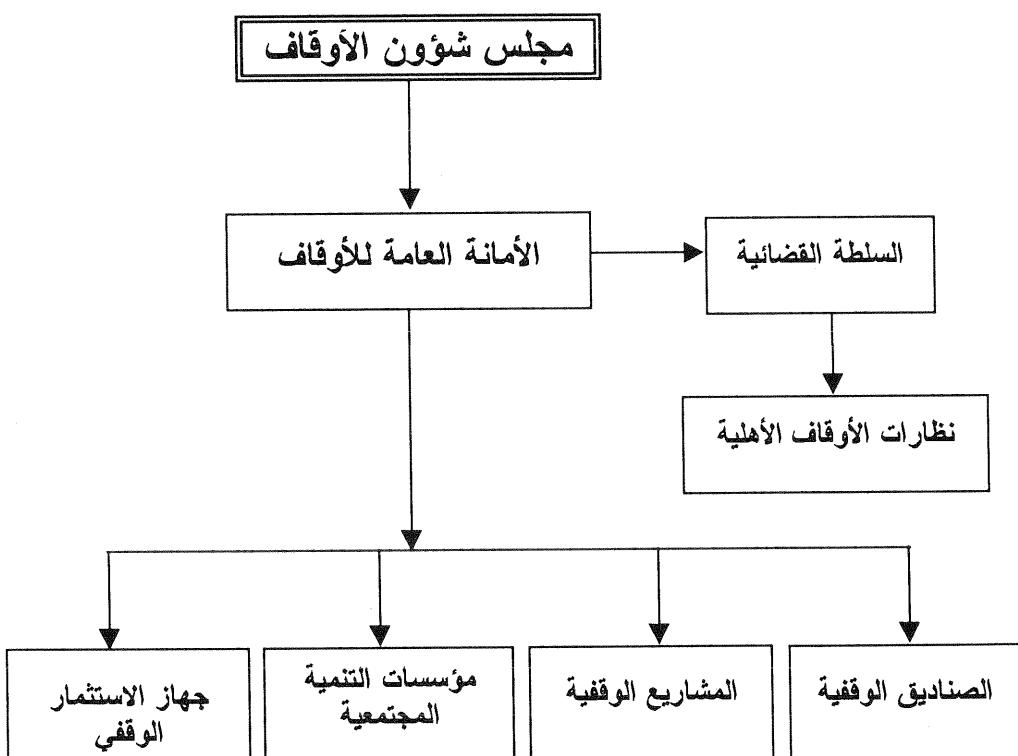
وهي الجهة التي تشرف على تطبيق التشريعات القانونية للوقف، وتتولى مهمة توثيق حجج الأوقاف، وتراقب تصرفات الناظار في ضوء شروط الواقفين والقواعد الشرعية والقانونية المنظمة للوقف.

^{١٩} سيرد تفصيل أوف عن الصناديق الوقفية والمشاريع الوقفية في فقرات التجربة التالية.

٧. نظارات الأوقاف الأهلية

ويمكن عقد النظارة على وقف معين إما لفرد واحد، أو لجهاز أو مجموعة في حالة الأوقاف الكبيرة، ولا تعتبر هذه النظارات جزءاً من جهاز الأمانة العامة للأوقاف. وفي كل الأحوال يجب أن يتسم عمل هذه النظارات بالأسلوب المؤسسي في التصرف وفي العلاقات مع التنظيمات الأخرى الوقفية وغير الوقفية، كما أن هذه النظارات تخضع لرقابة كافة الأجهزة التي يحددها القانون.

التنظيم المؤسسي لإدارة الأوقاف في الكويت



التوجهات الاستراتيجية للنهوض بالوقف في دولة الكويت

كان الاجتماع الأول لمجلس شؤون الأوقاف – في بداية تأسيس الأمانة – عنواناً لمرحلة جديدة من مراحل النشاط الواقفي في دولة الكويت. وقد حرصت الأمانة أن تضع أمام المجلس في هذا الاجتماع ، بوصفه اجتماعاً أعلى سلطة مشرفة على الأوقاف، مقترن التوجهات الاستراتيجية للنهوض بالوقف، بالإضافة إلى نتيجة تقييم المحاولات الجادة لتطوير أوضاع الوقف التي بذلتها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية خلال مرحلة إعادة البناء والإعمار، والتي تكللت بإنشاء الأمانة العامة للأوقاف في نوفمبر ١٩٩٣ م.

ومنذ ذلك الحين والأمانة العامة للأوقاف تواصل جهودها في مجال التخطيط الاستراتيجي لمستقبل العمل الواقفي. وقد شملت تلك الجهود إجراء العديد من الدراسات، ووضع الكثير من الضوابط والأسس المتعلقة بالبناء المؤسسي لجهاز الأمانة، كما عقدت الأمانة حلقات حوار متخصصة، شارك فيها عدد كبير من العاملين في التنظيمات المؤسسية للعمل الواقفي (الصناديق والمشاريع الوقفية)، والمتخصصون من داخل الأمانة وخارجها، والواقفون، وأهل الرأي والفكر، والمستفيدون من الأنشطة، فتهيأت – بفضل الله تعالى – مجموعة من العوامل والظروف الإيجابية والمادة العلمية. وتمكنـت الأمانة بذلك كلـه من صياغة رؤيتها وتحديد رسالتها، وصدرت وثيقة الاستراتيجية في يناير من عام ١٩٩٧ م.

وقد حددت الاستراتيجية رسالة الأمانة بحيث تمثل رسالة القطاع الواقفي بأسره، وأن تعمل على تحقيقها سواء أكان من خلال مجدها المباشر، أو من خلال برامج المؤسسات التي تشرف عليها، وكذلك من خلال علاقاتها مع غيرها من المؤسسات الرسمية والشعبية. وبطبيعة الحال فإن هذه الرسالة تتطرق من الأسس الشرعية التي تحكم العمل الواقفي، كما أنها تتجاوب مع حاجات المجتمع ومقتضيات الظروف المعاصرة.

وقد انطلقت استراتيجية الأمانة العامة للأوقاف في دولة الكويت من الغاية الاستراتيجية لقطاع الشؤون الإسلامية والأوقاف الذي تنتهي إليه^{٢٠}، حيث تنص رسالة هذا القطاع على: "تحقيق التجاوب الفاعل مع العصر الذي نعيش فيه، مع الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية للمجتمع، وعلى وحدته وتماسكه وأداء دور إيجابي في حركة نموه، ومواجهة مشكلاته الأساسية، والنهوض به في كافة المجالات".

وفي ضوء ما تقدم تحددت الغايات الاستراتيجية للأمانة في إطار عدة محاور، لعل من أهمها:

- تحقيق المقاصد الشرعية للأوقافين
- رسوخ الوقف كصيغة نموذجية للإنفاق الخيري
- رسوخ الوقف كإطار تنظيمي تموي فعال في البنيان المؤسسي للمجتمع
- الجذب المستمر للأوقاف الجديدة
- إدارة الأموال الوقفية بأقصى كفاءة ممكنة

تجربة الصناديق والمشاريع الوقفية

أسفر ما جرى من حوار داخل الأمانة عن ضرورة اشتراط صيغة تنظيمية تمكن الأمانة من تحقيق رؤيتها الاستراتيجية الجديدة. وكانت هذه الصيغة هي ما عرف بالصناديق والمشاريع الوقفية. وسنطرق فيما يلي لكل من هاتين الصيغتين التنظيميتين بشيء من التفصيل.

أولاً: الصناديق الوقفية

قصد من الصناديق الوقفية أن تتيح إطاراً أوسع لممارسة العمل الوقفـي، ومن خلالها يتمثل تعاون الجهات الشعبية مع المؤسسات الرسمية في سبيل

^{٢٠} يضم إلى جانب الأمانة العامة للأوقاف بيت الزكاة بدولة الكويت

تحقيق أهداف مشتركة. وستتناول هنا تجربة الصناديق الوقفية من حيث الجوانب التالية:

١. أهداف الصناديق الوقفية:

تهدف الصناديق الوقفية إلى المشاركة في الجهود التي تخدم إحياء سنة الوقف عن طريق طرح مشاريع تنموية اجتماعية، والدعوة إلى الوقف عليها، وإنفاق ريع كل صندوق على غرضه المحدد، وذلك من خلال برامج عمل تراعي تحقيق أكبر عائد تموي، بالإضافة إلى الترابط الوثيق فيما بين المشروعات التنموية الوقفية، وبينها وبين المشروعات المماثلة التي تقوم بها الأجهزة الحكومية وجمعيات النفع العام. وفي ضوء ذلك تشمل النتائج العامة المتوقعة للصناديق الوقفية ما يلي:

- إحياء سنة الوقف بتجديد الدعوة إليه من خلال مشاريع ذات أبعاد تنموية تكون قريبة من نفوس الناس وقدرة على تلبية رغائبهم وحاجاتهم.
- تجديد الدور التنموي للوقف في إطار تنظيمي يحقق التكامل بين مشاريع الوقف ويراعي الأولويات وينسق بينها.
- تطوير العمل الخيري من خلال طرح نموذج جديد يحتذى به تلبية حاجات المجتمع في المجالات غير المدعومة بالشكل المناسب
- تحقيق المشاركة الشعبية في الدعوة إلى الوقف وإنشائه وإدارته مشاريعه
- منح العمل الواقفي مرونة من خلال مجموعة قواعد تحقق الانضباط وتتضمن في الوقت ذاته تدفق العمل وانسيابه.

٢. إدارة الصناديق الوقفية

يتولى إدارة كل صندوق مجلس إدارة يتكون من مجموعة من العناصر الشعبية يتراوح عددها ما بين خمسة إلى تسعه أعضاء، يختارهم رئيس المجلس الأعلى لشئون الوقف، ويجوز إضافة ممثليـن لبعض الجهات الحكومية المختصة بمحـالات عمل الصندوق. وتكون مدة مجلس إدارة الصندوق سنتين، وهي قابلة للتجديد، ويختار المجلس رئيسـاً له ونائـاً للرئيس من بين الأعضـاء.

ومجلس الإدارة هو الجهة العليا المشرفة على أعمال الصندوق وإقرارـار سياساته وخططـه وبرامجه التنفيذـية، والمكلـفة بالعمل على تحقيق أهدافـه، وذلك في نطاق السياسـات العامة والأنظـمة والقواعد المتـبعة لدى الأمانـة العامة للأوقـاف، مع الالتزام بقرار إنشـاء الصندـوق.

هـذا ويتـولـى قيـادة الصـندـوق رـئـيس مجلـس إـدارـته، ويـجـتمع المـجلـس سـتـرات في السـنة عـلـى الأـقلـ، وـتـصـدر قـرـاراتـه بـأـغلـبيـة أـصـوـاتـ الحـاضـرينـ، وـيرـجـحـ الجـانـبـ الـذـيـ فـيـهـ الرـئـيسـ عـنـ التـساـويـ.

ويـعـينـ مجلـس إـدارـة عـلـى تـفـيـذـ أـهـدـافـ مدـيرـاً لـلـصـندـوقـ يـعـيـنـهـ الأمـينـ العامـ لـلـأـمانـةـ العـامـةـ (ـمـنـ بـيـنـ موـظـفـيـ الأمـانـةـ أوـ مـنـ غـيرـهـ)، وـيعـتـبرـ المـدـيرـ بـحـكمـ وـظـيـفـتـهـ عـضـواـ فـيـ مجلـسـ إـدارـةـ، وـيتـولـىـ أـمـانـةـ سـرـ المـجلـسـ، كـماـ يـجـوزـ وجـودـ مـسـاعـدـ أوـ أـكـثـرـ لـلـمـدـيرـ حـسـبـ حاجـةـ الـعـملـ.

ويـقـومـ مدـيرـ الصـندـوقـ بـتـعـيـنـ الموـظـفـينـ، وـقـبـولـ المـنـطـوـعـينـ، وـتـشـكـيلـ اللـجـانـ وـفـرـقـ الـعـلـمـ، وـتـكـلـيفـ منـ يـؤـدـونـ أـعـمـالـ مـؤـقـتـةـ لـلـصـندـوقـ. كـماـ يـوجـدـ جـهاـزـ وـظـيـفـيـ فـيـ كـلـ صـنـدـوقـ يـخـتـلـفـ عـدـدـ أـفـرـادـ وـمـسـتـوـيـاتـهـ الـوـظـيـفـيـةـ وـفـقـ مـقـضـيـاتـ الـعـملـ.

ويـتـولـىـ مدـيرـ الصـندـوقـ إـدـارـةـ التـفـيـذـيـةـ الـيـوـمـيـةـ لـأـعـمـالـ الصـندـوقـ، وـيـتـخـذـ كـافـةـ إـلـيـرـاءـاتـ الـلـازـمـةـ لـتـفـيـذـ قـرـاراتـ مجلـسـ إـدارـةـ وـتـوـصـيـاتـهـ، وـيـمارـسـ كـافـةـ الصـلاـحيـاتـ الـمـالـيـةـ الـمـخـولـةـ لـهـ بـمـوـجـبـ الـلـوـائـحـ.

٣. الموارد المالية للصناديق الوقفية

تتألف الموارد المالية للصندوق الوقفى مما يلى:

- ما يخص الصندوق من ريع الأوقاف السابقة والموارد الأخرى من قبل الأمانة العامة للأوقاف.
- ريع الأوقاف الجديدة التي تدخل أغراضها التي حددها الواقفون ضمن أهداف الصندوق
- ما قد يحصله الصندوق مقابل بعض أنشطته وخدماته
- الهبات والوصايا والتبرعات مما لا يقترن بشرط تعارض مع طبيعة الوقف أو سياسات الصندوق وأغراضه وأهدافه.

وتتجدر الإشارة هنا إلى أنه لا يجوز أن يكون الوقف على الصناديق، بل يجب أن يكون على الأهداف والأغراض. كما أن على أعضاء مجالس إدارة الصناديق الدعوة إلى الوقف سواء أكان لأغراض الصندوق الوقفى الذي يشاركون في عضوية مجلس إدارته، أو لأغراض الأمانة العامة أو أغراض الصناديق الوقفية الأخرى.

٤. علاقات الصناديق الوقفية

تلزم الصناديق الوقفية في ممارسة عملها بالأنظمة التي تضعها الجهات المختصة في الأمانة العامة للأوقاف، أو الأجهزة المختصة في الدولة ككل، وتسعى إلى التسيق والتعاون مع تلك الجهات من أجل تحقيق المصلحة العامة، ومن ثم فإن للصناديق الوقفية علاقات بعده جهات نبنيها فيما يلى:

◦ علاقة الصناديق الوقفية مع الأمانة العامة للأوقاف

الأمانة العامة للأوقاف هي الجهة المركزية الرسمية المسؤولة عن القطاع الوقفى، ومن ثم فهى تؤدي للصناديق الوقفية تسهيلات

متعددة للإسهام في رفع مستوى أدائها، وذلك وفق تنظيم لائحي يضمن حسن سير العمل في الصناديق والتنسيق بينها، وينع وجود التضارب فيما بينها، ويقلل تكاليف تشغيل برامجها.

وتقوم الأمانة العامة للأوقاف بالترويج الجماهيري العام للصناديق الوقفية ومشروعاتها وبرامجها، والدعوة إلى الوقف على أغراضها، كما تقدم الاستشارات الشرعية والقانونية والمالية والإدارية والفنية والإعلامية لتلك الصناديق.

بالإضافة إلى ذلك تقوم الأمانة العامة للأوقاف بمتابعة الأجهزة العاملة في الصناديق الوقفية، والرقابة على أعمالها للتأكد من التزامها بالأنظمة واللوائح المقررة، ودعمها بشيء من الريع سنوياً.

• علاقات الصناديق الوقفية مع الجهات الحكومية

تلزم الصناديق الوقفية في علاقتها مع الجهات الحكومية بالعمل وفقاً للأنظمة التي تضعها الأجهزة الحكومية المختصة وتعاون معها لتحقيق المصلحة العامة وحمايتها. ويجوز للصندوق الوقفي أن ينشئ مشاريع مشتركة بالاتفاق مع الجهات الحكومية إذا كانت أغراض تلك المشاريع تقع ضمن اختصاصاته. وتتجدر الإشارة هنا إلى أن جميع الصناديق الوقفية يشارك في عضوية مجالس إدارتها ممثلون عن الجهات الحكومية من وزارات ومؤسسات الدولة بحكم تخصصاتهم ومدى تطابقها مع اختصاصات الصناديق الوقفية.

• علاقة الصناديق الوقفية مع جمعيات النفع العام

لكل صندوق وفقي حق التعاون منفرداً مع جمعيات النفع العام التي تشارك معه في الأهداف، ويجوز له القيام بمشاريع مشتركة مع تلك الجمعيات، ويجب على الصندوق الوقفي التنسيق معها لتجنب ما قد يقع من تناقض لا يخدم الصالح العام.

وتعزيزاً لتلك الروابط، فقد شارك العديد من جمعيات النفع العام في عضوية مجالس إدارة عدة صناديق وقفية عن طريق ممثلين للجمعيات في تلك الصناديق بحسب اختصاصها.

٦. علاقة الصناديق الوقفية مع بعضها البعض

هنا يجب أن يلتزم كل صندوق بنطاق اختصاصه بحيث لا يتدخل أو يتضارب عمله مع أعمال الصناديق الأخرى. ويمكن لعدة صناديق القيام بمشاريع مشتركة، وتتفايز حملات الترويج المشتركة لتلك المشاريع.

وقد نصت المادة (١٨) من النظام العام للصناديق الوقفية على أن "شكل في نطاق الأمانة العامة لجنة يشترك في عضويتها مدير و الصناديق للتسيير بين الصناديق وتبادل الخبرات، ودراسة الظواهر والمشكلات، واقتراح الحلول المناسبة لها". ويأتي هذا النص استشعاراً لأهمية التسيير بين الصناديق والاطلاع على تجارب بعضها البعض، وتبادل الخبرات فيما بينها.

ثم تبع ذلك صدور القرار الإداري رقم (١٠٢) لسنة ١٩٩٤م بتشكيل لجنة التسيير بين الصناديق الوقفية برئاسة الأمين العام للأوقاف، وعضوية مدير الصناديق الوقفية، إضافة إلى بعض مسئولي الأمانة العامة. وقد حددت المادة الثانية من القرار الإداري المشار إليه مجالات التسيير بين الصناديق الوقفية التي تعتبر بمثابة المهام المرجعية للجنة التسيير.

٥. مجالات الصناديق الوقفية

تغطي الصناديق الوقفية العاملة حالياً المجالات التالية:

- ٠ القرآن الكريم وعلومه
- ٠ رعاية المعاقين والفئات الخاصة

- الثقافة والفكر
- التنمية العلمية
- رعاية الأسرة
- حماية البيئة
- التنمية الصحية
- رعاية المساجد
- التعاون الإسلامي
- تنمية المجتمع

ثانياً : المشاريع الوقفية

في إطار مساعي الأمانة الرامية إلى إيجاد أطر عملية جديدة تستوعب التوجهات الاستراتيجية نحو تفعيل دور الوقف في تنمية المجتمع، قامت الأمانة بإنشاء مشاريع ذات كيان مستقل من الناحية العملية والتنظيمية، بحيث يكون المشروع عبارة عن مرافق عام، أو نظام لتقديم خدمات أو أنشطة عامة، أو خدمة لفئة خاصة في المجتمع.

ومما ينبغي أن يلحظ أن المشروعات الوقفية – بحكم طبيعتها وحجمها والإمكانات المرصودة لها وبنيتها التحتية – لا يمكن استيعابها في الأشكال القانونية المعهودة في قطاعات النشاط الحكومي (كإدارة، أو لجنة، أو مركز .. الخ)، وفي الوقت ذاته لا يمكن أن تتخذ تلك المشاريع شكل جمعيات النفع العام. ذلك لأن الجهات المساهمة في المشروع من هذه المشاريع مزيج من الجهات الرسمية وغير الرسمية. كما أن هذه المشاريع ليست بالتأكيد مشاريع تجارية لتنفذ الأشكال القانونية للشركات.

وبالتالي كان الشكل المناسب لأيٌ من تلك المشاريع هو شكل الوقف ذي الهيكل المؤسسي، والذي تبين حجة تأسيسه الدواعي والأهداف المتعلقة به،

وإطاره العام، ونظام إدارته وتمويله، كما ترتبط بمحفوبيات حجة التأسيس تلك مختلف الأوقاف التي ستتشاء لصالح المشروع فيما بعد.

وفي التجربة الكويتية تشهد الحركة الوقية المعاصرة تأسيس مشاريع وقافية من هذا القبيل غطت العديد من المجالات، منها على سبيل المثال لا الحصر، إعداد قواعد البيانات، ورعاية الحرفيين والأيتام وذوي الحاجات الخاصة، وثقافة الطفل، ورعاية الأسرة، وتكريس الإبداع العلمي وغير ذلك من المجالات.

تجربة الوقف في السودان

الطيب صالح بanca الخليفة^{٢١}

مقدمة حول نشأة الأوقاف في السودان

بدأت نشأة الوقف في السودان بدخول العرب المسلمين في القرن السابع الميلادي، في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، رضي الله تعالى عنه، إذ خرجت في ذلك العهد سرايا من مصر لإسكات اعتقدات "النوبة"^{٢٢} عليها بعد أن أصبحت مصر مسلمة، فلاقت تلك السرايا مقاومة شرسة من القبائل النوبية التي أثخن محاربها المصريين بالجراح من سهام لهم كانوا يصيرون بها حدقات العيون، حتى عرفوا برماة الحدق. وقد انتصر المسلمون على النوبة بقيادة عبد الله بن أبي السرح والي مصر، وحولوا كنيسة "دُنْقلا العجوز" - حاضرة النوبة آنذاك - إلى مسجد أدوا فيه الشعائر الدينية، وما زال كذلك حتى اليوم.^{٢٣}

ومن المعلوم أن المسجد يصبح وقفاً بتشييده وإقامة الشعائر فيه، وعليه يمكن القول أن مسجد دُنْقلا العجوز هو أول وقف إسلامي في السودان. ولم يمض قرنان إلا وعم الإسلام معظم شمال السودان، وانتشرت الأوقاف بعد ذلك، وبخاصة المساجد وخلاوي تدريس القرآن وعلومه، في جميع أنحاء البلاد.

بل إن أوقاف الحكام في عهود الممالك والسلطانات السودانية القديمة، مثل السلطنة الزرقاء وسلطنة دار فور، امتدت إلى خارج حدود السودان حيث وقف أولئك الملوك والسلطانين الأبنية وبساتين التخييل على الحرمين الشرقيين

^{٢١} تجربة الأوقاف في السودان مأخوذة بشيء من التصرف من الورقة التي قدمها الأستاذ الطيب صالح بanca إلى ندوة "تطوير الأوقاف الإسلامية وتنميتها" التي نظمها المعهد الإسلامي للبحوث والتدریب، التابع للبنك الإسلامي للتنمية، في نواكشوط (مورتانيا) في ٨ - ١١ ربى الأول ١٤١٨ هـ الموافق ١٦ - ٢٠ يوليو ١٩٩٧م، وقد أثبتت في الحواشي المراجع الأخرى المستفاد منها في تقعع معلومات الورقة.

^{٢٢} قبائل النوبة هي مجموعة من القبائل كانت - ومازالت بعض السلالات المتحدرة منها - تستوطن شمال السودان وجنوب مصر، وقد كانت لها واحدة من أعرق الحضارات القديمة التي ازدهرت في منطقة وادي ال Nil.

^{٢٣} انظر: مكي شبيكة، السودان عبر القرون، مطبعة جامعة الخرطوم.

ومن يؤمن بما من طلبة العلم من بلاد السودان. ومن تلك الأوقاف ما بقى حتى يومنا هذا معروفاً باسم الأوقاف السنارية.

وعلى صعيده الداخلي شهد السودان أوقافاً متنوعة من حيث الطبيعة والغرض يضيق هذا المقام عن حصرها. منها على سبيل المثال أوقاف خلاوي الغبش ببربر وبها المسجد الذي تلقى فيه الإمام محمد أحمد المهدى – قائد الثورة المهدية التي دحرت الحكم التركى – قدرأ من التعليم الشرعى، وللهذا الوقف أراضٍ زراعية شاسعة خصص ريعها للمسجد وخلاوي تدرس القرآن الملحة به. ومن الأوقاف السودانية العريقة الشهيرة كذلك أوقاف مسجد وخلاوي كدباس ، وأوقاف أم ضوئبان ، وأوقاف الحلاويين ، ومنها أيضاً أوقاف البغدادي التي تضم مجموعة من العقارات التجارية والمنازل الموقوفة على طلاق الطب بجامعة الخرطوم.

وهكذا تواصل الوقف داخل السودان عبر حقب التاريخ المختلفة، منذ عهد الممالك القديمة، ومروراً بحقبة الحكم التركى، وعهد الثورة المهدية في القرن التاسع عشر الميلادى. وظل كذلك في فترة الحكم الإنجليزى المصرى الذى انتهى باستقلال السودان عام ١٩٥٦ م.

ومن شهد لهم تاريخ السودان في عهوده القريبة بالبذل السخي في ميدان الوقف عبد المنعم محمد، حيث وقف العقارات ذات الريع الوفير على عدد من المعاهد الدينية، وكان من رواد الوقف على المدارس والمنشآت الصحية، وتبعه في ذلك بعض من المحسنين من وقفوا على القطاع الصحي، كالبلوك وأبو زيد. ومن اشتهروا بالريادة في مجال الوقف أيضاً الشيخ شرذونى ومعاهده الدينية المشهورة، وغيرهم كثُر في تاريخ السودان القديم والحديث.

٤ إدارة الوقف في السودان

إن بداية الاهتمام بترتيب شؤون الوقف الإدارية في السودان ترجع إلى فترة الحكم الإنجليزى المصرى عندما صدر في سنة ١٩٠٢ م قانون المحاكم

^٤ انظر : زهير عثمان علي نور، الأوقاف في السودان وبيان الواقعين، مطبعة جامعة الخرطوم، ١٩٩٦ م.

الشرعية، وصدرت بموجبه لائحة ترتيب ونظام المحاكم الشرعية لعلم ١٩٠٣م. وقد نصت المادة (٥٣) من اللائحة المذكورة على العمل بالمرجح من آراء فقهاء الحنفية، إلا في المسائل التي يصدر فيها قاضي القضاة نصاً قضائياً، فتحولت بذلك أحكام الوقف من اتباع المذهب المالكي إلى اتباع المذهب الحنفي، أو إلى ما هو مناسب من آراء فقهاء المذاهب الأخرى، حسب ما يحدده قاضي القضاة الذي كان يعتبر ناظر عموم أوقاف السودان.

ورغم صدور اللائحة المنظمة لأمور الوقف في السودان منذ عام ١٩٠٣م إلا أن التقنين المتكامل لشؤون الوقف في السودان لم يتم إلا في عام ١٩٧٠م بصدور قانون الوقف الخيري. وقد تولت وزارة الشؤون الدينية في ظل ذلك القانون إدارة الأوقاف، وتعيين نظارها. ثم صدر في عام ١٩٨٦م قانون الشؤون الدينية والأوقاف الذي جعل الوزير ناظراً عاماً على الأوقاف الإسلامية، كما اعتبر الأوقاف هيئة مستقلة عن الجهاز الإداري للوزارة، لها شخصية اعتبارية وخاتم عام، ولها حق المقاضاة باسمها. وقد آلت إلى هذه الهيئة إدارة جميع الممتلكات الوقفية الخيرية في السودان، وإدارة جميع الحقوق والالتزامات المتعلقة بتلك الممتلكات. كما نص القانون المذكور على أن تسعى الهيئة إلى تنمية هذه الممتلكات وتطويرها وتحسينها بشرط الالتزام في ذلك بأحكام الوقف الشرعية، ومراعاة شروط الواقع.

كما رتب القانون على الهيئة أيضاً إثبات صفة الوقف وتطبيقه على أي مال موقوف لجهة من جهات البر الإسلامية. وحفظ جميع المستندات المتعلقة بإنشاء الأعيان الموقوفة التي تكون بيد الغير، سواء أكانوا أفراداً أم جهات حكومية، واسترداد ما أخذ الغير من ممتلكات الأوقاف أو الحصول على التعويض المجزي عليه. وقد استردت الهيئة بمقتضى ذلك حق الأوقاف في كثير من الأعيان بما في ذلك ما انتقلت ملكيته إلى جهات حكومية، مثل حقها في أرض مبنى المؤتمرات المعروف في السودان بقاعة الصداقة، وكذلك في الأرض المقامة عليها دار الهاتف بالخرطوم.

ومن مهام الهيئة التي نص عليها القانون كذلك إعداد الدراسات الاقتصادية والفنية للمشاريع التي تهدف إلى تنمية الممتلكات الموقوفة وتنميرها وتطويرها، مستخدمةً أمثل الطرق والأساليب والنظم والوسائل التقنية لضمان حسن التنفيذ.

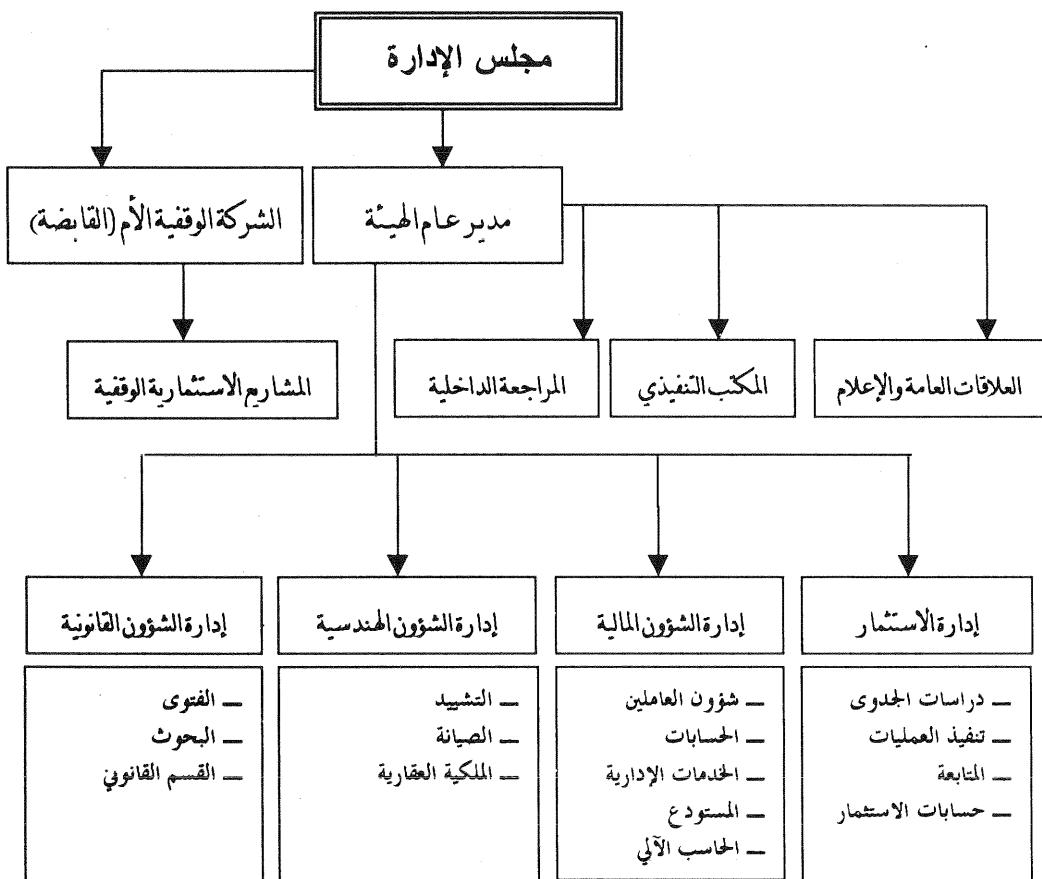
وقد منح القانون الهيئة السلطات الالزمة لتنفيذ هذه المسؤوليات. وأنشأ لها مجلس إدارة مسؤول عن وضع السياسات العامة، والمراقبة والإشراف على إدارة الهيئة، كما عين لها مديرًا عامًا هو الموظف التنفيذي الأول المسؤول عن إدارة الهيئة وفقاً لسياسات مجلس إدارتها وتوجيهاته. وتتضمّن الهيئة إلى إشراف وزير التخطيط الاجتماعي، ولها فروع في كل ولايات السودان.

وبالرغم من ذلك فقد ظل قانون ١٩٨٦م رهن الحفظ لثلاث سنوات، إلى أن قيض الله سبحانه وتعالى له فرصة التطبيق في عام ١٩٨٩م، حين أمرت الحكومة بتطبيقه، فكان أن أنشئت الأمانة بأجهزتها وصلاحياتها التي فصلتها القانون، وتكون الجهاز الإداري للأوقاف على النحو الوارد أدناه:

- وزير التخطيط الاجتماعي الذي يعتبر الجهة العليا المنوطه بها مهمة الإشراف العام على الأوقاف في السودان
- مجلس إدارة هيئة الأوقاف الإسلامية الذي يختص بوضع سياساتها وخططها ويشرف على الشركات التابعة لها.
- مدير عام هيئة الأوقاف الإسلامية المسؤول عن تنفيذ ما يضع مجلس الإدارة من خطط وسياسات وتحقيق أهداف الهيئة على الصعيد التنفيذي وضبط نشاطات إدارات الهيئة المختلفة. ويتبع المدير المكتب التنفيذي، وقسم العلاقات العامة والإعلام، ووحدة المراجعة الداخلية.
- إدارة الشؤون المالية والإدارية وتتألف من قسم شؤون العاملين، وقسم الحسابات، وقسم الخدمات الإدارية، والمستودع، والحاسب الآلي.

- إدارة الاستثمار، وتضم قسم دراسات الجدوى والبحث، وقسم تنفيذ عمليات الاستثمار، وقسم المتابعة.
- إدارة الشؤون الهندسية، وتضم قسم التشييد، وقسم الصيانة، وقسم الملكية الواقية
- إدارة الشؤون القانونية، وتشمل قسم الفتوى، وقسم البحث، والقسم القانوني

الهيكل التنظيمي لإدارة الأوقاف في السودان



وهكذا نلاحظ أن التجربة السودانية في إحياء دور الوقف انطلقت من إصلاح قوانين الوقف، والهيكل التنظيمية لإدارته، وسعت إلى تحريره من أسر البيروقراطية المركزية والتسيب الإداري، مع الإبقاء على الأسس والمبادئ الشرعية التي تحكم مسائل الوقف وتحدد كيفية تصريف شؤونه.

وبدأت هيئة الأوقاف في مزاولة أعمالها وفق هيكلها الإداري الجديد منذ عام ١٩٨٩م، واستقطبت العديد من الكوادر الإدارية والفنية المؤهلة، وحصرت ووتقض كل الأوقاف الموجودة بالسودان، واستعادت ما أخذ بالغصب منها، وطبقت أجرة المثل على عقارات الأوقاف المؤجرة.

كما وضعت الهيئة أيضاً الخطط والبرامج الجادة الطموحة لتطوير الأوقاف وتتميتها أفقياً ورأسياً. وكثفت على صعيد آخر جهودها لنشر الوعي الواقفي عبر مختلف وسائل الإعلام، والمناداة بإدخال فقه الوقف وأثره الاقتصادي والاجتماعي في مناهج التعليم، والتشجيع على ارتياح ذلك كمادة للرسائل العلمية، وتنظيم الندوات والمؤتمرات المحلية، والمشاركة في حلقات العمل والمحافل العلمية العالمية المتعلقة بقضايا الوقف.

تجربة الأسهم الوقفية

استحدثت هيئة الأوقاف الإسلامية السودانية من أساليب تجميع الموارد الوقفية ما أتاح لصغار المانحين المساهمة في مجال الوقف، وذلك بإصدار أسهم وقفية يكتتب فيها الواقفون لامتلاك حصة موقوفة منهم في مشروع معين تقصته الهيئة مسبقاً وتحرت حاجة الناس إليه. ثم أنشأت الهيئة الشركة الوقفية الأم، وهي شركة وقفية قابضة برأس المال مصرح مقداره ثلاثة مليارات من الجنيهات السودانية. فتولت الشركة القابضة مهمة تجميع الموارد الوقفية وإدارة المشروعات الاستثمارية الوقفية الناتجة عن ذلك.

ولم يمض وقت طويل حتى استطاعت الهيئة أن تحقق من الإنجازات ما استعصى على الكثير من المؤسسات الرسمية والشعبية. فانتصبت المجمعات التجارية والعمائر الوقفية المستمرة في قلب حاضرة البلاد، على أنقاض مبان

موقوفة ظلت لردم طويلاً من الزمن خربة متهالكة. ومن أمثلة العقارات الحديثة التي شيدتها الهيئة بالخرطوم مجمع سوق الذهب، وعمارة الأوقاف بالسوق العربي، ومجمع أبي جنزير التجاري، وسوق النساء بمدينة ود مدني، وغيرها من الأبنية والمرافق بالعديد من مدن السودان.

وأنشأت الهيئة دوائر فرعية للأوقاف بكل ولايات السودان، على رأس كل منها مدير تسانده مجموعة من الإداريين والفنانين المتخصصين في المجالات المطلوبة.

وفي ظل هذه الإصلاحات الواسعة، تحولت الأوقاف من مصلحة حكومية تعيش عالة على موارد الدولة الشحيحة، إلى هيئة فاعلة مؤثرة، تقدم بعض الدعم لمؤسسات التعليم، ومؤسسات الدعوة الإسلامية، والجمعيات الخيرية، وتمنح المساعدات للقراء، وتسمهم في صيانة المساجد، ودعم معاهد تحفيظ القرآن الكريم متزمرة في كل ذلك أحكام الوقف الشرعية وشروط الواقفين.

وقد لا يكون من الصواب القول بأن ما حققه الأوقاف السودانية من نجاح كان بمعزل عن وجود الإرادة السياسية الجادة المتمثلة في دعم الدولة ومساندتها. فالدولة بلا شك هي التي هيأت للأوقاف مناخ الإصلاح الفقانوني والإداري، وهي التي منحت الأوقاف الفرصة للتبيشير الواسع برسالتها إعلامياً، ومكنته من استرداد ما ذهب من ممتلكاتها إلى ملك الغير حتى ولو كان ذلك الغير هو الدولة نفسها.

ولعل من أبلغ الشواهد على مبادرة الدولة في إحياء دور الأوقاف بالسودان هو القرار الجمهوري رقم ٨٩٥ الصادر من رئيس الدولة، والذي نص على أن تخصص نسبة معينة من أراضي خطط الإسكان الجديدة في كل ولاية من ولايات السودان للأوقاف، تستثمرها وفق ما ترى.

كان ذلك هو حصاد التجربة السودانية في إحياء الدور الاقتصادي والاجتماعي للوقف، خلال ما لا يزيد عن عقد من الزمان بكثير. وإذا سُنت لك

فرصة الجلوس اليوم إلى القائمين على شؤون الوقف في السودان، والتحدث إليهم، للمست فيهم قوة التصميم والعزمية، والإيمان الكامل بأهمية الوقف لمجتمعهم الفقير المغلوب على أمره، ولحثّوك فأطالوا عن طموحاتهم ومشروعاتهم للعقد القادم من الزمان، والتي لا تنفع بأقل من حمل ما في وسعهم حمله من عبء حاجات التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية عن كاهل الدولة، وتيسيرها للفقراء من أفراد المجتمع، ومن استعصى عليهم أمرها بعد أن أصبح الشق المتأثر ببرامج الخصخصة، من العرض الكلي لهذه الخدمات، في تزايد مطرد.

ولذلك تسعى هيئة الأوقاف الإسلامية السودانية إلى توفير آلية فعالة تساند الدولة في تنفيذ برامجها الإنمائية من خلال سد الثغرات، ومعالجة ما ينشأ من سلبيات سياسات تنموية أصبح لا مناص منها في عصرنا الراهن، وعلى رأسها زيادة مساهمة القطاع الخاص في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، الأمر الذي يجعل الحصول عليها متعدراً على غير القادرين على دفع الثمن.

تجربة الوقف في ماليزيا

٢٥
سيد عثمان الحبشي

مقدمة

لقد أحدث دخول الإسلام أرخبيل الملايو تغيرات جذرية في حياة الناس، فالإسلام كمنهج متكمّل للحياة، لا ينحصر اعتقاده في مجرد ممارسة الشعائر التعبدية، وإنما يتخطى ذلك إلى تطبيق التعاليم الإسلامية في سائر أوجه حياة الفرد أو المجتمع المسلم. ومن ثم فقد أحدث الإسلام أثراً بالغاً على عادات الناس وتقاليدهم ولغتهم وتقافهم وما كانوا يتبعون قبله من التشريعات والنظم. وأفلح الإسلام في تمكين جذوره في تلك الأرض منذ مدة سبقت دخول المستعمر المسيحي بما لا يقل عن قرنين من الزمان.

ثم بدأ بعد ذلك دخول دوبيلات الملايو في إسار السيطرة الاستعمارية شيئاً فشيئاً منذ دخول البرتغاليين في ١٥١١م وحتى استقلال البلاد في ١٩٥٧م. وبالرغم من أن المستعمر لم يتمكن من انتزاع الإيمان من قلوب أفراد الشعب المستعمر، إلا أنه نجح إلى حد ملحوظ في إضفاء صبغة العلمنية على الكثير من أوجه الحياة، وانحرس تأثير الإسلام كمنهج شامل للحياة، ليصبح محصوراً في نطاق الاعتقاد الذي لا أثر له في شؤون الحياة اليومية.

ولعل من المظاهر الواضحة لذلك التوجّه الخطير قيام الإدارة الاستعمارية البريطانية بتحديد سلطات السلاطين بحيث تصبح قاصرة على الأمور المتعلقة بالشعائر الدينية والشؤون الثقافية، في حين استأثرت هي لنفسها ببقية السلطات التي من بينها السلطات الإدارية والأمنية، وسلطات حفظ القانون والنظام، والسلطات المالية، وحتى سلطات التعليم.

^{٢٥} ترجمة بالعربية لمحاضرة باللغة الإنجليزية قدمت إلى الندوة العالمية حول الوقف والتنمية الاقتصادية، التي نظمها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، التابع للبنك الإسلامي للتنمية، في كوالالمبور (ماليزيا)، في ٤ - ٢ مارس ١٩٩٨م.

وقد كانت مقاومة الشعب لذلك التغيير تخبو وتندى ما بين كل آونة وأخرى. ولم تكن تلك المقاومة ناتجة عن نزعة فطرية إلى مقاومة التغيير بقدر ما كانت مقاومة لطبيعة التغيير نفسه، إذ تبين أن ما كان يجري – برغم بطئه – كان محاولة واقفة من المستعمر لدفع مسار حياة الناس نحو العلمانية، واستحداث بؤر للصراع فيما بين العلمانيين منهم والمتدينين.

ولقد أسرف ذلك الوضع عن أثر كبير على ممارسة الوقف بين المسلمين في شبه جزيرة الملايو. فعلاوة على أن الوقف ممارسة تعبدية ينتظر المحسن الجزاء عنها في الدار الآخرة، وتخلّد ذكراه في مجتمعه، فإن ازدهار الوقف في ماليزيا في تلك الحقبة كان بمثابة ردة الفعل الطبيعية أمام مخطط العلمانية الذي سعى المستعمر إلى التمكين له. لقد انتاب المسلمون الخوف من أن تؤدي محاولات المستعمر تلك إلى القضاء بالكامل على حرية العبود. وبذا لهم أن من الضرورة بمكان وجود أماكن تمارس فيها الشعائر الإسلامية ويُعد فيها الناس للإقبال على دين الله. وأيقنوا كذلك أن مثل تلك الأماكن لا بد لها من دخل مادي متصل يغطي احتياجاتها ويمكن من المحافظة عليها، لذا فقد خصصت العديد من الأراضي الزراعية من قبل الواقفين لدور العبادة والمقابر، ولعل هذه هي أنواع الوقف الغالبة في ماليزيا، إذ أن الوقف على غير هذه الأغراض كالمدارس الدينية ودور الأيتام كان جد محدود.

إدارة الممتلكات الوقفية في ماليزيا

بالرغم من أن عملية الوقف على أعمال البر قد بدأت في ماليزيا منذ دخول الإسلام إليها، إلا أن إدارة الممتلكات الوقفية تُركت بالكامل للمتولين دون أن تخضع لضوابط قانونية أو إطار تنظيمي حتى عام ١٩٥٢م حين أصدرت حكومة إقليم سيلانقور قوانينها المبنية على الشريعة الإسلامية. وقد اشتملت تلك القوانين على بعض التشريعات المتعلقة بإدارة الوقف. ومن ثم يمكننا الحديث هنا عن مرحلتين لإدارة الأوقاف في ماليزيا هما: المرحلة السابقة لعقد الخمسينيات، والمرحلة التالية له.

أولاً : إدارة الوقف في المرحلة السابقة لعام ١٩٥٠

كما سبق أن بينا في الفقرات السابقة فإن معظم ممتلكات الأوقاف كان مرتبطة بغرض محدد، مثل إنشاء المساجد، أو المدارس الدينية، أو المقابر، وأن النذر القليل من الأوقاف كان على دور الأيتام والمدارس الدينية. لذا فقد كانت سلطة المتولي في الغالب من اختصاص اللجان الخاصة بذلك المرافق الوقفية، وفي بعض الأحيان عهد بحق الولاية على الأوقاف إلى رؤساء القرى.

وفي معظم الحالات كانت الأعيان الموقوفة توضع تحت تصرف المتولي، فرداً كان أم لجنة، دون وثيقة رسمية (حجـة وقف) تثبت أن تلك العين قد وقفت على ذلك الغرض. وكان يكفي الإيعاز الشفهي من قبل الواقف والقبول بنشوء الوقف والولاية عليه من قبل المتولي، لينتقل حق التصرف في شؤون العين الموقوفة من الواقف نهائياً إلى المتولي. وكان المتولون لا يخضعون لأي ضابط أو رقيب في إدارتهم للوقف بعد نشوئه.

وكانت النتيجة الحتمية لذلك التراخي في ضبط شؤون الوقف ضياع بعض الممتلكات الموقوفة بعدة طرق. فنظرأً لعدم وجود حجة وقافية تثبت انتقال الوقف من ملك الواقف، كثيراً ما يعود الورثة إلى المطالبة بالعين الموقوفة بعد موت الواقف والمتولي ولا يوجد ما يدحض حقهم في ذلك في غياب التوثيق. كما أن المتولين أنفسهم لم يتورعوا في بعض الحالات عن تحويل الممتلكات الموقوفة إلى ملكهم الخاص في غياب الوثائق الدالة على ثبوت الوقف، وفي بعض الحالات أقدم ورثة المتولين على ذلك.

إدارة الأوقاف في مرحلة ما بعد ١٩٥٠

أدى تزايد المشكلات الناتجة عن إطلاق يد المتولين في الانفراد بتصريف شؤون الوقف إلى الشعور بأن لا بد من سن قوانين تحد من تجاوزات المتولين وكان السبق في ذلك كما أسلفنا لحكومة إقليم سيلانقور التي أصدرت في عام ١٩٥٢ م مثل تلك القوانين ضمن تشريعاتها الإدارية المستمدـة من أحـكام

الشريعة الإسلامية، وسرعان ما تبعتها في ذلك بقية الحكومات الإقليمية الماليزية. فعلى سبيل المثال أصدرت حكومة إقليم تريناناو مثل تلك القوانين في ١٩٥٥م، وحكومة ميلاكا في ١٩٥٩م، وبيراك في ١٩٦٥م، وجوهور في ١٩٧٨م.

وقد اشتركت تلك القوانين جميعها في إثبات النصوص التالية:

- اعتبار المجلس الإسلامي هو المตول العام لجميع الأوقاف الإسلامية
- الاحتفاظ بجميع المستندات المتعلقة بالأوقاف لدى المجلس المذكور
- الالتزام بصرف ريع الأموال الوقفية على الأغراض المحددة لها وفق شروط الوقفين

وقد أدى إصدار مثل تلك التشريعات إلى إحداث أثر جيد بدا ظاهراً للعيان الآن وعقب ثلاثة عقود من صدور تلك التشريعات. على أن صعوبة تتبع الممتلكات الوقفية في مختلف الأقاليم، وعدم وجود الكفاءات البشرية والمقومات الإدارية الأخرى أدى إلى بقاء الكثير من الأوقاف في هيئة أراض لم تزل تحت سيطرة متوليها الأساسيين.

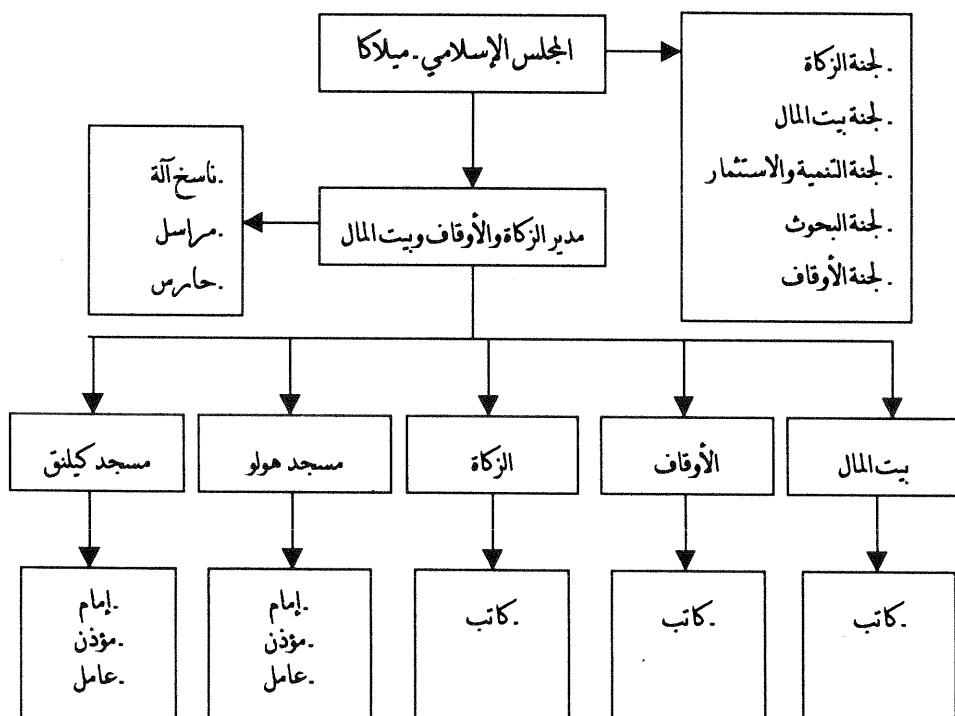
التنظيم الإداري للأوقاف

نظراً لأن السلطان في كل إقليم من الأقاليم التي لها سلاطين هو الزعيم الديني والثقافي فهو وبالتالي رئيس المجلس الإسلامي للإقليم. وباستثناء إقليمي سباه وسارواك فإن المجلس الديني الإسلامي يخضع لرئاسة سلطان الإقليم أو من يمثله، أما في سباه وسارواك فيخضع المجلس لرئيس دائرة الشؤون الدينية الذي يعتبر موظفاً بالخدمة المدنية. والمجلس الديني الإسلامي لا يعتبر جزءاً من الجهاز الحكومي ولذلك فهو يتمتع بسلطاته وصلاحياته الخاصة. ويفوض المجلس في الغالب ممارسة أعماله الإدارية إلى لجنة أو موظف تنفيذي يعينه. وفي معظم الأقاليم تقوم نفس اللجنة أو الموظف التنفيذي المعين بإدارة شؤون الزكاة والوقف وما يعرف ببيت المال.

ويتحدد عدد العاملين المنوط بهم إدارة الأموال الوقفية بحسب عدد تلك الأموال الذي يتراوح في المعتمد ما بين منشأة واحدة إلى سبع منشآت. وفي معظم الأقاليم فإن الموظف المكلف بشؤون الوقف هو في ذات الوقت أمين سر (سكرتير) المجلس الإسلامي، ومن ثم فهو موظف غير متفرغ لإدارة الأوقاف، ويعاونه في الغالب كاتب وناسخ.

ونادراً ما يكون الموظفون المكلفوون بشؤون الوقف من تلقوا تدريباً أو يملكون الكفاءة اللازمة في مجال دراسات الاستثمار وإدارة المشاريع وتقويم الممتلكات وما إلى ذلك. فهم ومعاونوهم من الكتبة والنساخ والمحاسبين لا يملكون في المعتمد سوى المعارف الإدارية البسيطة. على أن المجلسين الإسلاميين في بینانج وميلاكا أحسن حالاً من سواهما فيما يتعلق بالكفاءة الفنية لموظفي الأوقاف.

الهيكل التنظيمي لإدارة الزكاة والأوقاف وبيت المال في إقليم ميلاكا



استغلال ممتلكات الأوقاف في ماليزيا

بالرغم من أن معظم الممتلكات الموقوفة - خاصة الأرضي - قد شرط واقفوها استغلالها وصرف ريعها على المساجد القريبة منها، إلا أن تلك الممتلكات لم تخضع لصيغة استثمارية سوى الإجارة. ويشتمل الجزء الغالب من الأرضي الموقوفة على أراض تمتاز بمواعدها الاستثمارية الجيدة في مراكز المدن، بينما يشتمل الجزء الآخر على أراض زراعية في المناطق الريفية. ويواجه جزء كبير من الأرضي الواقية بنوعيها الحضري والريفي الإهمال التام أو التعدي عليها من قبل أناس استخدموها بغير حق.

فمعظم أراضي الأوقاف في بيراك ، على سبيل المثال، مؤجرة بأجرة زهيدة لمدد تتراوح ما بين ٦٦ إلى ٩٩ عاماً، وكذلك الحال في ميلاكا وبينانق. وقد تمكّن المستأجرون إثر حصولهم على مثل هذه العقود الطويلة من إنشاء المباني السكنية والتجارية على الأرضي الواقية، يستغلونها لمصلحتهم نظير أجرة زهيدة تذهب إلى الوقف. كما أن المباني الواقية أيضاً حظها من الأجرة زهيد كأراضي الوقف.

وقد كان من الممكن، بلا شك، أن تستغل تلك الأرضي الواقية ذات الواقع الجيدة في مراكز المدن بصورة أفضل، لأن يجري تطويرها وتشييد المنشآت عليها أولاً، ثم تأجيرها لتحقيق عائدًا أكبر.

ولعل مما يثير الدهشة أن القائمين على أمر تلك الأملك الواقية لم يستيقنوا الحاجة الماسة إلى تشييد المباني عليها والسعى إلى استخدامها بصورة أفضل إلا في السبعينيات من القرن الماضي، إبان الطفرة العقارية التي انتظمت البلاد، حيث عمدت المجالس الإسلامية في بعض الأقاليم، مثل بينانق وميلاكا وترینقانو، إلى التفكير في ذلك. فتم تشكيل لجان استثمار استشارية للمجالس الإسلامية في هذه الأقاليم الثلاثة تضم موظفين مختصين من عدة مصالح حكومية وغيرهم من المهنيين. وقد شملت تلك اللجان في عضويتها مديرى مشاريع من مؤسسة التنمية الاقتصادية التابعة للدولة، ومعماريين ومهندسين من

مصلحة الأشغال العامة ، ومهنيين وسياسيين آخرين . وأنطط بتلك اللجان تقديم المشورة المتخصصة حول نوع الاستثمار والتواهي الفنية المتعلقة بإنشائه ومصادر تمويله .

وأنشأ المجلس الإسلامي بإقليم ميلاكا لجنة خاصة للإشراف على إدارة الأوقاف والبحث عن السبل والوسائل الملائمة لتنميتها وتطويرها . وتضم تلك اللجنة في عضويتها سياسيين ، وموظفين من بعض الدوائر الحكومية ، وبعض أعضاء الأجهزة التشريعية ، وبعض علماء الدين . وكان من المشروعات التي تم إنجازها بنجاح مبنى مؤلف من ثلاثة أدوار يشتمل على متاجر ومكاتب ، شيد في عام ١٩٧٩ م في مدينة ميلاكا على أرض مساحتها ٢١٠٠٠ قدمًا مربعاً . وكان هذا المشروع استثماراً مشتركاً فيما بين المجلس الإسلامي بوصفه ناظراً على الأوقاف ، وهيئة تطوير المدن . وقد بذلك اللجنة جهوداً كذلك لتحديد أراضي وقفية أخرى مجدها الاستثمار . وبخلاف ذلك فقد بقيت الأراضي الوقفية الأخرى تحت إشراف المتولين الأفراد الذين أقاموا عليها مساكن قليلة الكلفة بغرض استغلالها عن طريق الإيجار .

وفي إقليم بينانق أيضاً أنشئت هيئة استشارية لتقديم المشورة الفنية للمجلس الإسلامي فيما يتعلق بتنامي الجدوى الاقتصادية للمشاريع الوقفية الاستثمارية ، وتمويل تلك المشاريع وإدارتها . وفي حين كانت اللجنة الاستشارية التي كونها المجلس الإسلامي لإقليم ميلاكا مختصة بشؤون الوقف فقط ، كانت اللجنة الاستشارية الخاصة بمجلس بينانق تختص بتقديم المشورة للمجلس في مجال الاستثمار من حيث هو ، إن كان في مجال الأوقاف أو غيرها ، وكانت عضويتها تضم بعضاً من رجال الأعمال والمهنيين .

وقد تمكن المجلس الإسلامي في بينانق في عام ١٩٧٩ م ، مستعيناً بمشورة لجنة الاستثمار ، من توسيعة مبنى مؤلف من ٢٢ شقة سكنية و ١٣ متجرًا ببناء ست شقق سكنية إضافية . كما تمكن المجلس كذلك من تشييد مبنى آخر مؤلف من أربعة أدوار يشتمل على متاجر ومكاتب ، اكتمل بناؤه في مركز المدينة في عام ١٩٨٥ م على أرض مساحتها ٦٠٢٠٠ قدمًا مربعاً . وقد كلف

بناء المشروع مليوني رينجيت ماليزي. ووقع المجلس الإسلامي عقداً مع الجهة الممولة يتناقضى بموجبه ٢٠٠٠ رينجيت ماليزي سنوياً من عائدات المشروع لمدة ثلاثين عاماً تؤول بعدها ملكية المشروع بالكامل للمجلس.

ومن مشروعات مجلس بينانق التي يجري العمل على تنفيذها إبان إعداد هذه الدراسة أيضاً منى من أربعة أدوار من الشقق السكنية منخفضة الكلفة والمتاجر والمكاتب مزمع تشييده على أرض تقع في مركز المدينة، وتبلغ كلفته التقديرية ٧٠٠٠٠ رينجيت ماليزي ، حيث يسعى المجلس للحصول على تمويل للمشروع بقرض من الحكومة الفيدرالية، ومن المتوقع أن يبلغ عائد المشروع السنوي عند تنفيذه ٨٥٠٠٠ رينجيت ماليزي.

بالإضافة إلى ما تقدم ذكره، وعقب بدء عمليات البنك الإسلامي الماليزي، شرع المجلس في تحويل استثماراته المصرفية إلى ودائع استثمارية لدى البنك المذكور.

باستثناء هذه المحاولات لاستثمار ممتلكات الأوقاف في كل من ميلاكا وبينانق، وبعض الجهود التي لم تثمر بعد في كل من بيراك وترينقانجو وجوهور، لم يتضح إلا النذر اليسير من جهود المجالس الإسلامية بالحكومات الإقليمية لتتميم ممتلكات الأوقاف.

مشكلات إدارة الأوقاف في ماليزيا

إن معظم الممتلكات الوقفية في ماليزيا وقفت قبل بداية القرن العشرين، وكان نظارها من زعماء القرى، أو أناس يتمتعون باحترام الواقفين، أو جمعيات المساجد، ولذا لم تحظ بحسن الإدارة والكافأة في تحقيق أهداف الواقفين، ولم يتتسن للمجالس الإسلامية التحرك لتصحيح ذلك الوضع الإداري للأوقاف في ماليزيا إلا في منتصف القرن العشرين.

ولعل أهم المشكلات التي واجهت الأموال الوقفية في ماليزيا هي مشكلة نقل ملكية جميع الأعيان الموقوفة إلى المجالس الإسلامية، أي إنفاذ القانون

القاضي بأن يصبح المجلس الإسلامي هو المตولى لجميع الأوقاف الخيرية في الإقليم الموجود فيه، خاصة بالنسبة للأوقاف المخصصة لأوجه البر عامة وغير مرتبطة بمنشأة محددة كالمساجد، والمدارس الدينية، وما إلى ذلك. وكما ذكرنا في موضع سابق من هذه الدراسة فقد تعرض الكثير من تلك الأوقاف إلى التعدي من قبل بعض ورثة الواقفين أو من المตولين أنفسهم.

المشكل الثاني الذي عانت منه الأوقاف في ماليزيا هو نقص الكوادر المؤهلة في دوائر الأوقاف التابعة لكل المجالس الإسلامية تقريباً. ويعلل البعض ذلك بقلة عائدات هذه المرافق مما لا يمكنها من استقطاب الكفاءات الإدارية اللازمة. وتبدو المسألة هنا شبهاً بالغالطة المشهورة حول ما إذا كانت الدجاجة من البيضة أم البيضة من الدجاجة !، إذ تختلف الآراء فيما بين نقص الكفاءات من جهة، وقلة العائد من جهة أخرى، وأيهما السبب وأيهما النتيجة؟.

والشكل الثالث هو عدم وجود نظام جاد يمكن المجالس الإسلامية من الاحتفاظ بسجلات دقيقة للممتلكات الوقفية. ففي الغالب يطلب المجلس من لجان المساجد والمدارس الدينية موافاته بما لديهم من المعلومات حول الأموال الوقفية التابعة للمسجد أو المدرسة الدينية المعنية، ويكتفي بما يحصل عليه من تلك اللجان دون أن يسعى إلى التأكد من صحة المعلومات التي حصل عليها.

والشكل الرابع يتمثل في بطء الإجراءات المتعلقة بنقل ملكية الأعيان الموقوفة إلى المجالس الإسلامية وما يتطلبه ذلك من مدة زمنية طويلة، وبضاعف حجم هذا المشكل ضعف الكفاءة الإدارية وضيق ذات اليد لدى الدوائر الوقفية نفسها.

أما المشكل الخامس فهو التبعات المالية التي تترتب على نقل الملكية، كنفقات بدل الخلو أو رسوم تقويم العين المراد نقل ملكيتها، حيث لا يستثنى من ذلك سوى وقف المقبرة. وفي الحالات التي تكون فيها العين الموقوفة المراد نقل ملكيتها غير ذات عائد، أو يكون عائدتها أقل من النفقات المطلوبة، ينصرف المجلس الإسلامي عن تحويل ملكيتها إلى اسمه مباشرة، فتنتقل الملكية بدلاً من

ذلك إلى دائرة الشؤون الدينية التابعة لحكومة الإقليم لتصبح العين الموقوفة في حكم الأموال الحكومية وتتمتع بميزة الإعفاء من الرسوم.

وأخيراً نأتي إلى مشكل غياب الوعي الكافي - فيما يبدو - بأهمية الوقف كمؤسسة إسلامية يمكن أن يكون لها دور رائد في خدمة أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية، على أن بوارق الأمل أخذت تلوح مؤخراً فيما عمدت إليه بعض المجالس الإقليمية من سعي إلى تنمية الأوقاف كما شهدنا في كل من ميلاكا وبيراك وترينقانو.

تجربة الوقف لدى المجتمع الإسلامي الهندي

٢٦ محمد رضوان الحق

مقدمة

دخل مفهوم الوقف الإسلامي الهند مع دخول الإسلام، غير أن التاريخ المؤتّق في البلاد الهندية يعود إلى نحو ثمانينات عام مضت حيث وُقّت منذ ذلك العهد، على وجه التأييد ممتلكات لا تحصى – ثابتة كانت أم منقوله – على الأغراض الدينية والخيرية المعترفة في الشرع الإسلامي. وقد شهد القطاع الواقفي نمواً مطرداً إبان حقبة الحكم الإسلامي في الهند (عهود السلاطين والمغول).

التطور التاريخي لتشريعات الوقف في الهند

كانت الأوقاف الإسلامية في الهند عند نشأتها الأولى تحت إشراف من عُرف بـ "صدر الصدور" فهو المشرف العام على الأمور المتعلقة بالوقف، وكان قضاة المناطق يشرفون على الوقف على مستوى المدن الكبيرة، بينما يتولى أئمة المساجد والمؤذنون الإشراف على شؤون الوقف في القرى، وكان – وما زال – على بعض الأوقاف متولون من شرط الوقف لهم حق الولاية.

وفي عهد الاستعمار الإنجليزي عمّد المستعمرون الإنجليز في بادئ الأمر إلى اتباع سياسة تهدف إلى عدم المساس بقوانين الأحوال الشخصية الخاصة بال المسلمين والهندوس حيث أصدروا في عام ١٧٧٢ م قانوناً ينص على ذلك. وبقي الوقف محظوظاً بهياكل إدارته التقليدية مما أدى إلى سوء استخدام الممتلكات الوقفية والتفرط في إدارتها.

^{٢٦} ترجمة من الإنجليزية لورقة عمل قدمت إلى ندوة "التجارب الوقفية في دول جنوب آسيا" التي نظمها في بيودطي كل من: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، والأمانة العامة للأوقاف لدولة الكويت، ومعهد الدراسات الموضوعية – الهند، في ٨ – ١٠ مايو ١٩٩٩ م.

على أن فشل تلك التجربة، نتج عنه صدور قوانين في بعض المقاطعات الهندية تمنع ما يعرف بمجلس الإيرادات "Board of Revenue" بعض سلطات الرقابة المالية على الوقف، ومن تلك القوانين قانون البنغال وقانون مدراس وكلاهما صدر في عام ١٨١٠.

استمر ذلك الوضع إلى عام ١٨٣٦م حين أصدرت الإدارة الإنجليزية قانون الأوقاف الدينية الذي نص على أن جميع المنشآت الدينية التابعة لمجلس الإيرادات أو الواقعة تحت إشراف نظار عاديين يعهد الإشراف عليها إلى متولين رسميين، ثم كونت لجان محلية تتولى مهمة الإشراف على المتولين الرسميين. وأعقب ذلك صدور قانون القضاة لعام ١٨٦٤م، وقانون الأوقاف الخيرية لعام ١٨٩٠م. غير أن مشكلة تلك القوانين التي كانت تصدرها الإدارة الإنجليزية – على كثرتها وتتاليها – كانت تغفل في كثير من الأحيان الأساس الشرعي الذي ينبغي أن تُبني عليه مثل تلك القوانين مما تسبب في كثير من الضيق والتذمر لدى المجتمع ومن ذلك ما حدث من إلغاء ثم إعادة حق الاعتبار القانوني للوقف على الذرية.

وقد شهدت الفترة من ١٩١٣م إلى ١٩٥٤م صدور عدة قوانين تتنظم شؤون الوقف على مستوى الحكومات الولاية، مثل قانون بيهار وأوريسا في ١٩٢٦م، وقانون البنغال في ١٩٣٤م، وقانون بومبي في ١٩٣٥م (المعدل في ١٩٤٥م)، وقانون المقاطعات المتحدة في ١٩٣٦م، وقانون دلهي في ١٩٤٣م، وقانون بيهار في ١٩٤٧م. ولم يقف سيل تلك القوانين المتفرقة إلا بعد استقلال البلاد حيث صدر في العام ١٩٥٤م ولأول مرة قانون الأوقاف المركزي الذي استبدل بموجبه كل القوانين السابقة بقانون موحد لإدارة الأوقاف ليطبق في كل المقاطعات الهندية باستثناء غرب البنغال ، وأوتار براديش، ومهراشترا فقط. وبالرغم من أن القانون المذكور لم يتسع تطبيقه على مستوى القطر إلا أنه كان بمثابة المحاولة الأولى لتوحيد الإطار القانوني لإدارة الوقف على مستوى الهند.

وقد برزت عدة ثغرات في القانون عند تطبيقه الأمر الذي استدعي عدّة تعديلات فيه في السنوات ١٩٥٩م، ١٩٦٤م، ١٩٦٩م، ١٩٨٤م، وأخيراً قانون الأوقاف المعدل لعام ١٩٩٥م.

تنظيم شؤون الأوقاف الإسلامية بالهند في ظل قانون ١٩٩٥م

ننتقل فيما يلي إلى عرض مقارنة موجزة بين قانون عام ١٩٥٩م وقانون ١٩٩٥م سعياً إلى إبراز ما ذهبت المحاولات إليه من إصلاحات في إطار القانون الأخير، وذلك في النقاط التالية:

١. صدر قانون ١٩٩٥م كقانون موحد ينظم شؤون الوقف في كل المقاطعات الهندية باستثناء إقليم جامو وكشمير، بينما لم يشمل قانون ١٩٥٤م - برغم شموله - كلاً من أوتار براديش وغرب البنغال ومعظم مناطق مقاطعتي غوجرات ومهراشترا، إلى جانب جامو وكشمير.
٢. تأتي أغلبية عضوية مجلس الأوقاف في ظل قانون ١٩٩٥م بالانتخاب، حيث ينتخب ثمانية من أعضائه الأحد عشر (عضوان من كل من: البرلمان، والمجلس التشريعي الإقليمي، والهيئة القضائية، والمتولين)، بينما يعين الأعضاء الخمسة الباقون (ممثلان للمنظمات الإسلامية المرموقة، وأثنان من علماء الفقه المسلمين، وموظف من الحكومة الإقليمية لا تقل درجة الوظيفة عن درجة نائب وكيل وزارة). أما في قانون ١٩٥٤م فقد كان يتم تعيين أعضاء المجلس الأحد عشر من مختلف الجهات.
٣. يعطي قانون ١٩٩٥م الرئيس التنفيذي لمجلس الأوقاف صلاحيات ضبط المتعدين على الممتلكات الوقفية واتخاذ ما يلزم من إجراءات قانونية لإجلائهم عنها مستعيناً على ذلك بالسلطات المناسبة، وذلك لتسهيل وتسريع إجراءات ردع المتعدين على الأوقاف، في حين لم يعط قانون ١٩٥٤م هذه الصلاحيات لأمين مجلس الأوقاف.

٤. لم يحدد قانون ١٩٩٥ م قيد زمني لرفع القضايا المتعلقة باستعادة الأموال الواقية التي يتعدى عليها الغير، الأمر الذي مَكَن مجالس الأوقاف والمتولين الراغبين في رفع مثل تلك القضايا من القيام بذلك بعد مضي أية مدة من الزمن على الاستيلاء على الممتلكات الواقية، بينما حدد قانون ١٩٥٤ م تلك المدة باثني عشر عاماً (زيدت إلى ثلثين عاماً بموجب تعديل القانون المذكور في ١٩٨٤ م).
٥. نص قانون ١٩٩٥ م على زيادة نسبة إسهام الأوقاف المنفردة في ميزانية مجلس الأوقاف المركزي من %٦ (وفقاً لقانون عام ١٩٥٤ م) إلى %٧.
٦. وضع قانون ١٩٩٥ م الضوابط الصارمة على تصرفات المتولين فيما يتعلق ببيع أو تداول أو رهن الأعيان الواقية المنقوله، في حين لم تفعل ذلك القوانين السابقة.
٧. اشترط قانون ١٩٩٥ م ألا يتم تأجير الأعيان الواقية إلا عن طريق الإعلان العام كي يتمكن الوقف من تعظيم عائد الإيجار، في الوقت الذي أغلقت فيه القوانين السابقة مثل ذلك التشريع.
٨. نص قانون ١٩٩٥ م على تشكيل محاكم على مستوى الأقاليم تختص بالنظر في المنازعات حول الممتلكات الواقية، من أجل الاقتصاد في الوقت والمال المهدرين في متابعة قضايا النزاع حول الأوقاف لفترات طويلة بين أروقة المحاكم، الأمر الذي لم يلتقط إليه قانون ١٩٥٤ م.
٩. أعطى قانون ١٩٩٥ م مجالس الأوقاف صلاحية إعداد مشروع لإدارة الأوقاف الواقع تحت مظلة إشرافها، كي يتتيح لها ذلك تميية تلك الممتلكات الواقية وتعظيم ريعها، ولم يرد ذلك في نصوص قانون ١٩٥٤ م.
١٠. اشتمل قانون ١٩٩٥ م – على خلاف القوانين الأخرى – على نصوص توقيع عقوبات كالغرامة المالية والفصل من الوظيفة والسجن لأي متول

للوقف ثبت إدانته بالخيانة أو التقصير في حمل أمانة الوقف أو الامتياز عن تسجيله لدى مجلس الأوقاف المختص.

ولعل من الطبيعي أن يؤدي صدور قانون ١٩٩٥م مشتملاً على كل هذه الإصلاحات إلى توفير الإطار التشريعي والتنظيمي المناسب لصون الممتلكات الوقفية والنهوض بدور الوقف التنموي في المجتمع، من خلال توجيهه إلى خدمة الأغراض الدينية والثقافية والتعليمية والصحية وفق ما اشترط الواقفون.

دور مجلس الأوقاف المركزي

مجلس الأوقاف المركزي هو مجلس شريعي أنشأته الحكومة الهندية ليؤدي دوراً أساسياً في تنمية الأوقاف الإسلامية وتعزيز دورها في خدمة المجتمع المسلم. ومن ثم فإن الدور الرئيس لمجلس الأوقاف المركزي هو تقديم المشورة للحكومة المركزية في الأمور المتعلقة بإدارة الأوقاف الإسلامية، بالإضافة إلى المهام الجانبية الأخرى التي ي يؤديها المجلس مثل الإشراف على المساجد والأضرحة. ونستعرض فيما يلي بعض الأمثلة القليلة لمشاريع المجلس.

١. مجال تنمية الممتلكات الوقفية

في عام ١٩٧٤م بادرت الحكومة المركزية بإنشاء برنامج تنمية الأوقاف الإسلامية الحضيرية الذي خصصت له منحة مالية مقدارها ٥٠٠٠٠ روبيه هندية يستخدمها المجلس المركزي للأوقاف في تقديم سلف صغيرة لمجالس الأوقاف الإقليمية والمنشآت الوقفية المنفردة لتمويل مشروعات إئماء أملاكها بالمدن. وقد كان مجموع المشروعات التي مولت بذلك الأسلوب حتى عام ١٩٩٧م ٨٧ مشروعًا (اكتمل تنفيذ ٤١ مشروعًا منها حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة)، وبلغ إجمالي المبالغ المعاد تدويرها كقرروض حوالي ١٥٠ مليون روبيه هندية، ويتم سداد القرض على عشرين قسطًا نصف سنوي. ويقدر متوسط الزيادة في إيرادات الأعيان الوقفية التي استفادت من ذلك التمويل بنسبة .٦٢%

٢. مجال برامج التعليم

إن القروض المقدمة في إطار مشروع تنمية ممتلكات الوقف الحضرية التي تحدثنا عنها في الفقرة السابقة تقدم على أساس أنها قروض لا تحمل فائدة إقراض، على أن الجهات المقترضة يفترض أن تساهم بما قيمته ٦٪ من قيمة الجزء غير المسدد من القرض سنويًا كمساهمة في صندوق دعم التعليم الذي يديره المجلس المركزي للأوقاف^{٧٧} لتمويل العديد من البرامج التعليمية منها على سبيل المثال :

- تقديم ٥٠٠ منحة دراسية سنويًا في مجالات التعليم التقني (زيدت المنح لتصبح ٨٠٠ منحة سنويًا ابتداء من عام ١٩٩٩)
- تقديم بعض المنح الطارئة للطلاب الفقراء
- تقديم منح دراسية للتعليم الديني عن طريق مجالس أوقاف الأقاليم
- الدعم المالي لبعض أنشطة المعاهد التقنية
- مساعدة المنظمات الطوعية على تنفيذ برامجها في مجال التدريب المهني
- دعم المكتبات العامة

وقد تمكّن صندوق دعم التعليم حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة من تمويل ٤٢٠٠ منحة دراسية، وتقديم مساعدات طارئة إلى حوالي ٦٨٦ حالة من حالات الطلاب الفقراء، وتقديم الدعم في مجال التدريب المهني إلى ٣٤٤ منظمة طوعية.

وهكذا أصبح الوقف مؤسسة فاعلة ومؤثرة في سد الحاجات الاجتماعية والاقتصادية لدى المجتمع الإسلامي في الهند، عقب محاولات الإصلاح التشريعي والتنظيمي والإداري والمالي التي شهدتها هذه المؤسسة منذ بزوغ فجر الاستقلال في شبه القارة الهندية.

^{٧٧} لعل اشتراط المساهمة بهذه النسبة للحصول على القرض يحتاج إلى رأي أهل الفقه (المحرر).

الخاتمة

قراءة موجزة فيما تم عرضه من تجارب

لعل القارئ الكريم قد تبين، من خلال تتبعه لما تم عرضه من تجارب، أن ثمة جوانب عدّة يمكن النظر إليها للوقوف على النجاح الذي حققته مؤسسة الوقف عبر تاريخها الطويل ، وما اعترض سبيلها من أسباب التعرّض والقصور. فالوقف كما رأينا مؤسسة عريقة ضاربة الجذور في تاريخ الحضارة الإسلامية، عرفتها المجتمعات الإسلامية على اختلاف أجناسها ومواطنها الجغرافية منذ عهد بعيد.

وبالرغم من أن هذه المؤسسة بدأت مسيرتها قوية فاعلة لصيغة بقاعدة المجتمع في عهود ازدهار الحضارة الإسلامية، إلا أنها ما لبثت أن وجدت نفسها عرضة للإهمال تارة، وللتعدّى والغصب تارة أخرى، خاصة إبان الحقبة الاستعمارية المظلمة التي خيمت على العديد من أنحاء العالم الإسلامي، بل إن ذلك الغصب والتعدّى ظل في بعض الدول، يلاحق هذه المؤسسة الاجتماعية الرائدة لردم طویل من الزمن عقب جلاء المستعمر.

على أن المتتبع لما سلف عرضه من تجارب يلاحظ بيسر أن العقود القليلة الماضية شهدت صحوة لدى العديد من الدول والمجتمعات الإسلامية تتم عن الاهتمام بمؤسسة الوقف، وسعى إلى تهيئة مقومات إصلاحها، وتفعيل دورها في تنمية المجتمع. وسنحاول في هذه الخاتمة أن نستبط، مما عرضنا من تجارب، المحاور الأساسية التي ركزت عليها جهود الإصلاح، ونوجز عرضها في ثلاثة جوانب هي الجانب التشريعي، والجانب الإداري، والجانب المالي.

الجانب التشريعي

لعل أول ما تسهل ملاحظته فيما عرضنا من تجارب أنها جميعاً قد انطلقت من إصلاح التشريعات الوقية. ذلك لأن القوانين والنظم، سواء أكانت لمؤسسة الوقف أو لغيرها، هي البيئة التي تبني عليها هيئة المؤسسة، وتتحدد

طبيعة أهدافها وتوجهاتها، وترتبط نتائج أنشطتها، فإذا صلحت تلك البيئة صلحت المؤسسة وإذا فسدت الأولى فسدت الثانية.

ففي التجربة الهندية مثلاً لاحظنا أن المستعمر الإنجليزي حين أقحم أنفه في التشريع لمؤسسة الوقف جاء بقوانين وأنظمة خالفت طبيعة الوقف الإسلامي وخرجت على مقتضياته الشرعية، فأضرت بالوقف وبدوره في المجتمع. وحين نالت البلاد استقلالها، اتسع المجال لثورة تشريعية للوقف – إن كانت قد تعثرت في بدايتها نظراً لظهور قوانين متعددة للوقف في مختلف الولايات الهندية – إلا أنها فلحت أخيراً في صياغة قانون ١٩٩٥م الذي نظم شؤون الوقف الإسلامي في ذلك البلد غير الإسلامي بصورة رائعة تضاهي – إن لم تتفق – قوانين الوقف في الكثير من أنحاء العالم الإسلامي.

وفي السودان والكويت والأردن، بل وسائر التجارب التي عرضت في الفصل السابق، كانت نقطة الانطلاق في إصلاح حال الوقف هي الاهتمام بإيجاد الإطار التشريعي الملائم لذلك.

ومما تسهل ملاحظته أيضاً، من واقع ما تم عرضه من تحارب، أن محاولات الإصلاح التشريعي اتسمت بميزتين أساسيتين، أو لاهما اتساق القوانين الجديدة مع الأحكام الشرعية الخاصة بالوقف، وخلوها مما اعترى القوانين السابقة التي صاغها المستعمر من خلط وليس في خصائص الوقف الشرعية، فنفت تلك القوانين على شروط الولاية وأحكمت الضوابط عليها، وأكدت ضرورة التزام شرط الواقف، وعدم خلط مال الوقف بغيره من المال العام أو الخاص، وما إلى ذلك.

أما السمة الثانية لتلك القوانين فهي اشتتمالها على نصوص واضحة تمكن الوقف من استعادة ما غصب من ممتلكاته في العهود السابقة. فالقانون السوداني كما شهدنا مثلاً أورد من تلك النصوص ما مكن إدارة الأوقاف من استعادة جميع الأموال الموقوفة بما فيها ما انتقل إلى ملك الدولة. وقانون ١٩٩٥م الهندي أسقط القيد الزمني الذي كان محدداً لرفع القضايا المتعلقة باستعادة الأموال الوقفية التي

يتعدي عليها الغير، الأمر الذي مكّن مجالس الأوقاف والمتولين الراغبين في رفع مثل تلك القضايا من القيام بذلك متى شاءوا، وبعد مضي أية مدة من الزمن على الاستيلاء على الممتلكات الوقفية.

الجانب الإداري

الناحية الثانية التي تسهل ملاحظتها في ضوء التجارب التي عرضناها هي أن إصلاح الجهاز الإشرافي والإداري لمؤسسة الوقف كان هو الخطوة التي تبعت عملية الإصلاح التشريعي. ففي معظم تلك التجارب أو جميعها، يبدو أن إصلاح البيئة القانونية مهد السبيل إلى بناء أجهزة إشرافية وإدارية فعالة تتولى تصريف شؤون الوقف، والمحافظة عليه، وتعزيز قدرته على خدمة أهدافه.

ومن خلال تتبع الناحية الإدارية في التجارب التي تم عرضها نستطيع أن نتبين أن مؤسسة الوقف قد شهدت عبر تاريخها الطويل أنماطا وأساليب إدارية مختلفة يمكن حصرها، بصفة عامة، في ثلاثة أنماط رئيسة هي:

١. إدارة المتولي أو الناظر المستقل

في ظل هذا النظام يكون ناظر الوقف أو متوليه هو المسؤول المباشر من الحفاظ على أصول الوقف، وحسن تثميرها، وتحصيل ريعها وتوزيعه على المستحقين كما تقتضي حجة الوقف، وممارسة سائر المسؤوليات الإدارية لتنفيذ شرط الواقف والحفظ على عين الوقف. وسلطة المتولي على الوقف في ظل هذا النظام لا يحدوها سوى خروجه على ما رتبه له الشرع من حقوق والتزامات، كتعديه على مال الوقف بالخيانة أو السفسه أو التقصير ، أو إهماله شروط الواقف المعترضة شرعاً، مما يجعله عرضة لمساءلة الجهاز القضائي الذي يملك (بحكم الولاية العامة) حق محاسبته وعزله.

ولا شك أن هذا النظام الذي رافق مراحل نشأة الوقف الأولى له الكثير من المزايا التي توسيغ حظوظه بالقبول لحقبة طويلة من الزمن. فهو يحقق الكثير من متطلبات الوقف الشرعية مثل التقييد بشرط الواقف، وحفظ مال الوقف من

الاختلاط بغيره، ويتبع الفرصة للتعرف المباشر على حاجات الموقوف عليهم حيث إن جهاز الوقف الإداري في ظل هذا النمط هو أقرب إلى صيغة المؤسسة الأهلية البعيدة عن مثالب البيروقراطية الإدارية، وهكذا فالنظام له مزاياه.

ولكن قد لا يستطيع أحد أن ينكر أن مثل هذا النظام الإداري، خاصة في الحالات التي يكون فيها الناظر على الوقف الخيري فرداً، قد يعرّض مال الأوقاف للتجاوزات الإدارية فضلاً عن أن مثل هذا النظم يتسم بالرؤى الفردية المحدودة في الأمور المتعلقة بتنمية الوقف وتعظيم ريعه، وقد وقفنا في الحديث عن التجربة الماليزية على ما حدث من مثل هذه التجاوزات من قبل بعض المتولين أو ورثتهم، ورأينا أيضاً ما أصاب الممتلكات الوقفية من إهمال وخراب نتيجة لقصر نظرة بعض المتولين وعدم إمامهم بالأساليب الحديثة الموائمة لتنمية الممتلكات الوقفية وتطويرها.

٢. إدارة الأوقاف في إطار الجهاز الحكومي

من الطبيعي أن يؤدي وضع الأوقاف تحت رقابة المتولين المستقلين إلى حدوث بعض السلبيات، ومن الطبيعي كذلك أن تزداد تلك السلبيات ويتضاع تأثيرها مع تطور المجتمعات وازدياد درجة تعقيد نظمها ومؤسساتها، وتعدد الموقوفات كما ونوعاً، وأن تبرز تباعاً لذلك الحاجة إلى جهة إشرافية تكون أكثر قدرة على منع الفساد والتجاوز، والحفاظ على مال الوقف وتنميته وتطويره. أضعف إلى ذلك أن هنالك أوقاف تقاسم عليها العهد فضاعت حججها وهنالك أوقاف أخرى محدثة ذات طبيعة قومية، وأوقاف أصبحت تمس عند أداء أغراضها سياسات الدولة وتوجهاتها العامة، مما يقتضي مراقبة نشطها.

أدى كل ذلك إلى ظهور نمط إداري جديد اصبح الوقف بموجبه خاضعاً لرقابة الدولة المباشرة. وفي الغالب، في مثل هذه الحال، تتحقق الأوقاف بوزارة مركزية تضم إلى جانب الأوقاف مهام متعددة أخرى غالباً ما تعرف مجتمعة بالشؤون الدينية، كشؤون الدعوة والتوجيه الإسلامي والحج والعمرة ورعاية الاحتفالات والمناسبات الدينية وغيرها.

وكما هو الحال بالنسبة للنمط الإداري الأول فإن هذا النمط الثاني لا يخلو من المحسن، كما لا يخلو من العيوب. فمن محسنه أنه يحقق قدرًا أكبر من الانضباط الإداري والرقابة المتصلة على خلاف نمط إدارة المتولى المنفرد، ومن المفترض كذلك أن يكون هذا النمط الجديد أكثر قدرة على معالجة المسائل المتعلقة بتنمية الوقف وتطويره برأوية أوسع من الرؤية الفردية إذ أن الوزارة هنا هي الجهة المسئولة عن مهام التخطيط والتتنظيم والتوجيه والرقابة على الوقف، وكل هذه بلا شك محسن، على الأقل من الناحية النظرية.

ولكن في المقابل فإن عيوب الإدارة الحكومية المباشرة لمؤسسة يراد لها أن تلعب دوراً اقتصادياً واجتماعياً هاماً في المجتمع تكاد لا تخفي على أحد، وقد يعني عن مشقة تفصيل مثل تلك العيوب ما هو معروف من مطالب البiero-قراطية الحكومية، وضعف قدراتها الإدارية، وما اتسمت به من تواضع الكفاءة والتسيب. إضافة إلى ذلك فإن خضوع الأوقاف للسلطة الحكومية المباشرة أدى في كثير من الأحيان إلى اختلاط ممتلكات الوقف بالمتناكلات العامة.

غير أنه لا يستقيم عقلاً أن نستخلص من ذلك أن كل تجارب الإدارة الحكومية المباشرة للوقف كانت فاشلة. والشاهد على ذلك التجربة الأردنية التي عرضناها ضمن هذه التجارب، فهي وإن كانت تقوم على مثل هذا النمط الإداري الحكومي إلا أن وزارة الأوقاف كما شهدنا كانت على وعي تام بمتطلبات الإصلاح التشريعي والتنظيمي والإداري والمالي اللازمة لتفعيل دور الوقف.

ومهما يكن فإن الاستنتاج العام الذي ينتهي الأمر إليه هو أن الإدارة الحكومية المباشرة للوقف ليست هي الصيغة المثلث لتحقيق التقدم المنشود في القطاع الواقفي، ذلك لأن الوقف تحت هذا النمط الإداري يزج به وسط مجموعة من المهام والأنشطة الأمر الذي يجعل حفظ مال الوقف عن الاختلاط بغيره ومراعاة شروط الواقف فيه أمراً صعب المنال.

٣. نشأة الهيئات الوقفية المستقلة

لعل من أهم الأسباب التي دعت إلى نشأة وتطور هذا الأسلوب الإداري في مجال الوقف ما ظهر مؤخراً في بعض الدول من توجه نحو النهوض بالدور التنموي للوقف، وما رافق ذلك من دعوة إلى تحرير الوقف من قيود البرورقراطية الحكومية وما تنسن به من سلييات، كي يتمكن الوقف من استعادة دوره التاريخي في المجتمعات الإسلامية. وقد عزز هذا التوجه وزاد من فاعليته كون الوقف مؤسسة إسلامية لها مميزاتها الخاصة المنبثقة من أحكام الشرع الإسلامي، الأمر الذي يجعلها جديرة بالكيان التنظيمي المستقل.

لذلك فقد عممت بعض الدول إلى استحداث صيغة تنظيمية جديدة تضع الوقف تحت إدارة هيئة أو أمانة عامية تنشأ لهذا الغرض، وتزود بالكافاءات اللازمة في مختلف التخصصات الإدارية والفنية، لشرف مباشرة على جميع الأوقاف الخيرية في الدولة، وتقوم بدور الناظر على الأوقاف المستحدثة والأوقاف مقودة الحجج، والأوقاف التي تنشئها الدولة، وتبشر المهام المتعلقة بإدارة الأوقاف واستغلالها، وتحصيل إيراداتها وصرفها، وإعداد موازناتها العامة ورفعها للجهات العليا للمصادقة عليها.

كما تقوم الهيئة أيضاً (من خلال مجلس إدارتها) برسم السياسات والأهداف، ووضع البرامج والخطط اللازمة لتنمية القطاع الوقفى وتطويره والمحافظة على ممتلكاته وتحقيق شروط الواقفين، وزيادة الوعي بأهمية الوقف ودوره التنموي، واستقطاب الواقفين الجدد، وما إلى ذلك من مهام.

ولعل من أبرز ما يتميز به هذا النمط الإداري الجديد أنه يمكن من إسناد سلطات الرقابة والإشراف العام على الأوقاف إلى سلطات الدولة السياسية العليا (رأس الدولة أو الوزير مثلًا) سعياً لتحقيق الانضباط والجدية، و يتيح الفرصة من جهة أخرى لنقل صلاحيات التنفيذ والممارسة الإدارية إلى أجهزة فنية تتميز بالخصخصية المهنية والقدرة على الممارسة الإدارية بأساليب الإدارة المعاصرة.

ومن التجارب التي تعطي مثالاً مميزاً لهذا النظام الجديد التجربتان الكويتية والسودانية. وربما زادت التجربة الكويتية، علاوة على ميزات النظام المذكورة أعلاه، ميزة أخرى هي الانفتاح على مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل مساحتها في إدارة الوقف، سواء أكان ذلك في مجال استقطاب الموارد الوقفية الجديدة، أو في تلمس حاجات المجتمع الموقوف عليها وإشاعتها بفاعلية وكفاءة، بينما اقتصرت التجربة السودانية – فيما يبدو – على تفعيل المساهمة الشعبية في جانب حشد الموارد الوقفية فقط.

وأهم ما نختتم به الحديث في تطور الجهاز التنظيمي والإداري لمؤسسة الوقف هو أن نمط الهيئات الوقفية المستقلة الذي أفرزته تطورات الأحداث عبر مسيرة الوقف الطويلة، والذي تبيّناه فيما سبق عرضه من تجارب يتميّز عن النمطين السابقين (الناظارة المستقلة والتبعية للجهاز الحكومي) بالجمع بين أربعة عناصر أساسية هي:

١. الخضوع إلى سلطة إشرافية عليها قادرة على فرض الرقابة الازمة على ممتلكات الوقف وضمان توجهها بالكامل نحو تحقيق أهدافها في المجتمع، وحمايتها من تعدى الغير.
٢. البناء التنظيمي المزود بالكفاءات الإدارية والفنية المطلوبة للنهوض بالدور التنموي للوقف.
٣. الاستقلال الإداري والمالي عن جهاز الدولة البيروقراطي مما يحقق الكفاءة في الأداء ويساهم التركيز على الحقوق المترتبة للواففين بمقتضى شروط الواقف.
٤. إتاحة الحيز المناسب لإسهام مؤسسات العمل الأهلي في النشاط الوقفي، سواء أكان ذلك في جانب نشر الوعي الوقفي واستقطاب الأوقاف الجديدة، أو تلمس حاجات المنتفعين بخدمات الوقف، أو مراقبة أداء مؤسسات الوقف وصون ممتلكاتها من الإهمال والتسبيب الإداري.

وإجمالاً فإن هذه العناصر الأربع هي التي شكلت مجتمعة المقومات الأساسية التي اعتمدَت عليها معظم التجارب المعاصرة في سعيها إلى إصلاح الجهاز الإداري لمؤسسة الوقف.

الجانب المالي

مشكلة التمويل تعد من أبرز المشكلات التي عاقت تطور القطاع الوقفى وحدَت من كفاءته في تحقيق أهدافه. ويستطيع القارئ من خلال النظر في التجارب التي تم عرضها أن يدرك حقيقة هامة هي أن شح السيولة لدى مؤسسات الوقف يرجع بصفة أساسية إلى طبيعة الأعيان الموقوفة نفسها والتي يتَّألفُ الجزءُ الغالبُ منها من العقارات والأراضي الزراعية. وقد درجت الجهات القائمة على أمر الأوقاف - كما شهدنا في معظم التجارب - لفترة طويلة من الزمن على تأجير تلك الأعيان بمبالغ أصبحت مع مرور الأيام زهيدة قياساً بما ينتظِر الوقف من مهام في مجتمعاتنا المعاصرة.

ومما زاد من تفاقم الأمر أن أجهزة إدارة الأوقاف التقليدية المتمثلة في الناظر أو المتولى الفرد أو لجنة المتولين آثرت - أو بالأحرى لم تجد بداً من - الإذعان لذلك الوضع، وتركَت الأمور تجري على ما هي عليه حتى آل أمر الوقف إلى حال لا يحسد عليها.

ولذلك كان لا بد أن تسعى جهود الإصلاح التي شهدناها في التجارب المختارة إلى تكميله منظومة الإصلاح بإضافة شقها الثالث وهو الإصلاح المالي، إلى جانب الإصلاح التشريعي والإصلاح الإداري للذين تحدثنا عنهم.

وقد يكون من المناسب أن نذكر هنا أن مشكلة حاجة المؤسسات الوقفية إلى التمويل كانت قد جذبت الاهتمام في العديد من الندوات والمؤتمرات والأعمال البحثية المهتمة بشؤون الوقف. وقد شهد عقد التسعينيات العديد من الندوات والمؤتمرات التي تناولت هذه القضية بإسهاب، وتعدَّدت المقترفات والتوصيات حول أساليب التمويل الملائمة للوقف. فمنهم من نادى بضرورةأخذ أجر المثل على ممتلكات الأوقاف، ومنهم من تحدث عن صيغ التمويل الإسلامية

المعاصرة كالاستصناع والمرابحة والمشاركة المتناقصة وغيرها، ومنهم من أشار بغير ذلك.

ولكن كل تلك المقترنات والتوصيات لم توفر الحل العملي للمشكلة. ذلك لأن أحد أجر المثل لم يتثن للأوقاف لسبب بسيط هو أن عقارات الأوقاف إذا كانت تصاهي مثيلاتها من العقارات من حيث الموقع فهي - بحالتها المتدهمة - لا تصاهيها من حيث ما تتبع من ضروريات الاستخدام وكفالاته. أما نصائح الأوقاف باستخدام صيغ التمويل الإسلامية المعاصرة فيصعب فهم جدواه العملية في ظروف لا تملك فيها الأوقاف القدرة على التنافس مع القطاعات الأخرى للحصول على التمويل من مؤسسات تمويل تجارية تعمل في الأساس لتعظيم منفعة حملة أسهمها وليس لتمويل كل من يريد التمويل بالصيغة الإسلامية بغض النظر عن ملائته الائتمانية. ولعل الأغرب من كل ذلك التوصيات التي تناشد الحكومات لدعم الأوقاف بالتمويل، متassية أن الحاجة إلى تعزيز دور القطاع الواقفي إنما تكون أكثر وضوحاً وإلحاحاً في دول تعاني حكوماتها نفسها من الحاجة إلى التمويل .

لذلك كان لا بد للتجارب التي تم عرضها من أن تتجه أسلوباً آخر لمعالجة مشكلة التمويل لا يرتكن إلى الحلول المحصورة في المناداة بأجر المثل أو تعديل صيغ التمويل الممكنة أو طلب الدعم الحكومي. ومن ثم عمدت التجارب المعاصرة الناجحة إلى حل مشكلة التمويل من خلال إصلاحات أجرتها في القطاع الواقفي نفسه لعلنا نستطيع إيجازها فيما يلي :

١. السعي إلى الإفادة من الآراء الفقهية الموسعة في المسائل المتعلقة بطبيعة الأصول الموقوفة وضوابط تثميرها كالمسائل المتعلقة بوقف النقود ووقف المشاع واستبدال الوقف وما إلى ذلك، ومن ثم استدراج أوقاف جديدة تتسم بدرجة عالية من السيولة.

فالتجربة الكويتية مثلاً أنشأت ما عرف بالصناديق والمشاريع الواقفية التي تضم مساهمات وقية نقدية لجهات متعددة اجتمعت على

غرض واحد في مجال التعليم أو الصحة أو غير ذلك، فتوفرت بذلك سيولة نقدية تمكن من تنفيذ مشاريع وقifica عظيمة المردود على المجتمع. وكذلك التجربة السودانية استحدثت كما رأينا ما عرف بالأسماء الوقifica التي يكتب فيها الواقفون ممن لهم الرغبة في الوقف على غرض المشروع المحدد. كما لاحظنا كذلك أن الدكتور مروان قباني في عرضه للتجربة الوقifica اللبنانية تحدث عن ضرورة اتخاذ خطوات تشريعية جريئة توائم روح العصر ومستجداته ونادي بإجازة ما سماه بـ "الاستبدال التموي" للأعيان الوقifica ضئيلة العائد.

وهذا نخلص إلى أن التجارب المعاصرة نزعت إلى اتخاذ الإصلاح التشريعي مدخلاً للإصلاح المالي المطلوب في قطاع الوقف.

٢. الاهتمام بالأساليب الحديثة لإدارة الشؤون المالية والاستثمارية للوقف، وذلك بتوفير الكوادر الفنية المؤهلة لذلك.

ونستطيع أن نلحظ مثل هذا التوجه بيسر في التجارب الوقifica في الأردن والكويت والسودان. ولا شك أن إجراء مثل تلك الإصلاحات كفيل بتحقيق العديد من المزايا المتصلة بجانب التمويل، منها حسن استغلال الممتلكات الوقifica والسعى إلى تعظيم ريعها من قبل متخصصين ملمين بالأساليب والأسس الحديثة لإدارة الاستثمار، ومنها كذلك تعزيز الملاءة الائتمانية للمنشأة الوقifica الأمر الذي يجعلها قادرة على المنافسة والحصول على ثقة الجهات الممولة. ولعل الشاهد على ذلك المشاريع التجارية الناجحة التي أنشأتها الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، عقب ما أجرته من إصلاحات داخلية في أجهزتها وأساليبها الخاصة بإدارة الاستثمار.

٣. العامل الثالث الذي يعول عليه كثيراً في حل مشكلة تمويل الأوقاف لعله غير ملحوظ بصورة مباشرة من واقع التجارب التي سلف عرضها وإن كان قد واكب ظهورها وما زال يتذبذب منحاها في النمو والتطور، وهو

توجه هيئات الأوقاف إلى إيجاد آلية إسلامية دولية تسهم في حل مشكلة تمويل القطاع الواقفي.

فمن خلال الندوات والمؤتمرات المتعددة التي ساهم في تنظيمها، إلى جانب البنك الإسلامي للتنمية، العديد من هيئات الأوقاف بالدول الإسلامية، وتأسياً على المداولات والتوصيات التي جرت في مؤتمرات وزراء الأوقاف بالدول الإسلامية وأهمها المؤتمر الذي عقد في جاكرتا في أواخر التسعينيات، تبلورت فكرة إنشاء هيئة إسلامية عالمية للوقف، وصندوق استثماري يتخصص في تمويل مشاريع الأوقاف على أسس تجارية. وقد أسنئت مهمة متابعة هاتين التوصيتين إلى البنك الإسلامي للتنمية.

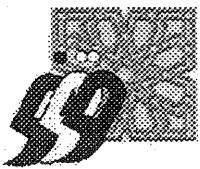
وبناءً على ذلك نظم البنك اجتماعاً في مقره بجدة ضم عدداً من ممثلي البنوك الإسلامية وهيئات الأوقاف. وقدمت الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت - بوصفها الدولة التي كلفها مؤتمر وزراء الأوقاف بتنسيق شؤون الوقف - تصوراً أولياً للصندوق الاستثماري المقترح ومسودة أولية لنظامه الأساسي، فأقر الاجتماع فكرة إنشاء الصندوق كما أقر نظامه الأساسي بعد إدخال التعديلات المناسبة عليه، وعهد إلى البنك الإسلامي للتنمية بإعداد دراسة جدوى اقتصادية مفصلة للمشروع حتى يتسرى عرضها على البنوك الإسلامية وهيئات الأوقاف عند دعوتها إلى الاكتتاب في رأس المال الصندوق.

وقد قام البنك بإعداد دراسة جدوى اقتصادية اعتمدت على بيانات ومعلومات ميدانية لعينة من الدول الإسلامية. وبعون الله تعالى أصبح الصندوق الآن حقيقة ماثلة ، حيث يمثل إحدى وحدات إدارة الأصول لدى البنك الإسلامي للتنمية.

ليس ذلك فحسب، بل إن الهيئة العالمية للوقف نفسها أصبحت حقيقة ماثلة بعد أن صدرت لائحة إنشائها تحت إشراف البنك مؤخراً، وعيّن لها مدير عام، وهي الآن بصدده استكمال هيكلها التنظيمي، ومن ثم الانطلاق نحو تحقيق أهدافها المتمثلة في تنسيق التعاون بين مؤسسات الوقف في الدول

الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في مجال تبادل الخبرات والمعلومات، وعقد الندوات والمؤتمرات المتعلقة بشؤون الوقف.

وفي الختام نستطيع أن نوجز ما أوردناه في هذه الخاتمة ، في أن التجارب التي عرضناها، وغيرها مما لم يتسع المجال لحصره من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية، تبشر بتوجه جاد وجيد نحو إحياء دور مؤسسة الوقف بعد أن عانت كثيراً من الإهمال والتسيب. وأن جهود الإصلاح انطلقت في ثلاثة اتجاهات بارزة أولها الإصلاح التشريعي، وثانيها الإصلاح الإداري، وثالثها الإصلاح المالي، ولعل المرء لا ي جانب الصواب كثيراً إذا قال إن إصلاح مؤسسة الوقف في أي بلد كان لا يتتأتى إلا بمراعاة هذه الجوانب الثلاثة، إلى جانب توفر الإرادة السياسية الجادة.



الأمانة العامة للأوقاف
دولة الكويت - الكويت



البنك الإسلامي للتنمية
المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب

نظام الوقف في التطبيق المعاصر

(نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية)

تحرير
محمد أحمد مهدي

وقائع ندوات
رقم ٤٥